# أثر تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" على مستقبل الصراعات العربية


**إعداد**

**عدنان محمود عبد الله برية**

**إشراف**

**الدكتور سامي إبراهيم الخزندار**

**أستاذ مشارك**


**قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير**

**في تخصص دراسات السلام والنزاعات**

**عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية**

**الزرقاء – الأردن**

**9 ديسمبر/كانون أول 2013**

نوقشت هذه الرسالة، والموسومة بـ: (أثر تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" على مستقبل الصراعات العربية)، بتاريخ: 9 / 12 / 2013

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| د.سامي إبراهيم الخزندار – مشرفاً ورئيساً<br>أستاذ مشارك في دراسات السلام والصراع<br>الجامعة الهاشمية | |
| أ.د.جمال عبد الكريم الشلبي – عضواً<br>أستاذ النظرية السياسية<br>الجامعة الهاشمية | |
| د.عبد الباسط محمد الزيود – عضواً<br>أستاذ مشارك في النقد الحديث<br>الجامعة الهاشمية | |
| أ.د.عبد الفتاح علي الرشدان – عضواً خارجياً<br>أستاذ العلاقات الدولية<br>جامعة مؤتة | |

**الإهداء**

إلى يومٍ لم تشرق شمسه بعد.. يحملُ في ثناياه حُلماً وأملاً.. وأشياءً أُخرى..

أُهدي هذا..

عدنان برية

## شكر وتقدير

أشكر الله – جلّ وعلا – على ما أصبت من مبتغى، فهو القائل "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، ولا استزادة من الخالق إلا في خير؛ وما ضلّ وانحرف فهو مما كسبت يداي، معصيةً وتقصيراً.

وللغاية عند العارفين وُجهان: نفعيٌّ لحظيّ، وإرشاديٌّ ممتد أثره؛ وهما ما تحققا على يد **د.سامي إبراهيم الخزندار**، الذي تشرّفت به مُعلماً ومُرشداً، ولا يليق بمقامه إلا الشكر والعرفان، على فيضِ خيرٍ وفضل، فقد غمرني بعلمٍ وأدبٍ ورحابة، وعفوٍ واسعٍ عما شذّ علماً وعملاً وخُلقاً.

والشكر لـ **أ.د.عبد الفتاح علي الرشدان**، الذي شرفني مشاركاً خارجياً في "لجنة المناقشة"؛ وكذلك **أ.د.عبد الباسط محمد الزيود**، الذي زاداني بمشاركته في "لجنة المناقشة" شرفاً ورِفعة.

أما **أ.د.جمال الشلبي** فتضيق آيات الشكر أمام فضله، فقد غمرني من علمه؛ وزاد بمشاركته في "لجنة المناقشة"؛ وفاض بموقفه الأخلاقي وانتصاره القيمي، حينما كُسِر القلم وغَلُظت هراوة السلطة، فانحاز داعماً لاحتجاجي – جوعاً – على إعلام مستلب وحرية مسلوبة، مُبلِغاً إياي استعداده الكامل – إشرافاً وإنفاقاً – لإكمالي دراسة درجة الماجستير وإعداد هذه الرسالة.

والحاضر دوماً، بسيرته وعِلمهِ، أستاذي وصديقي **أ.د.عدنان هياجنة**، الذي أعجز عن شكره؛ ففضله جاز تهذيب العقل وتعليمه، إلى تمكيني من التسجيل في برنامج الماجستير مرتين، بعد فراري من أعباء الدراسة، وبفضل إصراره على إكمالي درجة الماجستير، كان لي هذا.

وأتقدم بالشكر إلى الصديق **محمد العبادي**، الذي ظلّ مُصراً ومُحفزاً وعَوناً على كتابة الرسالة، والإعلامية والقاصّة **ذكريات حرب**، التي راجعت الأطروحة تدقيقاً لغوياً ومعلوماتياً، والصديق المترجم **عماد الأخرس**، الذي تفضل بالمساعدة في ترجمة ما استعصى من الانجليزية.

وأزجي الشكر لـ زوجتي **كفاية** وابنيّ **محمود وحنين**، اللذين وفّروا لي البيئة المنزلية اللازمة للدراسة والبحث، واصطبروا عليّ طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

## قائمة المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| – قائمة الجداول..... | ز |
| – الملخص بالعربية..... | ح |
| **الفصل الأول: الإطار المنهاجي للدراسة:**..... | 1 |
| 1–1 مشكلة الدراسة..... | 3 |
| 1–2 أهمية الدراسة..... | 6 |
| 1–3 فرضيات الدراسة..... | 7 |
| 1–4 منهجية الدراسة..... | 9 |
| 1–5 الدراسات السابقة..... | 10 |
| 1–6 مفاهيم الدراسة:..... | 25 |
| 1–6–1 تغير القيادة السياسية في دول "الربيع العربي":.... | 25 |
| 1–6–1–1 القيادة السياسية..... | 26 |
| 1–6–1–2 الربيع العربي..... | 29 |
| 1–6–1–3 الدول المستهدفة بالدراسة..... | 32 |
| 1–6–2 مستقبل الصراعات..... | 32 |
| 1–7 تقسيم الدراسة..... | 33 |
| **الفصل الثاني: دول الربيع العربي – قيود الماضي في الحاضر الثوري:**..... | 35 |
| 2–1 نشأة الحدث وإسقاط القيادة السياسية:..... | 37 |
| 2–1–1 الروافع المباشرة للحالة الثورية..... | 37 |
| 2–1–2 قوى الفعل الثوري..... | 40 |
| 2–1–3 آليات وتكتيكات النظام..... | 44 |
| 2–1–4 الحسم وإسقاط القيادة..... | 48 |
| 2–2 المرحلة الانتقالية وتحديات التحول الديمقراطي:..... | 56 |
| 2–2–1 تونس..... | 58 |
| 2–2–2 مصر..... | 62 |
| 2–2–3 ليبيا..... | 69 |

2-2-4 اليمن..... 73

**الفصل الثالث: استشراف المستقبل الصراعي لدول الربيع العربي:**..... 81

3-1 تونس: نضوج الاستقطاب وتأثيم العنف:..... 83

3-1-1 سيناريو العبور من الاستقطاب إلى الديمقراطية... 85

3-1-2 سيناريو استعادة الاستبداد بتكريس الانتقالية..... 87

3-2 مصر: العسكر والإخوان والتأسيس للمستقبل:..... 89

3-2-1 سيناريو جمهورية العسكر الخامسة..... 93

3-2-2 **سيناريو تمدين العسكرة والتحول الديمقراطي البطيء**. 96

3-3 ليبيا: حضور الفيدرالي وهشاشة الأمني والسياسي:..... 102

3-3-1 سيناريو النظام الهجين (المستقر أو المضطرب).. 101

3-3-2 سيناريو التفكيك – الفيدرالية..... 103

3-4 اليمن: تطبيقات المبادرة وتجذير التنافس في مواجهة الصراع: 105

3-4-1 **سيناريو الإنقاذ في ظل الفيدرالية أو الحكم المحلي**.. 107

3-4-2 سيناريو عدم الاستقرار المستدام..... 109

– الاستنتاجات والخلاصة..... 113

– قائمة المصادر والمراجع..... 116

– الملخص بالإنجليزية..... 132

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | توزيع دول "الربيع العربي" على مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012 | 79 |

## الملخص

# أثر تغيّر القيادة السياسية في دول الربيع العربي على مستقبل الصراعات العربية

**إعداد**

**عدنان محمود عبد الله برية**

**إشراف**

**الدكتور سامي إبراهيم الخزندار**

**أستاذ مشارك**

تناولت الدراسة أثر تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي"، التي استطاع المحتجون تنحية رؤسائها (وهي تونس ومصر وليبيا واليمن)، على المستقبل الصراعي لهذه الدول، باعتبار أن تغيّر القيادة في الدول الاستبدادية يؤدي – بحكم النفوذ السلطوي الذي يتمتع به الحاكم المستبد – إلى تغيّرات على آليات إدارة النظام السياسي والعملية السياسية، وهو التغيّر الذي يُرتِّب نتائج عدة، سواء لجهة صعود قيادة جديدة لها سماتها المغايرة، أو لجهة طريقة الفاعلين الجدد في إدارة السلطة وممارستِها، فضلاً عن التغيرات المتوقعة في نوعية الحكم، ومغادرته مربع الاستبداد إلى مرحلة انتقالية، قد تفضي إلى بناء نظام ديمقراطي.

وتضمنت الدراسة إطاراً منهجياً (الفصل الأول)، تناول الجانب النظري للعملية البحثية، بما في ذلك مناهج وآليات البحث المستخدمة، والتعريفات اللازمة لتحديد الدراسة مفاهيمياً ومكانياً، وعرض للعديد من الدراسات السابقة، التي تناولت متغيري الدراسة؛ فيما تناول الفصل الثاني دول "الربيع العربي" عبر مرحلتين، الأولى: مرحلة تشكل الحالة والفعل الثوري، وناقش الروافع المباشرة للحدث، وآليات الفاعلين الثوريين، وأنماط المواجهة الرسمية، وصولاً إلى إسقاط القيادة وحسم الصراع، وذلك ضمن التطور الزمني للحدث؛ والثانية: المرحلة الانتقالية والتحديات التي تعترض الدول الأربعة للتحول الديمقراطي، وناقش الإجراءات الانتقالية، وعمليات البناء والإصلاح المؤسسي، والبيئة التي يتحرك فيها الفاعلون، وذلك في كل دولة على حده؛ واستعرض الفصل الثالث السيناريوهات الصراعية المستقبلية للدول الأربعة، استنادا إلى سلوك الفاعلين الانتقاليين، وكيفية تسوية الصراع الداخلي، وعمليات بناء المؤسسات الانتقالية، وتحديات إرساء الديمقراطية وترسيخها، محدداً لكل دولة على حده سيناريوهين اثنين، هما: السيناريو المتوقع استنادا إلى مجمل

العمليات والأحداث وتطوراتها خلال مرحلتي الثورة والانتقال، والثاني: السيناريو الأسوأ المستند إلى افتراض الإخفاق الانتقالي وفشل عملية التحول الديمقراطي.

أظهرت الدراسة تنوع واختلاف التجارب الثورية في الدول الأربعة، رغم أن الفعل الثوري في كل منها تأثر إلى حد معقول بالتجربة السابقة عليه، وهو ما ينعكس على النتائج الانتقالية المتوقعة، فباستثناء تونس، التي تبدو فرصها مرتفعة في إنجاز عملية الانتقال نحو الديمقراطية، تظل بيئة الدول الثلاث الأخرى مثقلة بعوامل الإخفاق الانتقالي، ولعل مصر كانت الأوفر حظاً بعد تونس في إنجاز التحول الديمقراطي، إلا أن الانقلاب العسكري شكّل – في أحسن الظروف – عوامل تأخير وإدامة للانتقالي، وفي أسوئها نكوصاً عن غايات الثورة الشعبية؛ بينما لا تبدو انتقاليتا ليبيا واليمن تتجهان بخطى واثقة نحو الديمقراطية، إذ تتضمن بيئة الدولتين عوامل تثبيط وإفشال عميقة، لا تزال عصية على الانتقاليين.

خلاصات الدراسة واستنتاجاتها جاءت في إطار البناء الاستشرافي، الذي يكشف حجم التعقيد الذي تعانيه بيئة الانتقال في الدول الأربعة، واعتبار الزمن هو معيار التثبت من عملية الانتقال وإرساء الديمقراطية، حيث يعتبر تكرار التجربة الانتخابية واحداً من المقاييس للتدليل على ترسخ الفعل الانتخابي كقيمة مجتمعية للتغيير السياسي، ما يستدعي سنوات من اكتمال الدورة الزمنية للعملية الانتخابية؛ فضلاً عن تجذر المفاهيم الاجتماعية التقليدية، التي تكافح للاستمرار على حساب المفاهيم الديمقراطية، ولا تخلو مقاومتها من فرص لاندلاع العنف.

# الفصل الأول

## الإطار المنهاجي للدراسة

يعتبر "الربيع العربي" ظاهرة فريدة، شهدتها الدول العربية مع بداية عام 2011، إذ شكل علامة فارقة في طريقة تغيير القيادة السياسية، وتحديداً التغيير بثورة شعبية، الذي لم يسجل على مدى الأربعة عقود الأخيرة، رغم ما تزخر به الأدبيات السياسية من تسميات لعملية "الانقلاب العسكري" بـ "ثورة"، وهو ناجم عن خلط، عفوي أو متعمد، بين المفهومين، اللذين لكل منهما دلالة متميزة عن الآخر.

التغيير الشعبي، أو الثوري؛ استطاع تنحية رؤساء 4 دول عربية، في متوالية بدأت من تونس، فمصر، ثم ليبيا واليمن، وهي متوالية بدت وكأن عقد الحكم الاستبدادي بدأ بالانفراط، وأن المقبل سيكون تعبيراً عن إرادة شعوب هذه الدول، التي لخصتها هتافات المحتجين بـ "الحرية" و"الكرامة" و"العدالة"، وهي شعارات تشي بالسعي إلى بديل قيميّ عِوَضاً عن قيم الأنظمة الهجينة والاستبدادية القائمة.

اتفقت تجارب الدول الأربعة على آلية بداية التغيير، وهو التغيير من القاعدة الشعبية باتجاه رأس النظام، رغم أن ذلك لم يكن هدفاً في بداية الفعل الاحتجاجي، الذي تعددت الأسباب المباشرة لاندلاعه، لكن تفاصيل عملية التغيير تباينت – في مرحلة لاحقة – بشكل واضح، ربما لاختلاف طبيعة الحاكم، أو لتباين المحتوى القيمي للنظام، أو لأسباب تتعلق ببيئة الاحتجاج ونوعية المحتجين، وأيضاً قد تكون نتيجة لآليات إدارة الصراع بين طرفيه (النظام والمحتجون).

تلاحم المحتجين، خلال الاشتباك مع النظام القائم، شكّل وحدة الخصومة والهدف المرحلي، دون أن يعني ذلك أن توافقاً بين أطياف المحتجين، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد تشكَّل في ميادين الاحتجاج وشوارع المدن وأزقة الحارات، إذ كيف يمكن لتيار ديني، يسعى إلى تديين الدولة، الالتقاء بنظيره العلماني، الباحث عن فصل كامل بين الدين والدولة، وهو عنوان لواحد من أوجه الاستقطاب، التي سبقت "الربيع العربي" وأعقبته، لكنها ظلت معزولة طوال مرحلة الفعل الثوري.

تباين الفاعلين، وبنيتهم الاقتصادية والاجتماعية، ورؤيتهم لشكل السلطة السياسية، وغيرها من القضايا، أطلت برأسها – دفعةً واحدة – بعد انقضاء احتفالات الإرادة الشعبية بإزالة قيادة الأنظمة التي حكمتها، لتبدأ مرحلة شاقة من التفاوض بين المحتجين أنفسهم، ومع جذور النظام وهياكله ورموزه، وفي ظل تعقيدات ومخلّفات سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي، عرفت تآكل الدولة والفساد والبنية الاجتماعية التقليدية.. .

عدم رضا المحتجين عن الواقع، ببعض أبعاده أو جُلها، دفعهم إلى سلوك سياسي احتجاجي ليس غريباً عنهم، إلا أن الجديد فيه "إصرار المحتجين" على التغيير السياسي، ومقاومتهم لأدوات القمع، رغم إفراط النظام في ممارستها؛ هذه المقاومة دفعت النظام إلى المفاوضة بعد إنكار المحتجين ومطالِبهم، ليتخذ سلسلة قرارات تُعَد تلبيةً لمطالب القوى السياسية التقليدية المعارضة السابقة على الحركة الاحتجاجية، وهي الاستجابة التي جاءت بعد اهتزاز النظام وتشكُّل كتلة شعبية – تاريخية وحاسمة – لصالح التغيير، وبالتالي لم تَعُد صالحة لمعالجة الحالة الحاضرة، التي سرعان ما انضجت بنيةً ثورية قادرة على حسم مصير النظام برحيله.

بون شاسع بين تنحية رأس النظام وتحقق الغاية/الغايات الثورية، وهو اتساع يعادل مقداره ما أصاب الدولة العربية، بنظامها واجتماعها واقتصادها، من عطب واختلالات نتيجة عوامل كثيرة، الاستبداد لا يشكل إلا واحداً منها، وهو ما يمكن تلخيصه في مأزق الدولة القُطرية العربية، التي لم تكن ثورات "الربيع العربي"، ببحثها عن الوطنيّ، إلا تعزيزاً لقطريتها.

**1-1 مشكلة الدراسة:**

تبحث الدراسة أثر تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" على مستقبل الصراعات العربية الداخلية؛ وهي دول تونس ومصر وليبيا واليمن، التي تفتق نطاقها الجغرافي عن تبدلات قسرية في السلطة الحاكمة، أسفرت عن رحيل/تنحي/قتل/مفاوضة رئيس الدولة أو من يقوم مقامه في بنية النظام، ما قد يعيد إنتاج العلاقات وفق سياقات جديدة، لا تغيب عنها الأنماط الصراعية، بتصنيفاتها المختلفة، السائدة سابقاً.

وتبدي "أنماط التفاعل" الداخلية، للدول التي شهدت تغييراً في القيادة السياسية نتيجة ثورات الربيع العربي، مؤشرات عدة، من شأنها – مستقلة أو حال ارتباطها بعوامل أخرى – أن تفضي إلى تسويات/صراعات جديدة أو متجددة.

وبعيداً عن جدل نضوج "شروط الثورة"، وما إذا كان "الربيع العربي" ثورة أم انتفاضة شعبية أم انعكاساً شعبياً لصراع نخبوي، بات جلياً أن تغيرات جبرية، سطحية وجوهرية، قد نالت من بنية مكونات النظام في الدول المستهدفة بالدراسة، رغم الاعتراف بأن "جوهر البنية"، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لم يتغير كلياً.

لقد شهدت الدول العربية – عموماً – تحولات مهمة في البنية الثقافية الناظمة للسلوك السياسي – الاحتجاجي، جعلت من الاحتجاج العلني، في الأماكن العامة، جزءاً أصيلاً من جوهر التفكير بالسلوك السياسي، الذي نما ضمن سياقات عجز النظام السياسي القائم في هذه الدول، سواءً لجهة قدرته على الاستجابة للاحتياجات المتنامية، أو لجهة إخفاقه في إنجاز أهداف دولة الاستقلال الوطني، التي شكلت الحرية والتنمية والحداثة المحور الأساس في خطابها.

وتلعب القيادة السياسية في الدول العربية دوراً مهماً، يتجاوز الدور المألوف في الدول الأخرى، الأمر الذي يرجعه الباحثون والدارسون إلى طبيعة الثقافة السياسية التقليدية في المنطقة، التي تستقي واقعها من بنية قيمية سائدة، وهو ما يجعل مستقبل الصراع في دول الربيع العربي، التي عرفت تغييراً لقيادتها السياسية، قضية جوهرية لدى الباحثين والمهتمين.

وتثير حالة القيادة السياسية الوليدة في الدول المستهدفة، ومآلاتها، استفهامات عميقة عن مستقبل هذه الدول، ولعل التجربة المصرية وإفرازات ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، التي أسفرت عن تغير القيادة المصرية وتولي الرئيس محمد مرسي قيادة البلاد، ومن ثم عزله، عبر "انقلاب عسكري"[1] بـ "غطاء شعبي"، وما أعقبه من انقسامات شعبية وإجراءات سياسية وأمنية، تعتبر واحدة من الأمثلة على المستقبل الصراعي للدول المستهدفة.

التطور الدائم للمشهد السياسي، وحداثة التغيير وعمق دلالاته، وكذلك يوميات الدول – المستهدفة بالدراسة – تعزز أهمية البحث في مستقبل دول "الربيع العربي" صراعياً، خاصة أن أسباب الاحتجاج لا زالت قائمة، رغم التغيير الحاصل، وباتت هذه الدول في مهب إرادة أطراف متعددة، داخلية وخارجية، رغماً عن صناديق الاقتراع، ولا يشي حال ليبيا وتونس واليمن بمصائر

[1] تتباين تسمية عزل الرئيس المصري محمد مرسي، وفق الفرقاء السياسيين، بين "انقلاب عسكري" و"ثورة شعبية"، غير أن الدراسة ستستخدم مصطلح "انقلاب عسكري" بـ "غطاء شعبي" للتعبير عن حادثة عزله، التي جرت على مرحلتين، الأولى: حشود شعبية من معارضي حكم مرسي، قابلها حشود مؤيدة له؛ والثانية: تدخل الجيش المصري للسيطرة على الحكم بذريعة وجود ثورة شعبية ضد الرئيس.

مختلفة عما آلت إليه إفرازات "الربيع العربي" في مصر، رغم الإقرار باختلاف الشروط الموضوعية الداخلية والإقليمية والدولية، إذ تشهد – هذه الدول – عدم استقرار سياسي واضح يرافقه تململٌ شعبيٌ واسعٌ، وهو ما يثير إشكالاً أساسياً حول مستقبلها، ويفتح المجال واسعاً أمام البحث في دور الدولة العميقة وتأثيرها على مستقبل التغيير في الدول الأربعة.

لذا، تسعى هذه الدراسة إلى استشراف المستقبل الصراعي للدول المستهدفة، عبر دراسة واقع الحال في الدول الأربعة، التي أُنجز تغيير قيادتها السياسية قبل بدء العمل على هذه الدراسة، لكنها لا تزال بين مد وجز ينذران بصيغ جديدة للصراع، وربما تسويات له.

وتقف الدراسة، في مسعاها الاستشرافي، عند ما يجيب على التساؤل الرئيسي "ما هو أثر تغيّر القيادة السياسية في دول الربيع العربي على المستقبل الصراعي لهذه الدول؟"، وهو التساؤل الذي تنبني عليه – لإجابته – تساؤلات فرعية عدة، كالقول بـ: "هل أفضت ثورات الربيع العربي إلى جوهرٍ جديد للقيادة السياسية في دولها؟"، و"هل تشكل القيادة السياسية قاعدةً متينةً قادرةً على خوض غمار التغيير في دول الربيع العربي؟"، و"هل ستشهد دول الربيع العربي المستهدفة بالدراسة صيغاً جديدة من العلاقات الداخلية وفق ديناميكيات للحكم مستقرة ومختلفة؟"، و"ما هي السيناريوهات الصراعية في دول الربيع العربي المستهدفة؟".

ولعل عدم اكتمال "الفعل الثوري"، بشقيّه السلمي والعنيف، وبأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبمستوى "نضج الفاعل الثوري"، وبغياب "الرؤية الناجزة" للشكل النهائي لهذا الفعل، يُبقي استشراف مستقبل دول "الربيع العربي" صراعياً في طورهِ الجنيني، وبمثابة "الإرهاصات"، أكثر منه محاولةً إلى الاقتراب من فَهم يقينيٍّ للمستقبل.

**1-2 أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهميتها البحثية من تزامن إعدادها مع جهد "الربيع العربي"، الذي لا تزال ملامح منتجه النهائي – في الدول المستهدفة – غير واضحة المستقبل، وسط مخاوف وآمال شعبية بـ "غدٍ جديد"، غير أن ارتكاز الواقع على مشكلات القُطرية، وتنامي الرغبة في الحفاظ على البناء الوطني لكل دولةٍ على حدة، يدفع الشكل النهائي لهذا الحراك العميق نحو آفاق تسعى هذه الدراسة إلى استشرافها.

ويزيد الأمر أهمية، ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة من إضافة – متوقعة – لمقاربة "تأثير تغيير القيادة السياسية في دول الربيع العربي على مستقبل الصراعات"، خاصة وأنّ موضوعها لم يحظّ بعد بوقت كاف للبحث والدرس، إذ غلب الاهتمام بالعلاقات الخارجية لدول "الربيع العربي"، إقليمياً ودولياً، على أغلب المنتج البحثي.

وتعتبر فترات البقاء فى السلطة بالنسبة لرئيس النظام في الدول التي تستهدفها الدراسة من أطول الفترات في العالم، الأمر الذي قد يضفي مزيداً من الأهمية على التغيّر الذي يحدث في منطقة اعتادت عدم التغيير، خاصة وأن القيادات السياسية في النظم السياسية العربية تلعب دوراً غايةً في التأثير بمجريات العملية السياسية داخل دولها.

ففي شق الأهمية العلمية، لعل الدراسة ترنو إلى تقديم استشراف علمي لمستقبل الصراع في الدول المستهدفة، خاصة وأنّ نجاح الفعل الثوري بتغيير القيادة السياسية لم يؤدِ إلى استقرارٍ داخلي في هذه الدول، كما أنّ اختبار صناديق الاقتراع فشل في واحدةٍ من الدول الأربع، ولا يزال غير مسلم بنتائجه في الدول الأخرى.

الواقع في الدول المستهدفة يؤشّر على أمرٍ غايةً في الأهمية، فإسقاط رئيس الدولة، الذي حفلت به شعوب الدول الأربعة، بات جلياً أنه لا يعني – بحالٍ من الأحوال – نجاز أهداف الفعل الثوري (التغيير الشامل)، فقد أثبتت المجريات اليومية في هذه الدول أن مرحلةً من عدم الاستقرار بدأت بإسقاط القيادة السياسية، ولم تنتهي مع اللجوء إلى صناديق الاقتراع، رغم الإقرار بخصوصية كل من الدول الأربعة على حده.

ويضاف إلى تلك الأهمية، أهميةٌ عملية، إذ قد تضيف هذه الدراسة إلى المهتمين والفاعلين السياسيين، الرسميين والشعبيين، تحليلاً للواقع واستشرافاً للمستقبل، يسلط الضوء على شاغل أساسيّ يتصدر – بأهميته – يومياتهم، خاصة أن أسئلة الغد تظل ماثلةً في أذهان المعنيين، في الدول المستهدفة وغيرها من جوارٍ أو بقاعٍ بعيدةٍ، وبحاجة إلى إجابات تقدّم "رؤية" حول ما قد يكون.

ويزيد من الأهمية ما يصفه وليد عبد الحي بـ "المساحة الزمنية المجهولة تماماً"، وهو إذ لا يقلل من أهمية الحاضر والماضي، فالأول شاخص بيننا والثاني عرفناه وخبرنا وقائعه، إلا أنه يرى المستقبل باعتباره "مشكلة تاريخية" تستدعي معرفته (عبد الحي، 2007)، وفي موضوع الدراسة فإن مستقبل الصراعات العربية يستدعي استحضاره علمياً، والتأثيث له عملياً، بأدبياتٍ ودراساتٍ تكشف منه ما استطاعت إليه سبيلاً.

### 1-3 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى افتراضٍ أساسي، وهو: أن تغيير القيادة السياسية في الدولة، عبر ثورة شعبية، لا يعني تحقيق أهداف التغيير، التي تتحدد في حالة ثورات "الربيع العربي" بالحرية والكرامة

والعدالة الاجتماعية، إذ يفرض واقع الدولة اشتراطاته على مستقبل عملية التغيير القيادي، وينبني على هذا الافتراض الافتراضات التالية:

1- تغيير القيادة السياسية، في "دول الربيع العربي"، لم يسفر عن تغيّرات جوهرية في البنية القيمية الناظمة للعملية السياسية.

2- ثورات "الربيع العربي" أدت إلى توسيع نطاق المشاركين في النظام السياسي دون أن تؤدي إلى نمو مفاهيم المشاركة السياسية المستندة إلى التنوع كبديلٍ عن الاختلاف.

3- تغيير القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" جاء ضمن اشتراطات الواقع، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا تُشكل رافعةً لعملية التحول من النظام الاستبدادي إلى الديمقراطي.

4- تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" أدى إلى تغيّر أدوات الفاعلين في إدارة الصراع السلطوي، كاستجابة لطبيعة ميزان القوة المتشكل بعد الثورة، وليس انعكاساً لتطور نظرتها إلى الديمقراطية.

ولا شك أن تغيّر القيادة السياسية في الدول الاستبدادية، أو تلك التي لم تنظّم عملية التغيير وفق آليات محددة، مسألة شائكة، وتحدياً حقيقياً (Hoffmann, 2007)، وهو ما يجعل الأمر معقداً في دول "الربيع العربي".

وفي كل الأحوال، فإنّ افتراضات الدراسات المستقبلية تظل – وظيفياً – في إطارٍ يصب في التوطئة للمنهج المستخدم في استشراف المستقبل، وبالتالي تظلّ تتراوح في إطار الأسئلة البحثية التي تهدف خدمة عملية بناء الاستشراف.

**1-4 منهجية الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى استشراف المستقبل الصراعي للدول المستهدفة عبر دراسة واقع عملية التغيير في هذه الدول، الذي تقسمه الدراسة إلى مرحلتين، الأولى: مرحلة تَشكل الحالة الثورية وبدء الفعل الثوري، وصولاً إلى تنحية رئيس الدولة، وما رافقه من تفكيك لأجزاء من القيادة السابقة على تنحيته؛ والثاني: المرحلة الانتقالية وإجراءات التحوّل الديمقراطي، وطبيعة الفاعلين وطريقة إدارتهم للصراع الداخلي، والمؤسسات الانتقالية الناشئة، وحالة الاضطراب/الاستقرار المرافقة، والبيئة الحاضنة للمرحلة الانتقالية.

وتستخدم الدراسة، في تشخيص واقع عملية التغيير في هذه الدول، المناهج الوصفية والمقارنة والتحليلية، التي تؤسس – من وجهة نظر الباحث – للمستقبل الصراعي في دول "الربيع العربي"، الذي يعتبر امتداداً لما ترسيه من قواعد للعملية السياسية، بما يتضمن ذلك علاقة الفاعلين في إطار النظام السياسي.

وباعتبار الاستشراف "عملية متواصلة عبر الزمن، لا يقصد بها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به، بقدر ما يهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة" (محمود، 2004)، فإن الدراسة ستسعى إلى انتهاج بناء السيناريو، الذي يصنف ضمن المناهج المعيارية، في عملية الاستشراف للمستقبل الصراعي، استناداً إلى تبلور الحالة الثورية وبدء ونهاية الفعل الثوري والشروع في المرحلة الانتقالية للدول الأربعة، باعتبار ذلك نقطة البداية للظاهرة محل الدراسة، التي يشكل "الربيع العربي" بدايتها.

وتعزو الدراسة اتخاذها لـ "الربيع العربي"، بكافة تفاصيله، كنقطة بداية، إلى غياب التجربة النظيرة السابقة عليه، حتى إعداد هذه الدراسة، وبالتالي انعدام إمكانية استقراء تجارب سابقة لتوقع

مستقبل الحالة المستجدة، التي يختلف مضمونها وهدفها عن ثورات الاستقلال الوطني والانقلابات العسكرية التي شهدتها هذه الدول، ولكن دون إغفال البيئة المحيطة بالظاهرة، ليس باعتبار الظاهرة امتداد لها، بل باعتبار أن مستقبل الظاهرة متأثرٌ بها.

**1-5 الدراسات السابقة:**

لم يتلمس الباحثون والمفكرون – حتى قبيّل موجات "الربيع العربي" – أن ثمة "مد جماهيري" سيجتاح الميادين في الدول العربية، وأن عصفاً ثورياً قريباً سيقوض أركان القيادة السياسية في دول سكنت عقوداً على اشتراطات توفرت لتحرك ثوري من نوع ما، وظلت تلك الدراسات تتحرك في فضاء البحث عن "النهضة" و/أو إيجاد تفسيرات لـ "استقرار النظام"، دون أن تراها في أنساق مغايرة للسائد والمألوف وعابرة للممكن اللحظي.

ولعل "المشروع النهضوي العربي"، الذي بدأ مركز دراسات الوحدة العربية العمل عليه في 2010، واستمر حتى يناير/كانون الثاني 2011، دلالة واضحة على ابتعاد الدارسين والباحثين عن توقع ما بات يعرف باسم "الربيع العربي"، إذ اكتفت تلك الجهود في النظر إلى العالم العربي عبر إيجاد آليات للعمل المشترك العابر للوطنية من بوابة وحدة المصالح القومية، رغم أن مفاهيم التقدم والتحرر والازدهار كانت حاضرة في مجمل الإشكالية البحثية وتفاصيلها.

ويرى إبراهيم العيسوي في هذا المشروع "وسيلة لتجميع القوى المبعثرة وحشد الجهود المشتتة في الأقطار العربية..، لبلورة إطار استراتيجي..، هدفه التجدد الحضاري والوحدة والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والقومي" (العيسوي، 2011)، ولكن لم

تتضمن هذه الوسيلة رؤيةً لتغييرٍ تخوضه الجماهير الشعبية في "فورة متوقعة" من أسفل الهرم إلى أعلاه.

ويعترف الطاهر لبيب بـ "المفاجأة" التي أحدثتها الثورات، ويرى أنها "فاجأت المعرفة أيضا..، فما يسمى بالمفاجأة هو تلقائية الممكن، ويخرج من مستحيلات الخطاب.."، ويزيد "يثور الممكن اليوم في لحظة لم ننتظره فيها، بعد أن تراجع المد الثوري ومعه مرجعياته الكبرى..، اليوم نعلم أن الممكن كان كامناً في الواقع ولم نره، ومن سميناهم فاعلين ليسوا هم من فعّلوا هذا الممكن، من فعّلوه هم أناس عاديون، كانوا في بحوثنا كائناتٍ هلامية" (لبيب، 2011).

هذه المفاجأة لم تكن لدى الباحث العربي فقط، بل وُجدت لدى الدارسين في مختلف بقاع الأرض، إلا أنها تشكّلت بصيغ استفهامية مغايرة، تدور حول "لماذا لم نتوقع الحدث ووقته؟"، وهو ما عزاه كثيرون إلى أسباب متعددة، أغلبها دار في فلك الاهتمام بدراسة ظاهرة استقرار الأنظمة المستبدة، والدعم الغربي لها، فضلاً عن التقصير الرسمي المؤسساتي في هذه الدول.

ومما يساق هنا، التساؤل الذي أثاره "غريغوري غوز (Gregory Gause III)" حول غياب الربيع العربي عن دراسات الشرق الأوسط، فهو يرى أن الجميع انشغل في دراسة استقرار الأنظمة الاستبدادية، وتفسيره، وهو ما قلل من الاهتمام بالقوى الخفية الدافعة نحو التغيير (Gause, 2011).

لقد نظر العديد من المفكرين والباحثين إلى المنطقة العربية كحالة عصية على الديمقراطية لاعتبارات ذات صلة ببنية النظام السياسي للدولة، وتأثره – إلى حد عميق – بتركة الامبراطورية العثمانية، التي شكلت الفكر السياسي والحركات الاجتماعية المعاصرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فرغم آمال حركة التحرر (1950 – 1960) من الاستعمار، الذي خَلف الإمبراطور

العثماني، بظهور أنظمة سياسية تأخذ أحد أشكال الديمقراطية، ليبرالية أو اشتراكية ديمقراطية، إلا أن ما ظهر تالياً كان أشكالاً مختلفة من الاستبداد (Jackson, 1984).

من الناحية العملية، استطاعت الأنظمة السياسية في الدول العربية الحفاظ على استقرارها الاستثنائي خلال موجات الديمقراطية الثلاث، إذ شهد العالم الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية، التي انحسرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية، لتبدأ الموجة الثانية من الديمقراطية غداة الحرب العالمية الثانية، فيما بدأت الموجة الثالثة أوائل السبعينيات، التي اعتبرت الأكثر اتساعاً خاصة بعدما أعقبها تفكك الاتحاد السوفياتي وتداعي جدار برلين عام 1989 (عمارة، 2010)، غير أن المنطقة العربية ظلت عصيةً على هذه التحولات، ما دفع الباحثين إلى قراءة النظام السياسي في الدول العربية عبر استقراره الاستثنائي، وعدم تأثره بموجات الديمقراطية.

ورغم ذلك، سجّلَ باحثون عديد ملاحظاتهم على جاهزية الظروف الموضوعية لعملية التغيير، وظلّ تركيزهم على انتظار شعوب الدول العربية عموما للديمقراطية، وفي هذا السياق يقول سعد الدين إبراهيم أن "رياح الديمقراطية أخذت تهب على العالم العربي في أواخر الثمانينيات"، و"ستصل إلى عدة أقطار عربية في بقية هذا العام (يقصد العام 1989)، أو أوائل عقد التسعينيات، ولن ينتهي عقد التسعينيات إلا وقد أخذت كل الأقطار العربية بصورة أو أخرى من صور الديمقراطية التعددية" (إبراهيم، 1989)، لكنه لم يجب على سؤالي متى؟، وكيف؟.

وفي وقت مبكر، قدم الطاهر لبيب تصوراً لضرورة الديمقراطية، لكنه رآها في بُعد أقرب إلى ما حدث في "الربيع العربي"، دون أن يتوقعه، فقد خلص إلى القول: "ليس هناك وصفة جاهزة ومعيارية للديمقراطية، ولكنها – كحرية – لا تكون كذلك إلا بخروجها عن طاعتين: الطاعة التي

تركها السلف واستفاد منها التاريخ العربي في مراكمة استبداده، والطاعة التي فرضها الإخضاع الأجنبي واستفاد منها تاريخه في مراكمة استغلاله" (لبيب، 1992).

فكرة الخروج على السائد من أنواع "المشاركة السياسية"، التي أتاحتها أنظمة الدول العربية، يرصدها عدنان هياجنة في وقت مبكر – أيضاً – على "الربيع العربي"، لكنه يعتبرها "مشاركة سياسية غير طبيعية"، ويقول "هذه المشاركة لم تكن جديدة على الشرق الأوسط، لكن الجديد فيها زيادة شدتها، وانتشارها بشكل عام في نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينيات، هذه الفترة الزمنية التي شهدت تطورات سياسية داخلية على المستوى العالمي، خاصة في أوروبا الشرقية وفي الأقاليم الروسية وقارة إفريقيا"، ويسرد عدداً من أعمال الاحتجاج الجماعي في عدة دول عربية (هياجنة، 1999).

ورصدت دراسات ظاهرة ما يعرف بـ "الحركات الاحتجاجية الاجتماعية" في المنطقة العربية خلال السنوات بين 2000 – 2010، وهي سنوات شهدت تصاعداً واضحاً في الاحتجاج، تزامن مع تنامي حركة الاحتجاج الاجتماعي في الدول الغربية، وهو احتجاج جسد – إلى حد بعيد – تطوراً إيجابياً ونضجاً في اختبارات الناس لطرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم والعمل على إيجاد حلول مستدامة لها، فقد شكل الواقع، القائم على التهميش والإفقار والفساد وتخلي الدولة عن دورها، الخلفية لإدراك الناس ضرورة العمل معاً، مستفيدة من تجارب حسمت فيها هذه الحركات الأوضاع لصالح الشعوب (الشوبكي، 2011).

ويعتبر جيمس كلارك (James Clark) أن "الربيع العربي" جزء من حراك عالمي يناهض الإمبريالية، وأنه امتداد لحركات عالمية متعددة – من بينها "احتلوا وول ستريت" – تسعى إلى

التغيير عبر التحرك من الهامش (الأطراف) باتجاه مراكز النفوذ في الدولة، للتأثير على السياسات الاقتصادية التي تمس القطاعات الشعبية الواسعة (Clark, 2012).

وتحدث عاصف بيات، قبل اندلاع موجات الربيع العربي بعام واحد، في كتابه "الحياة كسياسة: كيف يغير الناس العاديون الشرق الأوسط؟"، بإسهاب عن دور الشارع في السياسة وسياسة الشارع، مقدماً رؤية لثورة تشهدها المنطقة يتجاوز فيها – بتشخيصه – الاعتقاد السائد حيال مستقبل الأنظمة السياسية في الدول العربية، ويفترض مساراً للأحداث تؤسس له حركة احتجاج شعبي، مُقدِماً لذلك بعرض للحالة المحلية والتغيير الاجتماعي الآخذ بالتشكل في المنطقة، متوقعاً أن بدائل اجتماعية – سياسية ستنقل الناس العاديين من الصمت إلى العنف بمشاركة مختلف المكونات الاجتماعية (Bayat, 2010).

في بداية موجات "الربيع العربي"، وبعد امتصاص الصدمة، سعى الباحثون إلى البحث عن المتغير الرئيس الذي دفع بالجمهور إلى الشارع، وتشكيل ضغط جماهيري أدى إلى تغيير القيادة السياسية في دول الربيع، خاصة أن "المشاركة السياسية" بالحجم الذي ظهر لم تكن أمراً معتاداً، إلا أن أغلب الدراسات لم تستطع التعرف إلى "كلمة السر" التي حرّكت الجماهير العربية.

دراسات الإعلام والاتصال أرجعت جزءاً من الظاهرة إلى الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الاجتماعي، التي ساهمت إلى حد كبير في تنظيم الناس وبناء ما يرقى إلى الفهم المشترك لخطاب ومدلولات التغيير، ويشير تباس ري (Tapas Ray) أن "وسائل الاعلام الاجتماعية كانت قادرة على احتلال قسم كبير من الخطاب الإعلامي لاستجابتها لاحتياجات الشعب، في الوقت الذي تناقضت وسائل الإعلام التقليدية بشكل صارخ معها، وهو ما ساعد في طغيان خطاب المعارضة

على الرواية الرسمية"، لكنه – في الوقت نفسه – أكد أنها لم تكن المحرك الوحيد للجمهور (Ray, 2011).

ويقدم ايثان زوكرمان (Ethan Zuckerman) مقارنة بين دور وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية، وتتناول دراسته دور وسائل التواصل الاجتماعي في "الربيع العربي"، وتعرض في مقابلها أشرطة الكاسيت التي استخدمتها الثورة الإيرانية لإسقاط الشاه، وكذلك التقارير الإخبارية حول الحرب الفيتنامية، ويقدم – في دراسته – استعراضاً حول تأثير المعلومة وتناقلها في إحداث التغيير (Zuckerman, 2012).

أما ستيفن هايدمان ورايونويد ليندرز (Steven Heydemann & Reinoud Leenders) فقد رأيا أن الربيع العربي شهد عمليتين متوازيتين، واحدة على مستوى المجتمعات العربية، والأخرى على مستوى الأنظمة، كانت الأولى تعمل لصالح المحتجين، فيما عملت الثانية على كيفية تجاوز الأنظمة لمحنتها عبر تبني استراتيجيات وتكتيكات تحد من تأثيرات موجات الغضب وللتكيف مع وضعية المحتجين لحين تمرير الموجة (Heydemann, 2011).

ويتوقف فيليب كامبانت ودافين شور(Filipe R. Campante And Davin Chor)، في دراستهما، عند الربيع العربي كحالة من عدم الاستقرار السياسي، من منظور "تكلفة الفرصة البديلة"، ويخلصان إلى وجود علاقة تفسيرية، إذ لم تكن الفرص الاقتصادية قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من المتعلمين، ما ساهم في اندلاع موجات الغضب الشعبي في هذه الدول، لكن هذه العلاقة عاجزة عن التفسير الكلي لظاهرة الربيع العربي (Campante& Other, 2012)، وهو ما يثير استفهامات عديدة حول قدرة القيادة الجديدة في دول الربيع العربي على معالجة هذه المشكلة.

ويستعرض أوري دادوش وميشيل دون (Uri Dadush & Michele Dunne) تأثيرات الربيع العربي على الاقتصاد، ويقدمان مقارنة لها بين عامي 2010 و2011، ويخلصان إلى القول بأهمية المساعدات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على مسار الأحداث، وأن اتفاقيات التجارة الحرة مع هذه الدول يمكن أن تساعد على "تشجيع الانتقال السلمي إلى الديمقراطية" (Dadush, 2011).

وفي دراسته، خلص ثيودور تيودروي (Theodor Tudoroiu) إلى اعتبار الربيع العربي استكمالاً للحلقة الأخيرة من الحرب الباردة، إذ أزال التدخل الخارجي الموروثات السياسية، ونقل المنطقة العربية إلى مرحلة جديدة في العلاقة مع الغرب، وتستعرض الدراسة دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية في أحداث الربيع العربي في ثلاثة دول: ليبيا والبحرين وسورية، ليتوصل الباحث إلى نتيجة أن "الغرب لا يتصرف بطريقة متماسكة، وأن خياراته لم تكن بين الديمقراطية والاستبداد بقدر ما تأثرت بعمق صداقاته وعداواته" (Tudoroiu, 2013).

وفي موازاة ذلك، رأى ريتشارد بولييت (Richard Bulliet) أن "الربيع العربي" جاء تتويجاً للخسارة الكارثية التي منيت بها شرعية النظام السياسي في دول الثورات، الشرعية التي بدأت تتآكل منذ عشرين عاما نتيجة "السياسات الداخلية" للأنظمة، سواء في شق قمع المعارضة السياسية، أو لجهة الفساد وسوء الإدارة، وعدم الانتباه لاحتياجات الجمهور، فضلاً عن تجذر فساد طبقة العسكريين والأمنيين وأسرهم وأتباعهم في كل مستويات الاقتصاد، وكذلك "السياسات الخارجية" كالشراكة العربية مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق عام 1990، وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفشل جهود تأسيس الدولة الفلسطينية، وسلسلة من الأزمات من انتفاضة الأقصى إلى الحصار المستمر لقطاع غزة، وأخيراً موافقتها الكاملة على الإجراءات العسكرية الأمريكية المتخذة بعد 11 سبتمبر/أيلول في سياق ما سمي "الحرب على الإرهاب"، وهو ما دفع

الشعوب إلى التساؤل عن سبب صمتها على استمرار الحكم العسكري في العالم العربي، ما يشي أن "الربيع العربي هو في الأساس مسألة شرف مفقود" (Bulliet, 2011).

ويؤشر آسلي بالي (Aslı Ü. Bâli) إلى "الفجوة الواسعة بين الحكّام والمحكومين في العالم العربي، التي أظهرتها الانتفاضات بشكل واضح"، إذ خلص المتظاهرون إلى عجز الأنظمة العربية – سواء في الملكيات أو الجمهوريات – عن التغيير، وبالتالي فقدانها لشرعية استمرارها ( Bâli, 2011).

ويقدم جمال باروت، في "التنمية التسلطية: نهاية نموذج"، حُكماً بقوله "شرعت كثير من البلدان العربية في إجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة، محورها تحالف بين السلطة، من جهة، ورجال الأعمال الجدد من جهة ثانية...، إلا أن ثمار هذا الإصلاح سقطت في سلال الطبقات القوية، وفي مقدمتها شرائح رجال الأعمال الجدد، وارتفعت اختلالات العدالة التوزيعية، وتمفصل ذلك مع ارتفاع معدل الفقر والبطالة، وبروز فجوات التنمية المناطقية والإقليمية" (باروت، 2011).

وتعاني الأنظمة السياسية العربية، وفق روجر أوين (Roger Owen)، من ضعف بنيوي أساسي لأسباب خمس، هي: أولاً: "عبث هذه الأنظمة بالشرعية الموروثة، وتحويلها إلى شرعية شكلانية زائفة المضمون، عزلت الحياة السياسية في الوطن العربي عن بقية العالم"، وثانياً: "اعتماد هذه الأنظمة على اقتصاد مشدود إلى مصالح السلطة وأجهزتها، غير قادر على تلبية حاجات المواطنين"، وثالثاً: "إخفاق الأنظمة العربية في إقناع قطاعات الشباب بقبول أيديولوجيا السلطات والإيمان بشعاراتها، لأن – هؤلاء الشباب – يعانون البطالة ويفتقدون إمكانية الذهاب إلى المستقبل بشيء من التفاؤل"، ورابعاً: "مركزية الأجهزة العالية، وغياب التنسيق بين مراجع الدولة الأساسية، وهو ما منع الأنظمة من التعرّف إلى أزمات المجتمع والتجاوب معها والبحث عن حلول ناجعة

لها"، وأخيراً "شغف هذه الأنظمة بالاستقرار، لا من أجل إنجاز الأهداف الاجتماعية أو لمواجهة أخطار جسيمة خارجية، إنما لأجل هدف وحيد وهو: ديمومة السلطة واستقرارها"، ليخلص إلى القول إن "الوحدة القمعية، التي أنجزتها هذه الأنظمة، صادرت كلياً التعددية السياسية، وألزمت السلطات بوقائع تقوّض وجودها، مثل انعدام المصداقية والفساد، واحتقار الكفاءات، واحتكار مقدرات الوطن وثرواته" (Owen, 2012).

ويسجل براين لينش (Brian Lynch) ملاحظات أساسية على أنظمة الحكم السائدة في دول "الربيع العربي"، خاصة لجهة طول بقاء قادة الدول في السلطة، وهو ما يدفعها للقتال من أجل الاستمرار، مرجعاً ذلك إلى "استقرار نسبي ناجم عن عقد اجتماعي رعوي، انتج حلقة من المحسوبين على النظام والمنتفعين منه، رافقته سيطرة كاملة على الموارد الاقتصادية، مع التنازل عن بعضها القليل لصالح السكان"، مستعرضاً افتراضات وخلاصات سابقة على "الربيع العربي"، من بينها القول بأن "عصر الاحتجاج الشعبي العربي شيء من الماضي"، وأن "الشعوب العربية يمكنها إثارة الاضطرابات وليس الثورات"، وكذلك أن "السلطة تنحصر فقط في يد النظام القائم"، وأن "مستويات عدم المساواة الاقتصادية والسياسية مقبولة للجماهير"، وأن "الخدمات العسكرية والأمنية جزء لا يتجزأ من النظام (Lynch, 2011).

ويناقش فيل كلارك (Phil Clark) الفرق بين دول "الربيع العربي" في شمال إفريقيا وبين دول جنوب الصحراء الإفريقية، وذلك في سياق إجابته على: لماذا لم تنتقل عدوى الربيع العربي إلى جنوب الصحراء الإفريقية رغم توفر بيئات متقاربة كـ "الديكتاتوريات لعقود طويلة"، "فساد حكومي متجذر"، "تفاوت هائل في الثروة"، "ارتفاع معدلات البطالة"، "غضب الجمهور على الانتخابات المزورة"، "ارتفاع أسعار السلع الأساسية"، و"عدم وجود حقوق مدنية وسياسية"؟؛ ليخلص إلى مجموعة من الفروقات/الأسباب بين الشمال والجنوب وهي: "فقدان عنصر المفاجأة

الذي حدث بالنسبة لدول شمال إفريقيا، وبالتالي سارعت دول الجنوب نحو إحكام قبضتها الأمنية على المعارضين"، و"إحكام السيطرة على القوات العسكرية عبر تغييرات سريعة، أدت إلى الهيمنة العرقية والإقليمية داخل المؤسسة العسكرية، وغض النظر عن فساد وتربح الضباط"، و"تضاؤل القدرة على التعبئة الجماهيرية نتيجة ضعف الطبقة الوسطى وقلة المتعلمين ومحدودية فرص الحصول على التكنولوجيا" (Clark, 2012).

ويرى سامي زبيدة (Sami Zubaida) أنّ ثورات الربيع العربي خرجت لإغراق الانتماءات المحافظة، التي خلقتها الأنظمة السياسية السابقة وهيمنت على السياسة في المنطقة، واستبدالها بانتماءات مختلفة، تستند إلى مفاهيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية (Zubaida, 2012).

وعلى صعيد الدراسات التي تناولت تغيّر النظام والقيادة السياسية، ينظر بيرت هوفمان (Bert Hoffmann) إلى التغيير في أعلى منصب سياسي بالدولة على أنه لحظة أزمة في أي نظام سياسي، إلا أن الآليات الانتخابية في الدول الديمقراطية تتحمل العبء الأكبر من حل مشكلة تغيير القيادة، لكن في الأنظمة غير الديمقراطية يعتبر ذلك تحدياً شائكاً وحقيقياً للاستقرار (Hoffmann, 2007).

وتتأثر عملية تحول النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي بمدى عمق الموروثات التاريخية (Historical Legacies)، ونقاط التحول الحرجة (Critical Junctures)، وكذلك التعقيدات الاقتصادية (Economic Complexity)، حيث تتظافر هذه العناصر للتأثير بمسار تحول الدولة، فإما أن تكون معزِزة لعملية التحول الديمقراطي أو أنها تدفعها نحو الفشل (McCorley, 2013).

وعرضت دراسة تينا فريبورج (Tina Freyburga) برامج التعاون الأوروبية في مجموعة من القطاعات وتأثيرها على "دمقرطة" الفئات المستهدفة في الأنظمة الاستبدادية، عبر العمل على أنظمة جزئية في سياق النظام الاستبدادي، وخلصت إلى إمكانية نجاح هذه الاستراتيجية في الأنظمة الجزئية "غير السياسية" ضمن النظام الاستبدادي المستقر (Freyburga, 2011).

كما تناولت دراسة ايمانيل بوسيساب (Emanuel Gregory Boussiosab) تأثير تغيير النظام وخلع الرئيس، عبر الحرب، على الرأي العام في أوساط المنتمين إلى الأحزاب، وتناولت حالات دول أربعة (كوريا، فيتنام، العراق، وأفغانستان) خاضت الولايات المتحدة، منفردة أو في سياق قوات دولية بقرار أممي، حرباً فيها لتغيير النظام السياسي القائم؛ وأظهرت الدراسة أن "الرأي العام وسط المنتمين للأحزاب امتثل لوجهة نظر قيادته في دولتين هما كوريا وفيتنام، فيما لم يكن كذلك في العراق وأفغانستان"، ولتخلص إلى القول "في أوقات تغيير النظام فإن المواطنين أكثر ميلاً لرفض سياسات قادة أحزابهم، وإن الثوار لم يعودوا يمتثلون لرؤية قيادتهم الحزبية، وأيضاً قادة الأحزاب لم يعودوا قادرين على الاعتماد على قواعدهم الحزبية للحصول على الدعم في عمليات التغيير" (Boussiosab, 2012).

وفي كتابه، فسر ميتشسلو بودوشنسكي (Mieczyslaw P. Boduszynski) العملية الانتقالية للنظام في يوغوسلافيا السابقة (سلوفينيا، كرواتيا، صربيا ومقدونيا)، التي شهدت تحول ما بعد الشيوعية، عبر عاملين اثنين: "مستوى التنمية الاقتصادية" و"القدرة على مقاومة الليبرالية الغربية"، وخلص إلى القول إن "المرحلة الانتقالية بين عامي 1990–2000 أفرزت أربعة أنواع من الأنظمة السياسية في هذه الدول هي: ديمقراطية مستقرة (Substantive Democracy) في سلوفينيا، ديموقراطية صورية (Simulated Democracy) في كرواتيا، ديموقراطية غير شرعية

(Illegitimate Democracy) في مقدونيا، وتسلط شعبوي (Populist Authoritarianism) في صربيا" (Pavlovic, 2012).

ويُرجع جون جلدهيل (John Gledhill) وقوع أحداث عنف جماعي في فترات تغيير النظام إلى فشل الدولة و/أو ضعف المنظمات غير الحكومية، جنباً إلى جنب مع عملية التحول ذاتها، هذا إضافة إلى تطور المنافسة، على السلطة والموارد، بين وداخل أجهزة أمن الدولة، خاصة أن الشكوك – خلال عملية التحول – تظّل تحيط بشكل النظام الجديد (Gledhill, 2012).

وتناقش دراسة كريستين ديفنبورت وويل مور ( Christian Davenport & Will H. Moore) سلوك النظام السياسي والمحتجين في دول الربيع العربي، وتخلص إلى القول إنه من الخطأ النظر إلى ما حدث على أنه تحدي وانتفاضة ضد أنظمة استبدادية مكثت أمداً طويلاً عبر العمل وفق درجات مختلفة من الحكم القمعي؛ وتدعو الدراسة إلى تفصيل الفاعلين لفهم ما حدث، إذ لم تتوفر اشتراطات الثورة في أحداث الربيع العربي (Davenport, 2012).

وتخلص دراسة إبيردهارد كينل (Eberhard Kienle) إلى وجود اختلافات عميقة بين الدول التي شهدت تغيّرات خلال "الربيع العربي"، وتكشف عن ديناميات متباينة، في مصر وتونس، أدت إلى تشكل الدولة عبر فترة زمنية طويلة، وأسست لاستجابات مختلفة في مرحلة ما بعد الرئيسين محمد حسني مبارك وزين العابدين بن علي (Kienle, 2012).

ويناقش مات بوهلر (Matt Buehler) الدور الوظيفي للانتخابات في النظم الاستبدادية، ويقدم رؤية حول "انتخابات صمام الأمان" في دول الربيع العربي، معتبراً أنها "أنظمة استبدادية انتخابية"، وذلك لإضفاء الشرعية على النظام وتقليل حدة الاحتقان لدى القوى المعارضة وإدماجها

في عمليات تشارك بها القوى المؤيدة للنظام، بما يسمح في النهاية للنظام الاستبدادي بالاستمرار (Buehler, 2013).

وعلى صعيد المستقبل، تناولت دراسة الهان ساسن (İlhan Sağsen) العوامل التي أدت إلى اندلاع موجات "الربيع العربي"، ومن بينها الحركات المدنية، والأنظمة الديكتاتورية، والتدهور الاقتصادي، والبطالة، والفقر المدقع، وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي أسباب متجذرة في هذه الدول، وتخلص إلى القول إن "النظام الديمقراطي لا يمكن أن يكون الحل لكافة المشاكل التي أدت إلى الربيع العربي، وهو ما سيولد خيبة أمل لدى شعوب هذه الدول" (Sağsen, 2011).

كما توقعت دراسة جوناثان باول (Jonathan Powell) امتداد حركة التغيير إلى مختلف الدول العربية، وكذلك إيران، معتبرة أن الأحداث الميدانية ستؤدي إلى تطورات عسكرية، من شأنها أن تدفع الدول الغربية إلى التدخل في مجريات العملية (Powell, 2012).

وناقش هوارد ويردا (Howard J. Wiarda) ما حدث في الدول العربية، ضمن تساؤل مركزي "هل هو خريف أم شتاء عربي؟"، عبر معايير انتقال الدول من النظام الاستبدادي إلى الديمقراطي، متوقعاً فشل عملية بناء أنظمة ديمقراطية في الدول العربية، وهو ما يدفعه في بداية الدراسة إلى استنكار إطلاق اسم "الربيع العربي" على موجة التغيير التي اجتاحت عدداً من الدول (Wiarda, 2012).

وتسعى دراسة ديفيد روس وتارا فاسيفي (Daveed Gartenstein-Ross & Tara Vassefi) إلى توضيح أثر الربيع العربي على الحركات الجهادية الإسلامية، وتستند إلى رأي مناهض لغالبية الدراسات الغربية التي خلصت إلى القول بأن أحداث الربيع العربي ستكون ذات تأثير هائل على مستقبل الحركات الجهادية لجهة إضعافها، وذلك استناداً إلى عدم توفر البيئة

الحاضنة لها حال نجاح الثورات في بناء أنظمة سياسية ديمقراطية، إذ ترى الدراسة أن قادة الحركات الجهادية ينظرون إلى الربيع العربي على قاعدة المصلحة المرحلية، حيث توفر الانتفاضات الشعبية لهم قدراً كبيراً من الفرص الجديدة، إضافة إلى أنها تتيح لهم العمل على ترويج مبادئهم بشكل علني، فضلاً عن أنها منحت بعضهم إقليماً جغرافياً (اليمن مثلا) للتحرك منه بحرية (Ross, 2012).

وقَرأَت دراسة خليل العناني الحركة الإسلامية في دول الربيع العربي، وخلصت إلى القول إن "الحركة الإسلامية، في أعقاب الربيع العربي، تقف على شفا تحول تاريخي على المستويات الأيديولوجية والأولوية والإستراتيجية"، مستعرضةً تباين خطاب الحركات الإسلامية في دول الربيع العربي وما قبلها، ومشيرةً إلى انتقالها من صفوف المعارضة إلى صفوف الحكم، وهو ما يستلزم تحولاً عميقاً في رؤيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Al-Anani, 2012).

ويدرس أمير طاهري (Amir Taheri) ما يسميه أفضل السيناريوهات وأسوأها بالنسبة للربيع العربي، ويقدم ثلاثة سيناريوهات: الأول – يسميه موت سلطة الفاشيين ( Passing Power To The Fascists) – وجوهره أن تكون الدول العربية "المحررة حديثاً" قادرة على تطوير رواية سياسية خاصة وبناء نماذج خاصة من التنمية السياسية والاقتصادية، ويقصد بذلك تمكنها من تجاوز المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية؛ والثاني – يسميه تكرار أخطاء إيران ( Repeat Iran's Mistakes) – ويستند إلى تكرار تجربة الثورة الإيرانية في دول الربيع العربي عبر إقامة نظام ديني، ويستبعد هذا السيناريو لوجود اختلافات بين إيران الثورة ودول الربيع العربي؛ والثالث – يسميه الانقسام والشقاق الطائفي (Schism) ويتوقع في هذا السيناريو وقوع انقسامات طائفية تؤدي إلى صراعات داخل دول الربيع العربي، ناتجة عن الإحباط السياسي واليأس الاقتصادي، وفشل الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في تقديم ما هو أفضل مقارنة بسابقتها، وهو ما قد يؤدي إلى حروب

أهلية وانقلابات عسكرية، وبالتالي "الانهيار الشامل"، ويعتبره أسوأ السيناريوهات؛ ليخلص إلى القول بأهمية التدخل الخارجي لإرساء الديمقراطية في دول الربيع العربي، ويعتبر هذا "فرصة تاريخية لتوسيع نطاق الديمقراطية في العالم" (Taheri, 2012).

كما قَرأَت العديد من الدرسات "الربيع العربي" على مستوى النظام الإقليمي، وخلصت إلى أن الانتفاضات الشعبية في دول الربيع العربي ستؤثر مستقبلاً على ديناميات السلطة في النظام الإقليمي، فضلاً عن انعكاساتها الداخلية على الدول، متوقعة خلافات خطيرة فيما بين الدول الرئيسية في النظام الإقليمي ودول الربيع (Oğuzlu, 2011).

ويذهب ميثم الجنابي إلى النظر للثورة من باب صيرورتها، فهو يرى أن "الثورات الكبرى لا تغير الواقع بين ليلة وضحاها، بل أن ذلك ليس مهمتها الجوهرية، إن مهمتها الأولية الكبرى تقوم في إرساء ما أدعوه باللحظة التأسيسية، ومن بين أهمها إرساء أسس الرؤية التأسيسية...، ومن بين أهم هذه الأفكار المرجعية الآخذة بالاستقرار في الوعي الاجتماعي السياسي هي مرجعية الدولة الشرعية والنظام السياسي العقلاني والفكرة العربية (القومية)...، وبالتالي، فإن الربيع العربي هو مجرد لحظة تأسيسية، ليس بإمكانها الارتقاء إلى مصاف المنظومة الذاتية الشاملة، فالأخيرة هي تجربة طويلة المدى، متعددة الأوجه والمستويات..، فالأحداث الجارية هي مجرد فصول أوليّة للثورة العربية..، إنها تكنس الأنظمة المتخلفة والبدائية والدكتاتورية الفجة، وفي كنسها تثير كل عجاج" (الجنابي، 2013).

وفي مقابل الدراسات التي تناولت "الربيع العربي"، تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإضافة إلى المنتج البحثي، عبر تناول الظاهرة بمكوناتها وطريقة تفاعلها، مستعينة في ذلك بالعديد من الدراسات الساعية إلى تسبيب الظاهرة وتفسيرها، لتقديم رؤية استشرافية للمستقبل الصراعي في

الدول الأربعة، كل على حده، وهي بذلك تتجاوز ما جاءت به الدراسات السابقة من محاولة لتسبيب تحرك الجماهير لتغيير القيادة، إلى البحث في مستقبل التغيّر الناجم عن الحدث، عبد دراسة سلوك الفاعلين الجدد وطريقة إدارتهم لعملية التغيير، ومدى قدرتهم على إنجاز أهداف التحرك الجماهيري في ظل رسوخ وتجذر القوى الفاعلة السابقة على هذا التحرك.

## 1-6 مفاهيم الدراسة:

تستند الدراسة إلى مفهومين اثنين أساسيين، يرتبطان بمتغيري/عاملي الدراسة، المتغير المستقل، وهو: تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي" المستهدفة، والمتغيّر التابع، وهو: مستقبل الصراعات، لذا فإن هذا الجزء من الإطار المنهاجي للدراسة سيهتم بمناقشة هذين المفهومين مع الإشارة إلى دلالة مفهوم الدولة العميقة، باعتباره البيئة التي يتحرك فيها القادة أو الفاعلين الجدد.

### 1-6-1 تغيّر القيادة السياسية في دول "الربيع العربي":

يعتبر تغيير القيادة السياسية في الدول العربية مسألة شائكة، بحكم تجليات معنى وحدود القيادة السياسية في هذه الدول، إذ غالبا ما تكون غير مقيدة – فعلياً – بالمؤسسات السياسية، أو بالرأي الشعبي، إضافة إلى تمدد وتقلص حدود هذه القيادة (الفاعلون والنخب) وفق طبيعة النظام السياسي، فضلاً عن أن التغيير في الدول العربية أمراً غير معتاد، إذ يعتبر العمر الزمني لبقاء القيادة في سدة السلطة السياسية طويلا نسبيا مقارنة بالأنظمة الديمقراطية.

**1-6-1-1 القيادة السياسية:**

تحيط بمفهوم القيادة السياسية سلسلة معقدة من الاعتبارات، ما يجعل دلالة المفهوم أمراً صعب التحديد بشكل واضح، ويستدعي تفسيره شرحاً وتحليلاً لـ: أنماط القيادة، المعتقدات، القيم، الشخصيات، علاقات القوة، المواقف، تصرفات القادة والأتباع، والسياقات التاريخية والثقافية والمؤسسية (Nye, 2010).

ويرى فريد غرينشتاين (Fred Greenstein) القيادة السياسية بأنها "ظاهرة متعددة الأبعاد، تشمل عمليات اجتماعية متعددة السببية، وتؤدي إلى نتائج سياسية ملموسة" (Greenstein, 2006)، وبالتالي تتشارك القيادة والنخبة السياسية في عملية دائرية من التحفيز وتبادل ممارسة السلطة، ما يحيلها إلى سلسلة من السببية عصية على التفسير.

ويفسر جلال معوض "القيادية السياسية" – كعملية (Process) – بأنها قائد سياسي ونخبة سياسية، تعمل معاً داخل إطار من التفاعلات محكوم بالقيم والمبادئ العليا السائدة (معوض، 1985).

وفي مقاربته، يقدم جين بلونديل (Jean Blondel) القيادة السياسية باعتبارها "سلطة" تمارس على مجموعة من الناس لفترة طويلة نسبياً ضمن مساحة جغرافية، وتتضمن هذه السلطة سيطرة على الشؤون الخارجية، الدفاع، الاقتصاد، الرفاه الاجتماعي، والثقافة والفنون..، وتتضمن القدرة على اتخاذ سلسلة من القرارات الشاملة (Blondel, 1987).

في المقابل، يساوي دانيل بيمان (Daniel L. Byman) بين تغيّر القيادة (Leadership Change) وتغيّر النظام (Regime Change) في المنطقة العربية، ويرى أن السياسة في المنطقة العربية تعبر عن طموحات وأهواء القيادات الفردية، فهي غالباً ما تكون غير مقيّدة

بالمؤسسات السياسية أو بالرأي الشعبي؛ وطموحاتها وخياراتها، كما أخطائها ونقاط ضعفها، من الممكن أن تشكّل الفرق بين الحرب والسلام، الثورة والثبات، وتغيير القيادة هو أمر نادر، وغير روتيني على الإطلاق، لدرجة أنه غالباً ما يبدو لك أنّ المنطقة مجمدة زمنياً (Byman, 2005).

ولعل "بيمان" (Byman, 2005) ينسجم مع الفهم السسيولوجي والتاريخي للنظام السياسي في الشرق الذي قدمه البارون منتسكيو (Baron De Montesquieu 1689–1755) في كتابه "روح القوانين"، الذي يقول إن النظام السياسي الشرقي لا يتضمن قيوداً ضد الحكام والملوك، في هذا النظام السبب الرئيسي للحكم هو الخوف، حيث لا يوجد قانون وتسلسل هرمي للمؤسسات، فيما يكون الناس بمثابة العبيد" (Montesquieu, 2001).

ويضيف جيلين بيل (Gillian Peele) أن القيادة السياسية تتضمن الوسائل المادية والمعنوية التي تستخدم لتحقيق غايات وأهداف القيادة السياسية و/أو أتباعها، ومن ضمنها "التقنيات التي يستخدمها الزعيم لحشد الدعم لدولته أو أجندته ولبناء أو للحفاظ على الدعم لموقف ما" ( Peele, 2005).

ويسجل كيث جرينت (Keith Grint) ملاحظات مهمة على تداخل "القيادة السياسية" بشكل كبير مع مستويات أخرى كالقيادة العسكرية والقانونية والتنظيمية والدينية والعقائدية، فضلاً عن النخب التجارية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والرياضية والطبية والثقافية والفنية والدينية، ويخلص إلى أن القيادة السياسية جزء من مفهوم أوسع هو "القيادة الاجتماعية" (Grint, 2000).

ويتفق معظم العلماء والباحثين على ضرورة الأخذ بالعناصر التالية عند العمل على تحديد ماهية القيادة السياسية:

1- شخصية وسمات الزعيم أو الزعماء، بما في ذلك بنيته الأخلاقية والثقافية، وشرعيته الحقيقية أو الرمزية.

2- السمات الأخلاقية والثقافية للنخبة والأتباع، سواء كانوا في سياق تعاوني أو تنافسي داخل النظام.

3- السياق الاجتماعي والتنظيمي لعملية التفاعل بين القائد والاتباع، كالثقافة السائدة، والخلفية السياسية، والمناخ العام، والمعايير الناظمة للحراك السياسي، والبنية المؤسسية.

4- جدول أعمال المشاكل الجماعية والمهام التي تواجه القادة والأتباع.

5- طبيعة الحكم والنظام السياسي، من وجهتي نظر القيادة والأتباع.

6- الوسائل المستخدمة لتحقيق رغبات وغايات وأهداف القيادة السياسية وآليات حشدها للرأي العام.

7- الآثار والنتائج المترتبة على قرارات القيادة.

ويرتبط مفهوم القيادة السياسية بمفهوم "الدولة العميقة" (Deep State)، التي تتشكل في ظل استمرار وجود القيادة في السلطة لفترة زمنية طويلة نسبياً، فالقادة الجدد يواجهون تشكيلات قوية ارستها النخب الحاكمة السابقة، عبر سنوات وعقود من الحكم الاستبدادي، وتحتفظ هذه النخب بالقدرة على منع التغيير التدريجي وحماية مصالحها ومصالح الشبكات المرتبطة بها، وهو ما تعجز أمامه الوسائل القانونية، وتضم هذه الدولة الضباط العسكريين في الخدمة، وشركائهم في المجتمع المدني، وعدد لا يحصى من العاملين في المؤسسات العامة والخاصة؛ وكذلك يعتبر بعض المؤرخين أن الدولة العميقة مثلها مثل حكومة الظل، يعمل القائمون عليها على نشر الدعاية لإثارة الخوف العام أو زعزعة استقرار حكومات مدنية لا تروق لها (Kavakci, 2009).

يتسع مفهوم القيادة السياسية لأبعد من قائد أو زعيم، ليشمل البنية النخبوية على مختلف مستوياتها، وليقترب أكثر من فكرة "القيادة النخبوية" للدولة، ما يحيل القيادة السياسية – موضوعياً – إلى "طبقة حاكمة" أو "نخبة حاكمة"، وهو المفهوم الذي ستعتمده الدراسة، الذي يشكل رئيس الدولة فيه المحور الأساسي.

### 1-6-1-2 الربيع العربي:

تعود جذور مصطلح "الربيع العربي" إلى بيئات حضارية وأحداث تاريخية شهدتها عدة مناطق في العالم في وقت سابق، ولعل أول استخدام لكلمة "الربيع" في وصف أحداث سياسية أحدثت فارقاً في تاريخ الشعوب كان في القرن الـ 19، وتحديداً عام 1848، وهو العام الذي أصدر فيه كارل ماركس وفريدرخ إنغليز "البيان الشيوعي"، فيما ظهر استخدامه للمرة الثانية عام 1968 فيما يعرف بـ "ربيع براغ"؛ بينما جاء الاستخدام الثالث على لسان وليام توبمان (William Taubman) في كتابه الصادر بعنوان "ربيع موسكو" في أعقاب سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي (Taubman, 1989).

أما الاستخدام الحديث لمصطلع "الربيع العربي" فقد ظهر في وسائل الإعلام الغربية، وتطور استخدامه إلى نظيرتها العربية، وكذلك غزا الكتابات الأكاديمية بكافة اللغات، للتدليل على الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد حادثة إشعال التونسي محمّد البوعزيزي النار في جسده يوم 17 ديسمبر/كانون أول 2010، وتطور الأحداث – تالياً – إلى حركة شعبية جامحة في تونس أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي.

ويعرف محمد بني سلامة "الربيع العربي" بأنه حركة احتجاجية مفاجئة، بدأت في 17 ديسمبر/كانون أول 2010، ونبعت من الشباب، وسببته مجموعة من المظالم كالفقر والجوع والبطالة والظلم الاجتماعي، وعدم الرضا عن الأنظمة القمعية القائمة، والسعي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية (بني سلامة، 2013).

أما حسن الخلف فيرى أن المقصود بـ "بلدان الربيع العربيّ" هو "البلاد العربيّة التي عرفت احتجاجات عارمة، صاحبها استخدام العنف ضدها من قبل الأنظمة الحاكمة، وأدت إلى إطاحة رأس النظام، والشروع في تطهير أجهزة الحكم من أزلامه المتورطين في الفساد والاستغلال والإساءة إلى الشعب، ونقصد بتلك البلدان: تونس ومصر وليبيا واليمن" (الخلف، 2012).

ويعتبر ميثم الجنابي أن "الربع العربي" ما هو إلا "ثورة عربية"، فهو "ليس ربيعاً بالمعنى الصافي والزاهي"، كما أنه "ليس فصلاً عابراً"، إذ أن المصطلح "يحتوي في أعماقه على فكرة الدوران، أي أن الربيع متكرر بالضرورة بوصفه للحالة الطبيعية للزمن، لكن الزمن في التاريخ هو تأسيس ومؤسسات" (الجنابي، 2013).

ويرى هوارد ويردا (Howard J. Wiarda) أن "الربيع العربي" أطلق على الثورات التي اندلعت في المنطقة العربية ضد الاستبداد والسلطة القائمة، وأطاحت بالطغاة، إلا أن الثورات – بعد كل الغضب والاضطراب – لم تحقق الديمقراطية بعد، ويسجل تحفظه على استخدام المصطلح في وصف الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية (Wiarda, 2012).

وينظر فرانسيسكو كومونيلو وجوزيبي أنزيرا ( Francesca Comunello & Giuseppe Anzera) إلى "الربيع العربي" باعتباره "موجة ثورية" تدفع بقوة نحو "عملية طويلة من التحولات الاجتماعية والسياسية"، ستؤدي إلى "تغيير كبير في البيئة المحلية للبلدان المعنية، سيظهر عبر

تغيرات جوهرية في النظام السياسي"، تتضمن "صعود جهات فاعلة جديدة" و"إعادة ترتيب النخب الاقتصادية والسياسية" (Comunello, 2012).

وتخلط دراسة لوريل ميلر وآخرون (Laurel Miller & other) في تشخيص مفهوم "الربيع العربي" بين اعتباره "ثورة" و"انتفاضة شعبية"، لتمايز بينهما في معيار نجاح التحرك، وتعرف الدراسة "الربيع العربي" بأنه "الثورات الناجحة، التي اشتعلت عام 2011، ضد الحكام المستبدين، الذين رسخت أقدامهم في الحكم طويلاً في مصر وليبيا وتونس واليمن، فيما ترددت أصداء الانتفاضات في كل أرجاء المنطقة..، ما حفّز النخب الحاكمة للإسراع بوتيرة الإصلاح السياسي..، وللتغيير السياسي الجذري"، وترى أن "الهدف النهائي لهذه الثورات هو بناء أنظمة ديمقراطية" (Miller, 2012).

ويحدد براين لينش (Brian Lynch) عدة عناصر لـ "الربيع العربي"، هي: سلسلة من الحركات الثورية، غير مدفوعة أيديولوجياً، وتستند إلى الشعور العميق بالظلم والذل والإحباط وعدم الرضا عن توزيع الموارد، ونسب مرتفعة من البطالة، ورفض الفساد المستشري والمحسوبية، فضلاً عن المطالب بالحق في تقرير المصير والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية ( lynch, 2011).

وتعرّف الدراسة "الربيع العربي" بأنه تحرك جماهيري احتجاجي، أفضى إلى ثورة شعبية، دون تخطيط مسبق، أدت إلى تنحية رئيس الدولة، ويهدف إلى إحداث تغييرات في بنية الواقع القائم، استناداً إلى شعارات، تتضمن مقاربة مع مفاهيم الديمقراطية، عبر فترة زمنية طويلة، ويتضمن صعود نخب وفاعلين جدد.

### 1-6-1-3 الدول المستهدفة بالدراسة:

اجتاحت موجات "الربيع العربي" العديد من الدول العربية بدرجات متفاوتة، فيما كان لها – أيضاً – نتائج تفاوتت في عمقها بين دولة وأخرى، باستثناء أربعة دول (هي: تونس، مصر، ليبيا، واليمن) أسفرت فيها الحركات الاحتجاجية عن الإطاحة برئيس الدولة وتغييرات في بنية النخبة الحاكمة، مع التأثير في القيم الناظمة للعملية السياسية الداخلية فيها.

باقي الدول العربية، التي اجتاحتها موجات الربيع العربي، تأثرت بشكل متفاوت بالحركات الاحتجاجية الشعبية، فمثلاً بعض دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت احتواء الاحتجاجات، رغم أنها لم تحدث تسوية نهائية لأسبابها؛ فيما لم تسفر الاحتجاجات في المملكتين الأردنية والمغربية عن تغييرات سياسية جوهرية، رغم إجراء بعض التعديلات الدستورية على دستوري المملكتين؛ وفي الجزائر استطاع النظام السياسي امتصاص موجة الغضب الأولى في بداية الأحداث؛ بينما لا يزال الوضع في سوريا مفتوحاً على كل الاحتمالات رغم موجة الدم التي تجتاح البلاد.

### 1-6-2 مستقبل الصراعات:

دراسة المستقبل ليست مجرد عملية تهدف إلى استشراف الأحداث المستقبلية، أو ما يسمى المستقبل المحتمل (The Probable Future)، بل تسعى الدراسات المستقبلية إلى تحديد مجموعة من الأحداث والظروف التي يمكن أن تحدث في المستقبل (The Possible Future)، وكذلك استشراف الاحتمالات للأحداث والمستقبل المأمول (The Preferable Future)، وذلك في إطار زمني محدد (Schafer, 2007).

ويشكل المدى الزمني محوراً أساسياً في الدراسات المستقبلية (عبد الحي، 2007)، بيد أن آلية تقسيم الزمن تتباين بين المختصين بالمستقبليات، فمثلا يقول فيرن ويلرايت ( Verne Wheelwright) "المستقبليون بصفة عامة يتفقون على أن المنظور طويل المدى ( long-term perspective) يبدأ من عتبة 10 سنوات، فيما تشير غوردون إلى أنه يتراوح بين 10 إلى 25 سنة" (Wheelwright, 2011).

وفي المقابل، توزع جامعة مينيسوتا الأمريكية التقسيم الزمني للمستقبل على خمس فئات، وهو ما استقرت عليه غالبية الدراسات المستقبلية وفق وليد عبد الحي (عبد الحي، 2007)، وهي: المستقبل المباشر (سنتان فما دون)، المستقبل القريب (2-5 سنوات)، المستقبل المتوسط (5-20 سنة)، المستقبل البعيد (20-50 سنة)، المستقبل غير المنظور (أكثر من 50 سنة).

وتحدد الدراسة الحالية الفترة الزمنية لاستشراف المستقبل الصراعي للدول المستهدفة بالمدى المتوسط، استناداً إلى معيار جامعة مينيسوتا الأمريكية، دون العودة إلى سنوات نظيره سابقة عليها لعدم وجود تكراك للظاهرة ("الربيع العربي") محل الدراسة.

### 1-7 تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الأول: الإطار المنهاجي، وقد تناول تقديماً لمشكلة الدراسة، وأسئلتها وأهميتها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، ومفاهيم الدراسة ونطاقها الزمني.

الفصل الثاني: دول الربيع العربي – قيود الماضي في الحاضر الثوري: يشخص هذا الفصل ظاهرة تغيّر القيادة السياسية في دول الربيع العربي المستهدفة بالدراسة (تونس، مصر، ليبيا، واليمن)، عبر دراسة وتحليل الآليات المشكلة للظاهرة والأحداث المرافقة، ودراسة تفاعلاتها،

وتداعياتها بولوج النظام السياسي في مرحلة انتقالية، عنوانها التأسيس للديمقراطية، باعتبارها المنجز الثوري، وصولاً إلى دراسة اتجاه الأحداث في الدول المستهدفة بالدراسة.

الفصل الثالث: استشراف المستقبل الصراعي لدول الربيع العربي، ويتوزع إلى أربعة أجزاء يخصص كل منها لدولة على حده، ويقدم تصويراً للبيئة الصراعية للدولة، واستشرافاً لمستقبلها الصراعي.

وتُختم الدراسة بخلاصة واستنتاجات، تأتي من سياق الدراسة نفسها، وتعرض لأهم ما جاء فيها.

## الفصل الثاني

## دول "الربيع العربي": قيود الماضي في الحاضر الثوري

أطاح المحتجون في دول الربيع العربي بالقيادة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن عبر موجة احتجاجات واسعة وغير متوقعة، منهين بذلك سنوات من تربع هذه القيادة على قمة هرم السلطة، في خطوة فُهمت على أنها عملية تغيير سياسي في منطقة تحدت طويلاً الاتجاهات العالمية نحو الديمقراطية.

تغيير القيادة السياسية في الدول المستهدفة بالدراسة، الذي أعقب "عقوداّ من الحكم الاستبدادي والركود السياسي"، جاء تحت تأثير "حركات شعبية" استطاعت "زعزعة الاستقرار" و"الإطاحة بعدد من الأنظمة في الدول الأربعة" (Beck, 2012)، والدفع بها نحو مرحلة انتقالية تتضمن بناء أسس جديدة للعملية السياسية.

غير أن الحاضر الثوري في الدول الأربعة، ورغم الإطاحة بالقيادة السياسية فيها، لا زال متضمناً الإرث الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي السابق، الذي تجذّر عبر سنوات طويلة، مشكلاً "الدولة العميقة" فيها، بما تتضمن من قيم سياسية ترقى إلى نهج للتفكير الجمعي، وهو ما قد يجعل إحدى خلاصات أرسطو، القائلة إن "الحكم الاستبدادي يستطيع أن يتحول إلى حكم استبدادي آخر"(Mckeon, 1947)، حاضرةً بقوةٍ في مشهد هذه الدول.

ويعتبر سقوط نظام الحكم بمثابة نقطة البداية لبذل جهود طويلة الأمد لتطوير بنية المجتمع، وإيجاد أدوات وآليات سلمية لحل الصراع الناشئ أو الذي سينشأ، فضلاً عن ديمومة الضرورة – اللحظية والأبدية – لتلبية حاجات المجتمع الإنسانية والتنموية بشكل أفضل، دون أن يعني ذلك أن

مجتمعاً مثالياً قد ظهر بسقوط النظام، أو أن تغيير قيادته يعني تخلصه من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي من الخطورة بما يديم علاجها عبر الزمن، وبما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لإيجاد حل لها، فالنظام الوليد "مضطر لتوفير فرص أمام الناس – رغم اختلاف آرائهم حياله – لكي يكملوا العمل والبناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل" (Sharp, 2010).

لقد شغلت الثورات وأسبابها حيزاً واسعاً من الاهتمام البحثي، لجهة تأثيراتها على بُنى الدولة، غير أنها ظلت ظاهرةً عصيةً على التفسير الكليّ، لاعتباراتٍ متعددة، لعل من بينها "مشكلات تقسيم وتنظيم العلاقات بين متغيرات كثيرة"، و"تعدد نظريات وأنواع العنف المدني" (هياجنة، 1999)، إذ تشمل هذه الظاهرة على أنشطة وسلوكيات متعددة، كالتمرد والعصيان المدني والتظاهر والاغتيال..، وكذلك يتنوع الفاعلون في الأحداث المشكِّلة للظاهرة، سواء كانوا حكوميين أو مواطنين، والحال هذه تنسحب على أحداث/ثورات "الربيع العربي".

وتظل فرصة الراهن الثوري في الدول الأربعة، للإفلات من الانتكاس، حبيسة عوامل متعددة، ربما تدفع المشهد نحو السير إلى الخلف، فيما تفرض الوقائع، كما الواقع، اشتراطاتها على عملية التغيير السياسي برمتها، خاصة في ظل بيئات معقدة، تشتبك فيها مشكلات عميقة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وأمنية، مشكّلة عقبات كأْداء في طريق التغيير، فضلاً عن العامل الخارجي وتأثيره في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

هذا الفصل من الدراسة سيبحث نشأة أحداث التغيير في الدول المستهدفة، وآلية إسقاط القيادة السياسية، ممثلة برئيس الدولة، وكذلك سيستعرض المرحلة الانتقالية وتحديات عملية التحول

الديمقراطي، ويتضمن تظهيراً للفاعلين وآليات تعاملهم مع الحدث، والتحديات التي تتحرك فيها الأحداث في دول الربيع العربي.

## 2-1 نشأة الحدث وإسقاط القيادة السياسية:

"الشعب يريد إسقاط النظام"، هذه العبارة كانت العنوان الأبرز لأحداث سياسية شهدتها تونس ومصر وليبيا واليمن، وكذلك غيرها من الدول العربية، فيما عُرف بـ "الربيع العربي"، الذي بدأت موجاته بصفعة شرطية لبائع فاكهة تونسي أشعل – تالياً – النار بجسده انتصاراً لكرامةٍ فرديةٍ مهدورة، ولضيق وتضييق معيشي، وربما سياسي.

### 2-1-1 الروافع المباشرة للحالة الثورية:

لم تكن "الصفعة"، التي تلقاها محمد البوعزيزي من الشرطية، الأولى التي يتعرض لها مواطن تونسي أو عربي، وكذلك التضحية بالنفس، بحرق الجسد أو غيره احتجاجاً وانتصاراً لكرامةٍ فردية، قد لا تكون الأولى في الدول العربية، إلا أن هذه الحادثة دفعت مئات الآلاف إلى الشوارع في تونس "احتجاجاً على الظلم، ليرتفع صوت الباحثين عن الحرية السياسية والفرص الاقتصادية"، فيما سمي ابتداء بـ "ثورة الياسمين" (Ajami, 2012)، التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

لم يكن الفعل الاحتجاجي عربياً، ظل تونسياً بامتياز حتى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، وراوح بين الحدث المحلي والاحتجاج المعيشي – السياسي، فيما أحيى – خارج الجغرافيا التونسية – حلماً عربياً بالحرية والكرامة، ومع بدء موجات الاحتجاج في مصر اندفع الحدث إلى

بعد مغاير، لينسحب على أجزاء واسعة من الدول العربية، ويصير بمثابة "الصحوة العربية" (Ajami, 2012)، فـ "مصر ليست تونس" العبارة التي أثارت أسئلة الجماهير والنخب حول ماهية مصر، وماهية تونس، وماهية غيرها من الدول العربية، ولماذا إحداها ليست الأخرى؟.

في مصر، بدت نهاية عام 2010 وطليعة عام 2011 محتقنة، اثنين من المواطنين المصريين قتلا على يد الأجهزة الأمنية الحكومية، الشاب خالد سعيد قضى في يونيو/حزيران 2010 على يد مخبريّن لجهاز الشرطة، والآخر السيد بلال، الذي فارق الحياة في 6 يناير/كانون ثاني 2011 بعد يوم واحد من اعتقال جهاز "مباحث أمن الدولة"، الحادثتان استحضرتا ما اختزنته الذاكرة الجمعية للمصريين من أنواع التعذيب والإساءات في بلد سادها قانون الطوارئ منذ عام 1967، وشكلتا نواة "يوم غضب" دُعيَ إلى تنظيمه في "عيد الداخلية (الشرطة)" (الذي يوافق 25 يناير/كانون ثاني من كل عام)، فكانت ثورة أسفرت عن تخلي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة.

التأسيس لـ "يوم الغضب" المصري كان بمعزل عما تشهده تونس، لكنه وافق بيئة شدّت القوى السياسية المصرية، ووجد فيها الوسط الشبابي نموذجاً سلمياً يمكن أن يحتدا، وفي موازاة ذلك، شكّل إحراق البوعزيزي التونسي لجسده أنموذجاً لطريقة الاحتجاج في غير دولة عربية، ومنها مصر، ففي 18 يناير/كانون ثاني 2011 أشعل أربعة مصريين[1] النار بأنفسهم في حوادث متفرقة، انتصاراً لكرامتهم واحتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما بات يعرف بـ "ظاهرة البوعزيزية".

في الثورتين التونسية والمصرية لم تكن الإطاحة برئيس الدولة هدفاً في بداية الفعل الاحتجاجي، إلا أن المعالجة الأمنية دفعت بالمحتجين نحو المطالبة والسعي إلى ذلك، وهنا تكمن

[1] محمد فاروق حسن (القاهرة)، سيد علي (القاهرة)، أحمد هاشم السيد (الإسكندرية)، محمد عاشور سرور (القاهرة).

المفارقة مقارنة مع ليبيا واليمن؛ ففي الجماهيرية الليبية شكلت المطالبة برحيل العقيد معمر القذافي عنواناً في اليوم الأول لبدء الاحتجاجات (16 فبراير/شباط 2011)، التي تضمن بيانها الأول "المطالبة بتنحي الرئيس الليبي معمر القذافي"، و"التأكيد على حق الشعب في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام"، ما شكّل بداية فعل التغيير؛ بيد أن الأمر كان مختلفاً في اليمن، التي جاءت الثورة فيها (11 فبراير/شباط 2011) كحصيلة من الخلافات بين السلطة والمعارضة، أفرزت حالة من الاحتقان والتجاذب السياسي الحاد، الذي سرعان ما انتقل إلى احتجاجات واسعة بعد إعلان حزب المؤتمر الوطني الحاكم نهاية عام 2010 نيته إدخال تعديلات على الدستور تتيح للرئيس علي عبد الله صالح الترشح لولاية رئاسية جديدة.

شعوب الدول الأربعة لم تكن على موعد مع "التغيير الثوري"، فعلى مدى جيلين تقريباً ساد الاعتقاد بأن هذه المنطقة عصية تماماً على الديمقراطية، وأن الاستبداد والسكون عليه سمة أصيلة مستمدة من موروثات ضاربة في القدم، ولعل مناقشات هيغل (Hegel) جاءت في سياق كهذا، إذ يقول "الحرية لا تنمو في الشرق لأن المستبد هناك يتمتع بسلطة مطلقة، ويحيط نفسه بمن يوجه نزواته وأهوائه ليس وفق القانون بل وفق ما هو جيد له" (Hegel, 2008)، غير أن الإطاحة بالرئيس التونسي عززت الاعتقاد الشعبي بضعف الأنظمة السياسية وهشاشتها، وإمكانية تعريضها لـ "تسونامي شعبي" قادر على الإطاحة بها الواحدة تلو الأخرى، على طريقة "قطع الدومينو" (Aissa, 2012)، رغم أن القيادة السياسية في الدول الأربعة لم تعترف بأزمتها، وجددت نفيها بأن حال كل منها ليس كسابقتها، وبالتالي تنحي رئيس إحداها لا يعني رحيل الآخر، فيما أسهمت محاولات المحتجين اجترار التجربة في تكريس التغيير الثوري.

**2-1-2 قوى الفعل الثوري:**

تغيير الرئيس، بدفعه إلى الرحيل أو التنحي أو بالقتل، كان النتيجة الموحدة لعملية التغيير، غير أن القوى الشعبية المشاركة في بناء الحالة الثورية والانتقال إلى فعل التغيير وصولاً إلى إزاحة الرئيس، تباينت بشكل واضح في التجارب الأربعة، واشتركت بشكل أساسي في غياب القيادة الموحدة لها، ففي تونس – مثلاً – تطورت بنية القوى المشاركة في الاحتجاج من القبلية إلى المناطقية، ثم المناطقية الحزبية، والتمدد أفقياً لتوسيع رقعة الاحتجاج، وصولاً إلى المشاركة الواسعة لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، وهو ما يظهر جلياً في شهادة الناشط علي البوعزيزي[1]، الذي يقول "العائلة لعبت دوراً محورياً في تفجير الثورة؛ يوم 17 ديسمبر/كانون أول 2010؛ لقد كانت البداية بالعائلة الصغيرة والتفّ حولها المجتمع المدني، وبادرت مع مجموعة من المناضلين في الحزب الديمقراطي التقدمي بالتجمع – بعد نصف ساعة – في موقع الحدث، وحاولنا كسر التعتيم الإعلامي وحاجز الخوف لكسب التعاطف وتأجيج حالة الغضب، من خلال الخطابات، لدفع الناس للمشاركة والانضمام للاعتصامات، وصمدنا 21 يوماً حتى تفجّرت المواجهات في كل تونس ووصلت الثورة إلى العاصمة"، وهو ما يوافقه عليه الناشط الأمين البوعزيزي بقوله إن "سيدي بوزيد لم تكن منطقة صناعية، والغضب كان على مستوى الأرضية الشعبية، وليس عمالياً، وعلى مدى العشرة أيام الأولى كان الإعلام هدفنا، لنشر الحدث ونقل المعركة إلى الولايات الأخرى، فكان العمل من أبناء القبيلة ابتداء، وبمشاركة جهات سياسية أخرى" (البوعزيزي، 2011)، وهو ما تطور في وقت لاحق بمشاركة القوى الحزبية التقليدية وقوى المجتمع المدني، وكذلك "الاتحاد العام التونسي للشغل"[2]، الذي أُعتُبر– قبل الأحداث – قطباً اجتماعياً في مواجهة الخيارات الاقتصادية

[1] ينتسب إلى قبيلة "مفجر الثورة" التونسية، محمد البوعزيزي، التي تستوطن ولاية سيدي بوزيد الواقعة في وسط البلاد، والبالغ عدد سكانها 395506 نسمة.

[2] بمثابة اتحاد النقابات العمالية.

للحزب الدستوري الحاكم، ما جعله – رغم كل ما تعرّض له من السلطة الحاكمة – في مكانة تسمح له بتقديم مشاريع حلول للمشكلات والمطالب التي ينادي بها المتظاهرين، ولكن تحت تأثير الضغط الذي مارسته القيادات الوسطى والدنيا في الاتحاد، التي حولت فروعه إلى مقرات حاضنة للثورة وقادرة على إدارتها مناطقياً، الأمر الذي لاقى شعبية واسعة في الولايات والأطراف (المنصر، 2011)، يضاف إلى ذلك التيارات الإسلامية، وبشكل خاص حزب حركة النهضة الإسلامي، رغم أن اسهامها ظل حذِراً، خشية ظهور أصوات مناوئة له تتهم الحراك الاحتجاجي بالسعي إلى تديين الدولة.

وفي المرحلة ذاتها بمصر كان الفاعلون على حال مغاير، فالقوى الحزبية والشبابية المنظِّمة للاحتجاج[1] افترقت عن أحزاب وقوى المعارضة التقليدية، رغم أن العناوين المرفوعة في دعوات الاحتجاج تعتبر جزءاً مما نادت به الأخيرة منذ تأسيسها، كرفض الإهانة المنظمة لكرامة المواطن على أيدي العاملين بالجهاز الأمني المصري، وكذلك المطالبة بإنهاء العمل بقانون الطوارئ المفروض على البلاد منذ عام 1967 (باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهراً بين 1980–1981)، وهو القانون الذي وسّع سلطة الشرطة والأمن المركزي ومباحث أمن الدولة، وعلّق الحقوق الدستورية، وشرّع الرقابة، وقيّد الأنشطة السياسية غير الحكومية، فضلاً عن التنديد بالفقر والجهل والبطالة، وهي مفارقة مهمة رافقت تشكل الحالة الثورية في مصر، إذ انقسمت مواقف الأحزاب التقليدية بين (جاويش، 2011):

[1] القوى الشبابية المنظمة للتظاهرات: حركة شباب 6 إبريل، مجموعة كلنا خالد سعيد "الفيسبوكية"، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، الجمعية الوطنية للتغيير، والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير – حشد.

1- جماعة الإخوان المسلمين[1] وحزب الوفد سمحا للراغبين من أعضائهما بالمشاركة في التظاهرات دون أن ينحازا إلى التظاهرات بقرار تنظيمي.

2- الجبهة الشعبية لحماية شعب مصر[2] (تضم ٧ أحزاب معارضة هى: الأمة، السلام الديمقراطى، الشعب، مصر العربى، الاتحاد الديمقراطى، الجمهورى الحر، والأحرار) أدانت تنظيم الحركات الاحتجاجية للتظاهرات، وأعلنت عدم مشاركتها فيها، واصفة إياها بـ "المعارضة الغوغائية".

غير أن هذا الانقسام تبدل بعد أيام من تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، لتتشكل القوى مجدداً وتنحاز الأحزاب المتجذرة لصالح الثورة، وهو ما بدا بعد تشكل الكتلة الشعبية الحاسمة المنحازة للتغيير.

في ليبيا، عمد الرئيس معمر القذافي، على مدى فترة حكمه، إلى خلخلة البنى المؤسسية، عبر تغييرات دائمة للبنية التشريعية، حالت دون تجذر المؤسسية في البلاد، بما يشمل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، فقد اقتاده السعي لمجده الشخصي إلى استعباد الأفراد من حوله، وتكريس السلطة الحقيقية في إطار عائلي، والإفراط في إقصاء مناوئيه، سواء بالسجن أو النفي أو القتل، ما أدى إلى القضاء على فرصة نمو معارضة مؤسسية لحكمه (الصواني، 2013)، باستثناء معارضة خارجية ليست ذات جذور ممتدة في الداخل الليبي، وكذلك مجاميع حركية إسلامية[3]، بعضها يعود في جذوره إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي لم يتجاوز عدد أعضائها حتى عام

---

[1] تصريح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين عصام العريان لصحيفة المصري اليوم: "سنشارك برموز الجماعة، ولا نستطيع أن نمنع شباب الإخوان من المشاركة، لأن هذا واجبهم، خاصة أن الدعوة كانت عبر الفضاء الإلكترونى، فمن حقهم التفاعل معها" (جاويش، 2011).

[2] تشكلت الجبهة الشعبية لحماية شعب مصر لمناهضة ترشح المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة محمد البرادعي للرئاسة في مصر قبل ثورة 25 يناير، وهو مؤسس حزب الدستور في 2012.

[3] ومن هذه المجاميع: "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، "حركة التجمع الإسلامي"، "الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا"، "حركة الشهداء"، و"الحركة السلفية".

2009 الـ "بضعة آلاف، ممن يتركزون في القطاعات المهنية والطلابية، ونحو 200 شخصية منفيون خارج ليبيا" (عبد القادر، 2009).

نَهجُ القذافي، في تقويض فرص نشوء معارضة مؤسسية، أثّر بشكل عميق على طبيعة وأداء الفاعلين في الثورة الليبية، اللذين افتقدوا لشكل واضح خلال تكوّن الحالة الثورية، أما بنية الاحتجاج الأولية فقد تشكلت من ثلاثة مجاميع "هلامية"، الأولى: تضم معارضين وحقوقيين وناشطين تجمهروا لإحياء ذكرى القتلى الليبيين في فبراير/شباط 2006، اللذين قضوا برصاص النظام لدى تظاهرهم أمام القنصلية الإيطالية في مدينة بنغازي تنديداً بالرسوم المسيئة للرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، والثانية: تكوّنت من اعتصامات عائلات ضحايا سجن أبو سليم، وغالبهم من السجناء الإسلاميين، والثالثة: قوى شبابية تنادت للتظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، فيما لم تظهر التشكيلات الحزبية لغيابها القسري نتيجة حظر القذافي الحياة الحزبية في البلاد، غير أن مشاركة المجاميع في الحالة الثورية ارتبطت بشكل واضح ببعد إقليمي وجهوي، فضلاً عن القبلي، وظهر إقليم برقة (وعاصمته بنغازي)، الذي عانى من سياسات القذافي تهميشاً واستبعاداً لاحتضانه التيارات الإسلامية التي نشطت في تسعينيات القرن الماضي، مركزاً لبدء الفعل الثوري (الصواني، 2013)، وهي أيضاً اتخذت لتكون مقراً لـ "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت"، الذي تشكل في 27 فبراير/شباط 2011 ليكون واجهة رسمية للثورة، ولمعالجة المخاوف من حدوث فراغ سلطوي بعد سقوط النظام، خاصة في ظل غياب مؤسسات الدولة وعدم وجود دستور للبلاد (بورويس، 2011).

وفي موازاة ذلك، يعكس الفاعلون في بناء الحدث الثوري اليمني حالة معقدة، يشتبك فيها القبلي والمناطقي مع البنية الحزبية التقليدية، فضلاً عن تنامي التيارات الدينية المتشددة، وبروز الشباب – المستقل والحزبي – كعنوان مهم في نقل الحالة الثورية إلى فعل ثوري يستقطب القوى

السياسية والاجتماعية المناوئة للرئيس علي عبد الله صالح، هذا فضلاً عما تشكله حالة الاستقطاب النخبوي بين الشمال والجنوب كمغذي أساسي للفاعلين (Heibach, 2011)، غير أن التوافق على إسقاط النظام لا يعني اتفاق الفاعلين على مجمل القضايا الوطنية، وهو ما قد يفسر مشاركة الحراك الجنوبي في بناء الحالة الثورية بالتعاون مع الوحدويين، وكذلك التقاء الحوثيين مع المنشقين عن الجيش اليمني، الذي شن ست جولات من الحرب ضد معاقلهم في محافظة صعدة (أحمد، 2012).

لم تشكل مؤسسات المجتمع المدني تأثيراً حاسماً قبل الثورة وخلالها، في مقابل التعددية الحزبية، التي تمتد جذورها في الحراك السياسي اليمني إلى عقود ماضية، ولعل من الفاعلين الحزبيين اللقاء المشترك المعارض، الذي تأسس عام 2003 لمواجهة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وضم مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (تأسس عام 1999) وحزب التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم السبتمبري الديمقراطي.

### 2-1-3 آليات وتكتيكات النظام:

لم يقدّر النظام السياسي في الدول الأربعة الموقف بشكل موضوعي، إذ عكس سلوكه الميداني قراءة "غير واعية" لمرحلة بدء الاحتجاج، التي رآها ضمن سياقات احتجاجية معهودة، ومرد ذلك ثلاثة أسباب، الأول: اعتقاد القيادة السياسية بامتلاكها الأدوات والخبرات والإمكانات القهرية الكفيلة بمعالجة أي احتجاج – سلمياً أو قمعياً – مهما بلغت حدته، مستندة في ذلك إلى تماسك بنية القوة في نظامها السياسي؛ والثاني: جِدّةُ التحرك الثوري الجماهيري ضد النظم المستبدة في الدول العربية، التي استطاعت تجاوز مختلف موجات الديمقراطية دون تهديد حقيقي لاستقرارها،

وهو التحرك الذي لم يسجل تاريخ الدول الأربعة مثيلاً له، باستثناء تجارب التحرر من الاستعمار الأجنبي، التي يختلف موضوعها وطبيعتها عما يكتنز "الربيع العربي"، أما الثالث: فهو تيقن القيادة السياسية من عدم تشكل بنى حزبية ومؤسسات مجتمع مدني قادرة على الحشد وذات امتداد متجذر في الأوساط الاجتماعية، وكذلك معرفتها بغياب المكوّن الأيديولوجي، الذي يشكل مرجعية فكرية وقيمية رافعة، في الوسط الشبابي.

في الحالة التونسية، تبنت القيادة السياسية تكتيكات مربَكة في التعامل مع الاحتجاجات، راوحت بين المعالجة الأمنية المعتادة المستندة إلى تجاهل أسباب الاحتجاج، ومن ثم التجاوب الجزئي الاضطراري مع تنامي أعداد المحتجين ونوعية المطالب، مروراً بتنمية مخاوف الأطراف المحلية والخارجية من تأثيرات الفوضى على الاستقرار الداخلي والمصالح الغربية، ووصولاً إلى اللحظة الحاسمة التي اضطر فيها الرئيس زين العابدين بن علي إلى مغادرة البلاد، وهو ما عبرت عنه أربعة خطابات رئاسية سبقت قرار مغادرة السلطة؛ وهي تكتيكات متأثرة بمستجدات الحدث الميداني وقوته، فمن محاسبة المسؤولين عن تضحية البوعزيزي بالنفس إلى المطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية وإيجاد فرص عمل للمتعطلين (Ratnikas, 2013)، فيما شكل تعظيم المعالجة الأمنية رافعاً مهماً للجهد الثوري، خاصة مع وفاة البوعزيزي وسقوط قتلى/شهداء في المواجهة مع القوى الأمنية، وهو ما أبلغ الخطاب الرسمي – مع وصول المحتجين إلى قصر قرطاج ومحيط مقر الحكومة – إلى عبارة ابن علي الشهيرة "أنا فهمتكم"، ليغادر بعدها تونس لاحقاً بأسرته.

وبالمقارنة مع الحالة التونسية، بدت القيادة المصرية أكثر ضيقاً بالمحتجين منذ اليوم الأول، إذ سارعت إلى المعالجات الأمنية لإنهاء الاحتجاج، ضمن سياق إنكاري لحقيقية وموضوعية المطالب الشعبية، وهو ما أسهم في تصاعد الاحتجاجات، التي بدأت تأخذ منحى عُنفي – بعد

مرور ثلاثة أيام على بدئها – كاستهداف مقار الشرطة رداً على مقتل/استشهاد متظاهرين، فيما سعى النظام إلى التعتيم عما يجري عبر خطوات قيدت الإعلام ووسائل التواصل، كتوجيه مشغلي شبكات الاتصالات في مصر إلى تعليق خدمات الاتصالات المتنقلة في مناطق مختارة من البلاد، وكذلك تعليق خدمات الانترنت في أغلب المناطق لوقف التنسيق بين المحتجين ومنع وصول تصويراتهم إلى وسائل الإعلام المجتمعي، وهو ما أخفق في الحد من تزايد الأعداد المشاركة في الاحتجاجات (الكسندر، 2011)، وبدت العلاقة طردية بين تنامي حدة القمع الرسمي وتزايد أعداد المحتجين، ليبلغ مرحلة "المليونيات"، التي وقف أمامها الجهاز الأمني، الذي استنزف مراتب القمع العليا (كدهس المحتجين بناقلات العناصر الشرطية والأمنية، وكذلك استخدام "البلطجية" في المواجهة ومثالها الصارخ ما عرف بـ "موقعة الجمل")، حائراً وعاجزاً عن التعامل مع الحدث، ولتنقل النظام إلى تكتيك الانسحاب الأمني بغية تعزيز عناصر الفوضى، وتالياً تحويل صورة المطالبة الشعبية إلى حالة فوضوية تقود البلاد نحو خراب داخلي، ودفع مجاميع شعبية إلى المطالبة بعودة الدور الأمني حفظاً للأمن والأمان وللحد من عمليات سطو وانتهاك للممتلكات الخاصة والعامة رافقت الانسحاب الأمني؛ غير أن قوى الاحتجاج أفقدت الخطوة الحكومية أهميتها، وتحديداً في 28 يناير/كانون ثاني 2011 حينما ظهر ما عرف بـ "لجان الأحياء"، التي تولت مهمة حماية المصريين من هجمات اللصوص.

أمام العجز الأمني اضطر النظام إلى نشر قوات الجيش المصري في المدن والميادين الرئيسية، ما أوصل رسائل متناقضة، فرغم اكتفائه بمتابعة الأحداث دون التدخل ميدانياً لصالح أي طرف، إلا أنه يعتبر الركيزة الأساسية والقوة الأكثر تنظيماً في بنية الدولة المصرية، التي تأتمر بأوامر الرئيس حسني مبارك، الذي ظهر إدراكه لحجم المأزق بشكل متدرج في خطاباته الثلاث، التي تضمنت تعهداً بتلبية بعض مطالب المتظاهرين، كعدم الترشح مجدداً للرئاسة وتعيين نائب له،

وتشكيل حكومة جديدة، ودفع قيادات في الحزب الوطني الحاكم إلى تقديم استقالتها، إضافة إلى اتخاذ خطوات لتعديل الدستور ومعالجة الاختلالات في عضوية مجلس الشعب، ومنع العديد من المسؤولين من السفر لغايات محاسبتهم؛ إلا أن الإعلان عن هذه الخطوات جاء متأخراً ومتزامناً مع تمسك مبارك بالسلطة إلى حين انتهاء ولايته الرئاسية (7 أشهر)، وهادفاً – أيضاً – كسب مزيد من الوقت لاستمرار النظام، غير أن تبلور مطالب المحتجين بشكل واضح، أُختصر في "ارحل" و"إسقاط النظام الحاكم"، أفقد الإجراءات الحكومية قيمتها ما لم تلبِ مطالبات الشارع، فيما ظلت القيادة السياسية المصرية تناور في خطابها بين الداخل والخارج، فهي تخيّر – تارة – الشعب بين "الفوضى" و"التحول التدريجي والاستقرار"، وكذلك تخيير الأطراف الدولية بينها وبين نظام متشدد قد ينشأ بعد انهيار النظام القائم.

القيادة السياسية في تونس ومصر ظهرت أقل تهوراً، رغم إخفاقها في الاحتفاظ بالسلطة، مقارنة بنظيرتها الليبية، التي لم تعترف قيادتها السياسية بأي أحقية للمحتجين في مطالبهم، بل واستنكرت عليهم الحق الأصيل بالمواطنة، وهو ما بدا جليا في المفردات التي استخدمها الرئيس معمر القذافي في مخاطبة المحتجين خلال ظهوره المتكرر على وسائل الإعلام، كتعبيرات "من أنتم؟" و"جرذان"، التي رافقت قمعاً وحشياً للثوار، استخدمت فيه مختلف الأسلحة المتوفرة لدى النظام، فضلاً عن الاستعانة بـ "مرتزقة أفارقة" للقتال إلى جانب المليشيات المسلحة التي يقودها أبناء القذافي، وهي التي وفرت للنظام قدرة على القتال، فيما لم يتبع القذافي أياً من التكتيكات الأخرى التي اتبعت في مصر وتونس، سواء تقديم وعود سياسية أو اقتصادية، أو حتى الدعوة إلى حوار مع مناوئيه، وهو ما يؤكد أن النظام الليبي خاض المواجهة مع الاحتجاجات استناداً إلى اعتقاده بتعرضه لأزمة وجودية، خاضعة لمعادلة صفرية (Beck, 2012).

وفي الوقت الذي انتهجت فيه القيادة السياسية الليبية العنف دون غيره من وسائل تسوية الصراع مع مناوئيها، تميزت القيادة اليمنية بالسعي إلى الخارج للعب دور وسيط مع خصومها السياسيين، هذا في أعقاب اتباعها الآليات والتكتيكات ذاتها المتبعة في الثورتين التونسية والمصرية، إذ لجأ نظام الرئيس علي عبد الله صالح إلى التراجع عن التعديلات الدستورية التي تسمح له بولاية رئاسية جديدة، وكذلك الالتزام بعدم التوريث، وفتح السجل الانتخابي وتشكيل لجنة عليا للانتخابات، والدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، في موازاة تحشيد أنصاره والدفع بهم كقطب في مواجهة المطالبين بتنحيته، مستخدماً ما يعرف بـ "البلاطجة" والقوات الرسمية الموالية لكن بشكل ظل النظام يتحسب له خشية انشقاق قبلي نتيجة إفراطه في استخدام العنف، وهو ما حدث بشكل جلي فيما يعرف بـ "مجزرة صنعاء" في 18 مارس/آذار 2011، التي قضى فيها نحو 50 محتجاً برصاص مسلحين انتشروا على أسطح البنايات المحيطة بساحة الاعتصام، ورتبت انشقاقات كبيرة داخل النظام الحاكم، فضلاً عن إطلاقه يد القوات الموالية له في المناطق القبلية المؤيدة للثورة، واستخدامه في الهجوم عليها أسلحة ثقيلة (أحمد، 2012).

**2-1-4 الحسم وإسقاط القيادة:**

تكريس المطالبة بتغيير القيادة السياسية، أو كما عبر عنها المحتجون في الدول الأربعة بعبارات "إسقاط النظام" و"ارحل"، واعتبارها قضية لا تقبل المفاوضة أو التراجع عنها، يقود نحو نتيجة مبدئية تفيد بأن تقديرات القوى المشاركة – في مرحلة ما من الصراع – تؤكد لها توفر فرصة كبيرة لنجاح الفعل الثوري في تحقيق الهدف المحدد، وبالتالي فإن كلفة مواصلة الفعل الثوري أقل من حجم الخسائر التي قد يمنى بها الفاعلون الثوريون أو قوى التغيير في الدول الأربعة، ولعل

واحداً من أهم الأسباب، التي أبلغت قوى التغيير هذا التقدير، كان مسارعة القيادة السياسية في الدول الأربعة – في وقت مبكر نسبياً – إلى استخدام مختلف التكتيكات والاستراتيجيات في التعامل مع الحركة الاحتجاجية، فمثلاً في تونس ومصر سارع النظام إلى المعالجة الأمنية، وأفرط في استخدامها، وحينما أخفق سعى إلى معالجات تسووية مع مناوئيه، شكلت – فعلياً – تحقيقاً للمطالب التي نادت بها القوى السياسية المعارضة حتى وقت قريب قبل بدء موجة "الربيع العربي"، وكذلك الأمر في اليمن، مع اختلاف في ترتيب الإجراءات المتخذه من طرف النظام، وطبيعة البيئة التي يتحرك فيها، ولجوءه إلى طلب العون من مجلس التعاون الخليجي، أما في ليبيا فقد سارع نظام القذافي إلى الاستخدام المبكر والمفرط للمواجهة العسكرية مع الثوار والمحتجين، دونما تفكير بصيغ من التسويات أو التجاوب الجزئي مع المطالب الشعبية.

ولكن آليات حسم الصراع، بتغيير القيادة السياسية، في كل تجربة من الدول الأربعة بدا مغايراً للأخرى، ففي تونس تشكلت الكتلة الحاسمة المنحازة للتغيير دون قدرة النظام على تفكيكها أو تشكيل كتلة مقابلة من مؤيديه والداعمين له، الأمر الذي يرجع إلى طبيعة النظام والنخبة المحيطة به؛ فقد "أظهر سقوط النظام السياسي في تونس أنه مجرد تماماً من القاعدة الاجتماعية"، و"علامته الفارقة أنه نظام فاسد، كأي نظام حكم شخصي (Personal Ruler Ship System)، وكذلك الأمر بالنسبة لعائلة ابن علي، فقد كانت تنظر إلى السلطة وكأنها سلطة شخصية (Personalist)، ما جعل فسادها أكثر فتكاً؛ وهو ما تظهره إحدى البرقيات، التي كشفها موقع ويكي ليكس (Wiki Leaks Web)، للسفير الأمريكي في تونس، التي تقول: أكثر من نصف نخب تونس التجارية مرتبطة شخصياً مع زين العابدين بن علي عبر أولاده الثلاثة الكبار، وأشقاءه السبعة، وعشرة إخوة وأخوات لزوجته الثانية ليلى الطرابلسي، وهي شبكة معروفة في تونس باسم العائلة" (Anderson, 2011).

ويعزز ذلك الموقف الدولي المرتبك في بداية تشكل الحالة الثورية، والمنحاز لصالح الفاعلين الثوريين بعد تشكل الكتلة الحاسمة للتغيير، وبقاء القيادة السياسية الحاكمة دون قاعدة اجتماعية، وهو ما يتجلي في الحالة التونسية بموقف فرنسا، بحكم العلاقات الممتدة بين البلدين، وهو الموقف الذي انتقل من إبداء الاستعداد لدعم نظام زين العابدين بن علي في مواجهة المحتجين، إلى دعمها تأسيس ديمقراطية في تونس، ومن ثم رفضها استقبال ابن علي بعد مغادرته السلطة (أحمد، 2011)، وهو ما ينسحب على مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل متفاوت وأكثر حذراً، لكنها كلها ظلت في إطار الموقف السياسي دون العسكري.

ورغم أن دور الجيش التونسي في معادلة القوة الداخلية في الدولة ظل محدوداً، بحكم "انعدام أي نفوذ اقتصادي له"، وكذلك "غياب الخبرة القتالية" (Anderson, 2011)، وعدم ارتباطه بانتصارات عسكرية في حروب خاضتها الدولة التونسية، وكذلك "خضوعه لسلسلة من سياسات الإضعاف والتهميش المتعمدين لصالح أجهزة الأمن الداخلي التونسية" (حطيط، 2012)، التي حظيت بدعم واسع وتعزيز مستمر من ابن علي، إلا أنه لعب دوراً مهماً خلال الثورة التونسية، الأول: "حينما أعلن حياديته العلنية إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، وهو ما أثر بشكل مفصلي في إنجاح الثورة، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة"، والثاني: "حينما انحاز، في اللحظات الأخيرة من عمر النظام، لصالح الثورة، عبر موقف قائده البري الجنرال رشيد بن عمار، الذي حاصرت دباباته قصر قرطاج"(حطيط، 2012)، وإسهامه في تسريع مغادرة ابن علي لتونس في 14 يناير/كانون ثاني 2011 بعد 27 يوماً من بدء الاحتجاج، وفي أعقاب رئاسة دامت 24 عاماً.

الحالة المصرية اقتربت – إلى حد ما – مع ظاهر نظيرتها التونسية، حيث تشكلت كتلة تغييريه حاسمة ومتماسكة، برزت فعاليتها بتأكيدها "التنوّع" و"الثقة العميقة"، وتجليهما في الانضباط

اللاعنفي والتنظيم الفعّال دون أي قيادة مركزية، وربما من الأمثلة طريقة معالجة المتظاهرين للفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب الأمن من المدن المصرية خلال الاحتجاجات (Anderson, 2011)، ولكن هذه الكتلة واجهت ثقافة سياسية مضادة، فعّالة وعميقة، استطاع النظام بناءها وتوفير قاعدة اجتماعية حاضنة لها ومرتبطة به مصلحياً، تضم نخباً اقتصادية وثقافية سلطوية وسياسية واجتماعية وعسكرية، تشكلت عبر سياسات التحرر الاقتصادي وهياكل الحزب الوطني الحاكم، وهي تعتبر الأهم بين جمهوريات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (King, 2009)، ففي هذا الطرف اتحد جهاز الدولة، والحزب الوطني، وبعض الأحزاب الموالية، والعديد من الشخصيات القريبة من الحزب الوطني، وأخرى نمت في الهوامش التي أتاحتها دولة الفساد والاستبداد لها للعمل (بشارة، 2013)، ما مكّن النظام من إظهار "قدرة هائلة" على قمع الفئات الاجتماعية وخنق الحركات الاحتجاجية على مدار سنوات حكم الرئيس حسني مبارك، التي وإن لم تحظ بشرعية انتخابية نزيهة إلا أنها حظيت بدرجة "معقولة" من التأييد الشعبي، ما حدا بمبارك – في مرحلة من قوة النظام – إلى اتخاذ إجراءات عمليه تمكّن نجله الأكبر من وراثة الرئاسة؛ ولكن هذه القدرة ظهرت هشاشتها مع تشكل كتلة التغيير الشعبي وأخفقت – بالإضافة إلى عوامل أخرى – في تشكيل قوة مكافئة لقوة التغيير.

وأيضا، في مواجهة قوى التغيير لم تكن الديناميات الداخلية للنظام تعمل بمفردها، فقد لعب العامل الخارجي دوراً فاعلاً، لكنه تباين بين الدور الغربي والعربي، فأغلب الدول العربية أبدت دعمها لنظام مبارك وحكمه، حتى أن بعضها هدد بإجراءات اقتصادية ضد مصر حال إخضاع مبارك للمحاكمة، في حين بدا الموقف الغربي متردداً ومرتبكاً، وفي مرحلة لاحقة منحازاً للتغيير، ولكن وفق رؤية معينة، ومما يساق موقف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عبرت عنه – ابتداء – من خلال سفيرها في القاهرة بتصريحه أن "وجود مبارك بالغ الأهمية في المرحلة الانتقالية"، لتعود

عن التصريح عبر سلسلة من المواقف، التي تتبنى التغيير السلمي والمتدرج، وحين اتضاح أن فرص بقاء مبارك باتت محدودة "بدأت الإعداد لوريثه، وهو ما تجلى بتعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس، وثم البحث عن وريث للسلطة عبر قيادة الجيش المصري" (أحمد، 2011).

يعتبر الجيش مؤسسة على درجة عالية من الأهمية في بنية الدولة المصرية، فهو القوة النافذة وغير الظاهرة والمشتبكة مع كل مفاصل الدولة المصرية، حتى أن قوى التغيير حينما دُعيت إلى حوار مع النظام في بدايات الثورة أعلنت رفضها لأي حوار ما لم يتنح مبارك، وأن حوارها سيكون مع قيادة الجيش حال تنحيه، حيث يحتفظ الجيش، في أوساط عامة الشعب المصري، بقوة معنوية اكتسبها منذ "ثورة الضباط الأحرار"، التي قادها الراحل جمال عبد الناصر، وبقوة مادية تتركز في تنظيمه، وخبرته القتالية، وعتاده، و"نفوذه العميق في الاقتصاد المصري" ( Anderson, 2011)، هذا فضلاً عن أهميته الإقليمية حيال التزامات مصر باتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل.

انحياز الجيش إلى الثورة جاء بعد فترة تأهب، أعقبتها فترة تردد، حيث غادر الجيش ثكناته وحاصر ميدان التحرير بأمر من الرئيس مبارك، لكنه أحجم عن إطلاق النار لأسباب عديدة؛ أهمها استعداده للتضحية بالأسرة الحاكمة لإنقاذ النظام إذا اقتضى الأمر، وتدخل الولايات المتحدة ضد إطلاق النار على المتظاهرين (بشارة، 2013)، وكذلك عدم رضاه عن ترتيبات مبارك لتولية نجله جمال السلطة من بعده، إذ يعني هذا وصول رئيس إلى سدة السلطة في مصر، لأول مرة منذ ثورة الضباط الأحرار، دون أن يكون من صفوف الجيش.

الجيش المصري انتقل موقفه من الحياد السلبي إلى الحياد الإيجابي، وأخيرا تطور من الامتناع عن نصرة الحاكم إلى الضغط عليه حتى يخرج من النظام (حطيط، 2012)، وهو ما تحقق "بعد مشاورات بين القيادتين السياسية والعسكرية المصرية بتسليم مبارك السلطة للمجلس

الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 11 فبراير/شباط 2011" (بكري، 2013)، بعد 18 يوماً من بدء الاحتجاجات، وفي أعقاب رئاسته الدولة لـ 31 عاماً.

وعكست التجربتان الليبية واليمنية صورة مغايرة لنظيرتيهما التونسية والمصرية، ففي اليمن استطاع الرئيس علي عبد الله صالح – خلال سنوات حكمه – تشكيل كتلة شعبية حاضنة للنظام في مواجهة قوى المعارضة، اختطها عبر شق البنية الاجتماعية عمودياً على أسس متعددة، قبلية وجهوية وسياسية ودينية، ووفق معادلة ضمنت – في حدها الأدنى – إدامة بقائه رئيساً للدولة طوال فترة حكمه، ومكنته – خلال مرحلة الثورة – من الصمود في مواجهة قوى التغيير لنحو 12 شهراً، وهي الأشهر التي أسفرت عن عقد صفقة مع صالح، يخرج بموجبها من السلطة دون أن يغادرها حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم.

طوال فترة الثورة، أصر نظام صالح على توجيه خطاباته إلى قوى المعارضة التقليدية، معتبراً ما يحدث أزمة مع خصومه السياسيين، رافضاً الاعتراف بوجود ثورة شعبية (أحمد، 2012)، وسعى إلى إيجاد معالجة للأزمة، في أعقاب تشكل توازن نسبي في القوة بين طرفي الصراع (قوى النظام وقوى الثورة)، عبر استجلاب مشروع حل إقليمي، ظهر تحت عنوان "المبادرة الخليجية"، التي ضمنت خروجاً محصناً لصالح من السلطة، وتسليم الرئاسة لنائبه من حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، وتشكيل حكومة تترأسها المعارضة مناصفة بين الطرفين (الفقيه، 2013).

ورغم الطابع الخليجي للمبادرة، إلا أنها جاءت في سياقات تتجاوز دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شكل تدخل إيران ودعمها لأطراف بعينها في اليمن، كالحوثيين في الشمال وبعض أطراف الحراك الجنوبي في الجنوب، رافعة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي انعكس في استجابات نوعية متعددة لدول المجلس، وأحيى التنافس الاستراتيجي بين الطرفين بمعاونة خليجية

واضحة لواشنطن، وهو ما تجلى في سلسلة قرارات اتخذها مجلس الأمن الدولي حيال الوضع في اليمن تتماها تماماً مع جوهر وتفصيلات المبادرة الخليجية، وتشكل دعامة أممية لإنفاذها (Cordesman, 2013).

بدا واضحاً في الثورة اليمنية أن الجيش، الذي يتحكم فيه بشكل مباشر الرئيس صالح وأفراد أسرته، غير قادر على الحسم كما في التجربتين التونسية والمصرية، بحكم عوامل عدة – أصيلة ومستجدة – كالتكوين القبلي لبنيته العسكرية، وهو ما شكّل قاعدة متينة عززت من مركز قوى التغيير خلال الثورة، وكذلك انشقاق ثاني أهم قوة عسكرية نظامية في اليمن، الفرقة الأولى المدرعة، بقيادة اللواء علي محسن الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس صالح والذراع العسكرية الرئيسة لنظام صالح (سالمين، 2012) وأيضا صاحب التأثير القبلي الواسع في القوات العسكرية، والانشقاقات في الوحدات العسكرية الأقل أهمية والحزب الحاكم ومؤسسات الدولة، فيما ظلت القوى النظامية الأخرى، وعلى رأسها الحرس الجمهوري والقوات الخاصة – الأفضل تسليحاً وتدريباً – في مواجهة قوى التغيير بحكم تبعيتها – في غالبها – لأبناء الرئيس صالح.

ورغم وقوع مواجهات عسكرية متفرقة ومحدودة بين الفريقين، إلا أن قوى الجيش – المؤيدة للثورة والمناوئة لها – ظلّت مقيدة في انجاز حسم لأحد طرفي الصراع، وإدامة الشق المسلح منه في مستويات متدنية، رغم الانتشار الواسع للسلاح في اليمن، الذي يحظى بسند اجتماعي – قيمي عميق، وفي كل الأحوال سلّم الرئيس علي عبد الله صالح السلطة لنائبه في 25 فبراير/شباط 2012، بعد عام من بدء الاحتجاجات الشعبية، منهياً بذلك 33 عاماً من شغله موقع الرئاسة في اليمن.

وفي موازاة الثورة اليمنية، جاءت الثورة الليبية بثوب مغاير، فالدولة التي خاضت حروب استقلال طويلة مع قوى استعمارية متعددة، والجغرافيا التي شهدت نمواً متبايناً للظاهرة السياسية في مرحلتي ما قبل الاستقلال الوطني والاستقلال، الذي بدأ بدولة ملكية فدرالية بولايات ثلاث: برقة وطرابلس الغرب وفزان، ثم مملكة الوحدة وما تضمنها من إلغاء للبنى المؤسسة الفيدرالية وبناء أخرى وحدوية، وتالياً الجمهورية (أو الجماهيرية)؛ هذه الدولة لم تشهد استقراراً واستدامة واضحة لعملية بناء الدولة المؤسسية في الحالتين الملكية، بقيادة الملك محمد ادريس السنوسي، والجمهورية بقيادة معمر القذافي، الذي اعتلى السلطة بانقلاب عسكري في 1 سبتمبر/أيلول 1969، ففي الوقت الذي وظّف فيه الدستور الليبي الملكي (وهو دستور الاستقلال عام 1951) لبناء الملكية في ليبيا السنوسي، جاء القذافي بإسقاط الملكية ودستورها وقوانينها وبناء "الجمهورية" وفق نظام استثنائي – متغير، بدأت معالمه تتضح في "خطاب زوارة" (15 ابريل/نيسان 1973)، الذي تضمن إلغاء للقوانين، وصولاً إلى "إعلان سبها" (2 مارس/آذار 1977)، الذي أسس "السلطة الشعبية" و"النظام الجماهيري"، وما تبعه من تفكيك للجيش الوطني، وبناء وحدات مليشياوية عسكرية – أمنية (بورويس، 2011)، قادها أفراد أسرته، وحظر كامل للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والتأسيس لـ "الديمقراطية الشعبية" وفق صيغة متقلبة وغير مستقرة؛ أحال ليبيا إلى ما يمكن تسميته بـ "دولة ما قبل المؤسسات"، وهو الحال الذي أبقى الروابط التقليدية، الجهوية والقبلية والقومية..، في حالة تأهب لملأ أي فراغ سلطوي ينشأ نتيجة لزوال السلطة القائمة.

وطّد القذافي، على مدى سنوات حكمه، سلطته استناداً إلى رعاية واسعة لذوي القربى بقيادة أبناءه، وفي بيئة تغيب عنها بيروقراطية القطاع العام، ولا تخضع لآليات إدارية واضحة أو منظومة رقابية ثابتة،، ودون أن تؤدي إلى تكوين نخبة سياسية أو اقتصادية مستقرة وراسخة، فضلاً عن الغياب القسري لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب (Anderson, 2011).

مع بدء الثورة الليبية انقسم الفاعلون بين مجموعتين، الأولى: القذافي والكتائب المسلحة، والثانية: الثوار والمنشقين عن القذافي، دون أن تحظى أي منهما بانحياز واضح لكتلة شعبية حاسمة أو قوة عسكرية نظامية متماسكة، فيما ظهرت البنى القبلية والجهوية، التي اسند القذافي حكمه إلى جزء منها، كطرف ثالث، تبلور دوره في مرحلة أعقبت الخسائر الميدانية التي منيت بها قوات القذافي.

القذافي دفع بليبيا، في الثورة، نحو "حرب أهلية" (Zgurić, 2012)، أفضت إلى تدخل خارجي منحاز لقوى التغيير المسلحة، بدأ بقرار لجامعة الدول العربية يقضي بتعليق عضوية ليبيا والتدخل لحماية شعبها من مليشيات القذافي، ووضع آلية حماية الليبيين بعهدة مجلس الأمن الدولي (أحمد، 2012)، الذي بدأ المواجهة مع نظام القذافي في فبراير/شباط 2011 بالقرار رقم 1970، الذي أدان أعمال العنف، التي يقوم بها النظام، ودعا إلى فرض عقوبات، فيما جاء القرار 1973 في أعقاب عدم استجابة القذافي لوقف العنف ومتزامنا مع استعداد كتائب النظام لمهاجمة معقل الثوار في بنغازي، وهو القرار الذي تضمن تفويضاً لحلف شمال الأطلسي بإقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين، إضافة لإمداد الثوار بالسلاح والذخيرة، فضلاً عن توجيه ضربات عسكرية مباشرة للأذرع المسلحة الموالية للقذافي، لتنتهي العمليات العسكرية بمقتل القذافي في 31 أكتوبر/تشرين أول 2011، بعد حكم استمر لنحو 43 عاماً (Western, 2011).

### 2-2 المرحلة الانتقالية وتحديات التحول الديمقراطي:

تعتبر المرحلة الانتقالية، التي تدخلها الدولة في أعقاب التغيير الثوري، على درجة من الأهمية في استشراف الصراعات، إذ تؤشر على مستقبل عملية التغيير، وما إذا كان الفاعلون

قادرون على إنجاز أهدافها أم لا، فالتغيرات الجارية في دول "الربيع العربي" قد تؤدي إلى نتائج متعددة، وبالتالي ليس بالضرورة أن تغيير القيادة السياسية، ومن ثم المرحلة الانتقالية، سيقود حتماً إلى تحقيق غايات الثورة، رغم أهمية القادة في الدول الاستبدادية وتأثير تغييرهم على مجريات العملية السياسية، هذا مع تنحية تأثيرات الواقع المادي القائم في هذه الدول، فضلاً عن تأثيرات ذلك على عملية التحول الديمقراطي.

في أغلب التجارب الثورية، حول العالم، ظلّت النتائج المتحققة بعد الثورة دون آمال الفاعلين الثوريين، فالنوايا الحسنة ليس بالضرورة أن تنتج حلولاً سريعة تعالج أسباب اندلاع الثورة، التي لا تزال قصية عن التوصل إليها (Cordesman, 2012)، ولكن تظل المرحلة الانتقالية حاسمة لتحديد وجهة التغيير، وهي المرحلة التي تتخلق فيها آليات التفاعل والتوازنات الجديدة بين القوى الفاعلة التي من شأنها – حال أفلحت – بناء قيم وقواعد للحكم قادرة على كبح حالة عدم الاستقرار والحد من التدهور، ومن ثم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة المشكلات وتنحية أسباب تكرار تكوين الحالة الثورية، التي تتجلى بالبناء الديمقراطي للنظام الجديد.

وتظل المرحلة الانتقالية في تجارب دول "الربيع العربي" الأربعة رهن خيارين اثنين، مغادرة الفاعلين النهج السابق عبر التأسيس لنموذج جديد في آليات الحكم، يستحضر أدوات مغايرة لطريقة إدارة الصراع داخل الدولة، بما يقود نحو تحقيق الغايات الثورية لعملية التغيير؛ أو حضور النهج السابق – فكراً وممارسة – في الحاضر الثوري، وتكرار حالة الاستبداد مجدداً بثوب ثوري شكلي يستند إلى القيم ذاتها التي سادت النظام الغابر، وهو ما يهدد بتجدد الحالة الثورية أو استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطراب.

وتبدي مجريات الفعل الثوري، وعملية الحسم في الدول الأربعة، تبايناً واضحاً سبق بدء عملية الانتقال، ففي تونس غادر زين العابدين بن علي السلطة دون أي ترتيبات، بينما في مصر تنحى حسني مبارك عن السلطة وسلمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي ليبيا واصل معمر القذافي القتال حتى قُتل مخلفاً دولة بلا مؤسسة حكم أو قانون ينظّم عملية التغيير، أما علي عبد الله صالح فقد غادر الرئاسة اليمنية وفق اتفاق مع القوى المناوئة لحكمه وضمن آلية إجرائية برعاية إقليمية – دولية.

### 2-2-1 تونس:

شهدت المرحلة الانتقالية في تونس عدة محطات، أشّرت على الآلية التي سيتبعها الفاعلون في إدارة الصراع وبناء النظام الجديد في البلاد، ففي اليوم التالي لرحيل ابن علي توافقت القوى السياسية على مرجعية الدستور التونسي لعام 1959 في تنظيم الفراغ السلطوي الناشئ، وهي الخطوة التي شكلت استكمالاً للنهج السلمي في عملية التغيير، الذي اخطته الثورة التونسية منذ بدء الاحتجاجات.

غير أن جدلاً واسعاً بين الفاعلين التونسيين، قوى التغيير وقوى النظام السابق، ثار حول المادة الواجب تطبيقها لملأ شاغر الرئيس، وهو ما تصدى له رجالات النظام السابق باعتماد الفصل (56)[1]، في حين تمسكت قوى التغيير بتطبيق الفصل (57)[2] من الدستور، ليحسم الجدل

[1] الفصل 56 من دستور 1959: "لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول".

[2] الفصل 57 من دستور 1959: "عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام يجتمع المجلس الدستوري فورا ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لاعضاءه، ويبلغ تصريحا في ذلك رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة واربعون يوما واقصاه ستون يوما".

بقرار المجلس الدستوري لصالح الفصل (57)، القاضي بتولية رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ رئاسة الدولة مؤقتاً.

المحطة الثانية الأهم في المرحلة الانتقالية تركزت حول دور رجالات النظام السابق في تونس الثورة، وبرزت بشكل واضح في أعقاب تولي المبزغ الرئاسة المؤقتة وتكليفه محمد الغنوشي، الوزير الأول في آخر حكومات ابن علي، بتشكيل الحكومة الانتقالية الأولى في عهد الثورة، وهو ما اعتبر عودة للنظام السابق، الذي اعتمد على حزب واحد تغلغل في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان التحدي "كيف تفكك قوى التغيير إرث النظام القديم، خاصة وأن تفكيكه خطِراً لجهة استقرار الدولة وانتشار الفوضى، التي يكون مسؤولاً عنها المستفيدون من النظام السابق" (زيادة، 2011).

لم تصمد حكومة محمد الغنوشي، في مواجهة الرفض الشعبي لرموز النظام السابق، رغم سلسلة القرارات التي اتخذتها، ومن ضمنها: رفع الحظر المفروض على عدد من الأحزاب، السماح بعودة راشد الغنوشي[1] رئيس حزب حركة النهضة الإسلامي إلى البلاد، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، حظر الحزب الدستوري الحاكم، إضافة إلى إصدار مذكرات ملاحقة بحق الرئيس المخلوع وزوجته وأقاربها وشخصيات أمنية ومقربة من النظام السابق والبدء بمحاكمتهم؛ لتستقيل في 27 فبراير/شباط 2011، ولتتشكل ثاني حكومة انتقالية برئاسة الباجي قائد السبسي.

قادت المخاوف، من عودة نظام ابن علي، تونس إلى المحطة الثالثة، عبر تركز مطالبة قوى التغيير على القطيعة الكاملة مع جميع أشكال النظام السابق، بما يشمل الهيئات التشريعية، وعبر العودة إلى انتخاب "جمعية تأسيسية"، على غرار المجلس الوطني التأسيسي الذي تشكل لدى استقلال البلاد، تكون مهمتها وضع دستور جديد والتأسيس لعملية التحول الديمقراطي ( Miller,

[1] قيادي اسلامي أبعده نظام زين العابدين بن علي عن تونس لمدة 20 عاما.

2012)؛ وهو ما استجاب له الرئيس المؤقت، بعد سلسلة احتجاجات شعبية، بإعلانه إلغاء دستور 1959 في 4 مارس/آذار 2011 باعتباره "لا يلبي تطلعات الشعب بعد الثورة" و"يشكل عقبة أمام تنظيم انتخابات نزيهة"، وتحديد 24 يوليو/تموز 2011 لانتخاب "الجمعية التأسيسية"، التي تتولى إدارة شؤون البلاد وإعداد دستور جديد (زيادة، 2011).

شكلت المطالبات بـ "الجمعية التأسيسية"، رغم أهميتها في عملية التحول الديمقراطي، إدامة للمرحلة الانتقالية، المحددة في دستور 1959 بـ 45–60 يوماً، ولكنها أتاحت لعملية التحول التحلي بالمصداقية اللازمة، وشمولها لكافة الأطراف السياسية في تونس، وذلك بعد جدل طويل حول قيادات النظام السابق وأعضاء الحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم، وكذلك "الضابط القانوني" اللازم لتسيير البلاد حتى موعد انتخاب "الجمعية التأسيسية"، وهو ما دفع الفرقاء إلى التوصل لـ "عقد جمهوري" يحوّط العملية الانتقالية من أي انتكاسة (Miller, 2012)، وتزامن ذلك مع التوجه نحو تشكيل عدة مؤسسات غايتها المساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية والحفاظ على الثورة ومكتسباتها (أحمد، 2012)، الأمر الذي عكس إرادة الفاعلين في بناء نظام مستقر وقادر على إنجاز التحول الديمقراطي.

انتخابات "الجمعية التأسيسية" (217 عضواً) شكلت محطة مهمة في تونس، فهي أولاً: شهدت إدماجاً للحركة الإسلامية (ممثلة بحزب حركة النهضة الإسلامي المحظور منذ عقود) في العملية السياسية، وثانياً: ثبّتت أقدام عملية التحول الديمقراطي في تونس وقدمت أُنموذجاً للانتخابات النزيهة، وثالثاً: أرست دعائم الحوار الداخلي بين الفرقاء السياسيين كآلية لحل الخلاف، ورابعاً: قيّد النظام الانتخابي قدرة الأطراف السياسية على الاستفراد بالسلطة، وهو ما أسس – خامساً – لشراكات ائتلافية بين القوى السياسية المتنوعة.

ورغم أهمية الخطوات التي شهدتها المرحلة الانتقالية في تونس، إلا أنها لا تعني انتقال البلاد نحو الاستقرار، فالهزات التي عصفت بـ "الترويكا"[1]، التي قادت تونس بعد انتخابات "الجمعية التأسيسية"، تؤشر على عمق التحديات التي تعترض العملية الانتقالية والتحول الديمقراطي، فقد انعكست حوادث العنف السياسي، والمواجهات المضطردة بين المتظاهرين وقوات الشرطة، على العلاقة بين قوى الائتلاف الحاكم، الرئاسة والحكومة تحديداً؛ وكذلك أخفقت السلطة الانتقالية في وضع دستور جديد للبلاد خلال المدة المحددة لـ "الجمعية التأسيسية"، التي مددت فترتها لعام جديد، وجد أطراف "الترويكا" أنفسهم في مأزق كبير جراء انفجار الاحتجاجات الفئوية المطلبية، التي سارعت استعجال جني ثمار الثورة، والتي قاد جزءاً مهماً منها "الاتحاد العام للشغل" (أحمد، 2013).

وأضاف العنف أحمال إضافية على العملية الانتقالية، إذ أثار اغتيال المعارضيّن السياسيين شكري بلعيد (فبراير/شباط 2013) ومحمد البراهيمي (يوليو/تموز 2013) مخاوف القوى المشاركة في العملية السياسية، ووجهت اللوم إلى حزب حركة النهضة الإسلامي الذي يقود الحكومة؛ كما برز العنف الديني كتحدي لعملية التحول الديمقراطي، خاصة مع أعمال العنف التي قادتها جماعة أنصار الشريعة (المتشددة)، الساعية إلى تديين الدولة، في مواجهة المواقف "المعتدلة" التي أظهرها حزب حركة النهضة الإسلامي حيال الملفات الإشكالية، كـ "مجلة الاحوال الشخصية"، التي تمنح المرأة التونسية حقوقاً هي الأوسع على مستوى المنطقة العربية، وكذلك حفاظه على الفصل بين التشريع والشريعة (أحمد، 2012).

---

[1] اضطرت نتائج انتخابات "الجمعية التأسيسية القوى السياسية إلى عقد ائتلافات للوصول إلى أغلبية تمكنها من قيادة البلاد، أسفرت عن تولى حمادي الجبالي من حزب حركة النهضة الإسلامي (89 مقعدا) رئاسة الحكومة، ومنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (29 مقعدا) رئاسة البلاد، ومصطفى بن جعفر زعيم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (20 مقعدا) رئاسة الجمعية التأسيسية.

وبرز الاستقطاب السياسي، خلال المرحلة الانتقالية، كعنوان للصراع داخل تونس، مستنداً إلى مرجعيتين، الأولى: استقطاب سياسي بين قوى الائتلاف الحاكم والقوى الأخرى؛ والثانية: استقطاب ديني – مدني داخل "الجمعية التأسيسية"، بين القوى الدينية (الإسلامية) والمدنية (العلمانية)، مرده المخاوف من سطوة التيارات الدينية على العملية السياسية؛ وهما مرجعيتان للاستقطاب تبرزان بالتزامن مع عجز السلطات الانتقالية عن تحقيق المطالبات المعيشية والفئوية، ومع تنامي الضغوط الأمنية.

ورغم حدة الاستقطاب، أدارت القوى الفاعلة التونسية الصراع ضمن العملية السياسية الجارية، وفي مستوى سلمي، يستند إلى الحوار والمبادرات، وكذلك استعراض القوة الجماهيرية عبر التظاهر، رغم تسجيل حالات عديدة لاعتداء قوات الأمن على المحتجين والمتظاهرين.

**2-2-2 مصر:**

تسببت آلية تنحي حسني مبارك، وتسليمه السلطة، في 11 فبراير/شباط 2011، للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بإشكال في بداية المرحلة الانتقالية، إذ لا يوجد في الدستور المصري الساري وقتها (دستور 1971) أية إشارة تجيز نقل السلطة إلى المجلس، إلا أن خطوة مبارك كشفت حجم تأثير وتغلغل الجيش المصري في المؤسسة السياسية، التي زودها منذ إعلان الجمهورية بمن يشغل موقع الرئيس.

ظهر الجيش المصري، عشية تنحي مبارك، وكأنه يعد لانقلاب عسكري، وهو ما جرى تداوله بين قيادات المؤسسة العسكرية، إلا أن اجتماعاً شارك فيه مبارك وقادة سياسيين وعسكريين (نائب الرئيس عمر سليمان، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، رئيس

الوزراء أحمد شفيق، ورئيس هيئة الأركان سامي عنان) خلص إلى توافق على ضرورة تنحي مبارك لإنهاء الأزمة التي تعيشها مصر، ولتجنيب البلاد سيناريو الفوضى (بكري، 2013).

واستدعى تسلم المجلس العسكري السلطة اتخاذه عدة إجراءات، أولها: إعلان المجلس تعطيل العمل بالدستور، وثانيها: حل مجلسي الشعب والشورى، وثالثها: استمرار تكليف الحكومة بتسيير الأعمال، ورابعها: إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خلال 6 أشهر؛ وهي الإجراءات التي شكلت بداية المرحلة الانتقالية، وأثارت جدلاً واسعاً – في مرحلة لاحقة – حول دور العسكر في مستقبل مصر.

تسلم المؤسسة العسكرية السلطة أربك قوى التغيير في مصر، التي لم يكن من بين أهدافها – في بداية الحركة الاحتجاجية – إسقاط الرئيس، فقبيل يوم واحد من بدء أعمال الاحتجاج قالت جميلة إسماعيل نائب رئيس حزب الغد، الذي يعتبر أحد المنظمين الفاعلين لـ "يوم الغضب" في 25 يناير/كانون ثاني 2011، إن "يوم الغضب لن يتحول إلى ثورة أو انتفاضة شعبية، مفيش (لا يوجد) ثورة شعبية لها موعد مسبق" (جاويش، 2011)، غير أن "أعمال الاحتجاج الواسعة كانت جديرة بثورة، لأنها حوّلت هدفها إلى تغيير نظام الحكم بحرفية ووضوح لم تشهدهما الثورات عبر التاريخ" (بشارة، 2013)، هذا التحول خلال الفعل الثوري لم يتح لقوى التغيير ترتيب أوراقها لملأ شاغر الرئاسة في دولة كمصر، وبتسلم المؤسسة العسكرية تعالت أصوات المطالبين بسلطة مدنية.

ورغم اختلاف آلية تعبئة شاغر الرئاسة بين التجربتين التونسية والمصرية، إلا أن مواقف قوى التغيير بدت متقاربة إلى حد كبير، إذ رفض المتظاهرون في مصر استمرار حكومة أحمد شفيق، وهي الحكومة الأخيرة التي شكلها حسني مبارك قبل تنحيه، ليعكس الرفض الفجوة بين وجهة

المؤسسة العسكرية وقوى التغيير، ومن ثم افتراق قوى التغيير – لاحقاً – على خلاف، وكذلك مطالبة قوى التغيير بتشكيل مجلس تأسيسي لإدارة المرحلة الانتقالية بديلاً عن المجلس العسكري.

أظهرت خطوات المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية افتراقها في إدارة المرحلة الانتقالية عن قوى التغيير، ففي الوقت الذي عطّل فيه عمل الدستور سعى إلى تشكيل لجنة لتعديل بعض مواده[1]، وعرضها للاستفتاء الشعبي، لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق ذات الدستور الذي عطّله سابقاّ، في حين كان الوضع مهيئاً – قانونياً وشعبياً – للدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي، يتولى وضع دستور للبلاد، ومن ثم الدعوة إلى انتخابات عامة، وهي الوجهة التي تبنتها قوى التغيير باستثناء حركة جماعة الإخوان المسلمين، التي دعمت فكرة التعديل والانتخابات (أحمد، 2011) استعجالاً لبلوغ السلطة، وخشية من انقضاض النظام السابق على عملية التغيير.

شهدت بداية المرحلة الانتقالية في مصر مؤشرات على أن بناء النظام الجديد سيستغرق وقتاً أطول بكثير، يشوبه قدر كبير من الريبة، وأن الثورة كانت تمثل الجزء الأيسر نسبياً، حيث تواجه قوى التغيير نظاماً سياسياً معقداً، يجمع بين "المظهر الخادع" للممارسة الديمقراطية والإستراتيجيات القمعية (ميلر، 2013).

الاستقطاب الأساسي الأول بين القوى الفاعلة في الدولة المصرية برز مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس/آذار 2011، التي عبرت عن إرادة المؤسسة العسكرية وهياكل النظام السابق والتيارات الدينية (الإخوان المسلمين والحركة السلفية) في مواجهة قوى الثورة الأخرى، التي عارضتها بشدة وأخفقت في حشد الجمهور للتصويت ضدها، لتشكل نتائج الاستفتاء[2] تظهيراً

[1] شملت مواد دستورية تتصل بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، الفترة الرئاسية، واختيار نائب الرئيس، وشروط تشكيل الجمعية التأسيسية، وتخويل محكمة النقض صلاحية البت في صحة عضوية مجلس الشعب، وإلغاء المادة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

[2] نسبة المشاركين في الاستفتاء مقارنة بإجمالي من يحق لهم المشاركة بلغت 41%، صوت منهم 77% لصالح التعديلات (أحمد، 2011).

نسبياّ لأحجام القوى الفاعلة في المرحلة الانتقالية، وقدرتها على التأثير في مجريات العملية الانتقالية، وآلية إدارة الصراع الداخلي في المرحلة اللاحقة، فالاستقطاب على قاعدة أيديولوجية – خلال مرحلة الاستفتاء – شكل عنواناً عريضاً لآلية إدارة الفرقاء السياسيين اختلافاتهم، وأيضا كشف استعجالهم لإشغال مواقع السلطة (بشارة، 2013).

والعلامة الفارقة الأخرى في تفرد المجلس العسكري باتخاذ القرارات في المرحلة الانتقالية، رغم تشكل هيئات مساعدة له، كانت إصدار "إعلان دستوري"، بعد ظهور نتائج الاستفتاء على الدستور بتسعة أيام، يتضمن إدراجاً لـ 53 مادة دستورية لم تخضع للاستفتاء، وهو ما أثار تساؤلات واسعة عن أهمية التعديلات والاستفتاء عليها في ظل توجه المؤسسة العسكرية لاتخاذ قرارات دون العودة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات (أحمد، 2011)، فضلاً عن عدم التزام المؤسسة العسكرية بالجدول الزمني المعلن لتسليم السلطة، فبدلاً من 6 أشهر، مدد العسكر المرحلة الانتقالية لنحو 15 شهراً[1]، شهدت إدراجات قانونية مثيرة للجدل، خاصة القوانين المتعلقة بمباشرة الحقوق السياسية (الأحزاب والعزل السياسي)، إضافة إلى تمسك المؤسسة العسكرية بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية في آن.

نالت أغلب القوانين، التي أدرجها المجلس العسكري، قدراً كبيراً من نقد قوى التغيير، فمثلاً تعرّض الإطار القانوني المنظم للانتخابات البرلمانية لانتقاد معظم القوى السياسية بسبب محافظته الشديدة على فلسفة عهد مبارك، إلا أن معظم هذه القوى اضطر إلى الموافقة على الدخول في المعترك الانتخابي تحت هذه القواعد، حتى يفوّت الفرصة على من يدفع باتجاه بقاء العسكر في السلطة لفترة زمنية طويلة، قد تتحول إلى هيمنة دائمة على مراكز صنع القرار (عبد ربه، 2011).

[1] الانتخابات البرلمانية المصرية (مجلسي الشعب والشورى) بدأت في 28 نوفمبر/ تشرين ثاني 2011، وانتهت آخر مراحلها في 11 مارس/آذار 2012.

ظهر المجلس العسكري طرفاً فاعلاً رئيسياً في مصر، ومع نقص الخبرة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتنامي حده الانتقادات الموجهة إليه، خاض سلسلة صدامات مع قوى التغيير، بلغت ذروتها في اعتصامي مبنى الإذاعة والتلفزيون ومقر وزارة الدفاع، اللتان شهدتها سقوط قتلى وتجاوزات واسعة على المتظاهرين (أحمد، 2012).

وشكلت نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية[1] بوابة جديدة للاستقطابات، رغم أنها تعتبر الأولى في تاريخ البلاد من حيث نزاهتها وتمثيلها، إذ تخلقت مخاوف واسعة من الفوز الذي حققته جماعة الإخوان المسلمين في مقابل القوى الأخرى (الدينية والعلمانية والشبابية)، وبرزت تلك المخاوف في ظل "تعقد الخريطة الإسلامية" و"عدم تجذر مفهوم العلمانية" (أحمد، 2012)، لتؤول نتائجها إلى حل جديد لمجلس الشعب بقرار أصدرته المحكمة الدستورية، وهو ما أسفر عن رفع حده الاستقطاب، الذي يقف عند أحد طرفيه حركة الإخوان المسلمين، وفي الجهة المقابلة تحالف "القوى العلمانية" و"فلول النظام السابق" و"المؤسسة العسكرية"، وهو الاستقطاب الذي أفرز سلسلة أزمات لم تجد طريقها إلى التسوية عبر الحوار، ليشغل المحتجون الميادين المصرية بالتظاهر كوسيلة بديلة عن الحوار، ورغم أن قضايا عديدة كانت بحاجة إلى توافقات وطنية، كالدستور الدائم، والعلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلا أنها ظلت تغذي الاستقطاب الداخلي (Miller,2012).

[1] فازت حركة الإخوان المسلمين، عبر حزب الحرية والعدالة، بـ 235 مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس الشعب (498 مقعد)، لتكون القوة الحزبية الأولى، وتلاها حزب النور (التابع للتيار السلفي) بـ 123 مقعداً، ثم حزب الوفد 38 مقعداً، والكتلة المصرية (تجمع أحزاب اليمين واليسار) بـ 34 مقعداً، وحزب الوسط الإسلامي بـ 10 مقاعد، وتحالف الثورة مستمرة (ممثل لليسار) ب 7 مقاعد، فيما توزعت باقي المقاعد آحاداً على باقي الأحزاب؛ وفي مجلس الشورى جاءت النتائج مماثلة مع فوز حركة الإخوان المسلمين بـ 110 مقاعد من إجمالي مقاعد المجلس (180 مقعداً) وحزب النور بـ 44 مقعداً؛ فيما فاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بانتخابات رئاسة الدولة بـ 52% من أصوات المقترعين، ليكون أول رئيس لمصر الثورة.

كما شهدت المرحلة الانتقالية في مصر انقساماً بين المسلمين والأقباط، رغم وحدة الحال في مرحلة الثورة، مشكلاً تهديداً مهماً للاستقرار في الفترة الأولى بعد الثورة، وتمظهر هذا الانقسام في عدة اشتباكات أسفرت عن قتلى ومساس بدور العبادة (ميلر، 2013).

اتسم التحول الديمقراطي في مصر بـ "الفوضوية" و"الاستقطاب الشديد"، فالإخوان المسلمون استجابوا للأزمة عن طريق اتخاذ مواقف أحادية الجانب، مثل تعليق المراجعة القضائية والدفع بدستور يشوبه الانقسام والاختلاف، وفي المقابل رفضت القوى الأخرى العلمانية أن تقدم نفسها على أنها شريك (ميلر، 2013)، وأحالت نفسها إلى خصم سياسي، لتقرر – لاحقاً – خوض مواجهة مفتوحه عبر "حملة تمرد"، التي أطلقتها في 30 يونيو/حزيران 2013، للدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة وعزل الرئيس مرسي عن رئاسة البلاد، وهددت بالانسحاب من العملية السياسية لعزل "الإخوان" بدرجة أكبر.

في "حملة تمرد" ظهر نفوذ النظام السابق والمؤسسة العسكرية بشكل واضح، فالحركة الاحتجاجية "لم تكن ضد النظام القائم، ولا ضد أجهزة الدولة، بل بمشاركة أغلبية جهاز الدولة في الحشد والتنظيم والتوقيع ضد رئيس الدولة المنتخب، ولا شك في أن بيانات الجيش المصري، التي تؤكد حماية المتظاهرين، كانت في الواقع دعوة إلى التظاهر" (بشارة، 2003).

الفرقاء السياسيون، طوال المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة التحول الديمقراطي، ارتكزوا في وجهتهم على الشارع، دون غيره من أدوات حل الصراع السياسي، لتصير "شرعية الشارع" – حشداً وميادين – "مصدر الشرعية"، في تجاوز واضح لإفراز العملية الديمقراطية، أو ما يمكن تسميته "ديمقراطية الانتخاب"؛ ففي مقابل حشد "تمرد"، سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى حشد مماثل في ميدان رابعة العدوية تحت لافتة "الشرعية"، في ظاهرة عكست عمق الاستقطاب وحجمه،

ليتدخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجدداً، ولكن هذه المرة ليس مكلفاً من رئيس تنحى عن السلطة، بل لعزل رئيس بلغ السلطة، في أول انتخابات وُصفت بالنزيهة، عبر انقلاب عسكري (3 يوليو/تموز 2013) حفت به جماهير احتشدت لغاية أخرى غير الانقلاب على نظام منتخب، وضمن دينامية الاستقطاب النخبوي الحاد المرافق للمرحلة الانتقالية.

أدخل انقلاب 3 يوليو/ تموز، وما أعقبه من عنف وقتل في ميدان رابعة العدوية، يوم 14 أغسطس/آب 2013، ضد أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، الذي وصفته منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية بأنه "أخطر عملية قتل جماعي غير قانونية في التاريخ المصري الحديث"[1]، وكذلك العمليات الانتقامية، أدخل مصر في مرحلة خطرة، بدأها المجلس العسكري مجددا بإجراءات كتلك التي رافقت بدء المرحلة الانتقالية.

سلوك المؤسسة العسكرية يعكس فهمها للثورة المصرية ضمن إطار التحدي للنظام الذي أنشأته ثورة الضباط الأحرار عام 1954، ورسخ عبر سنوات حكم القادة العسكريين للبلاد، فتصادم الثوار مع إحدى نسخ الطغمات العسكرية، التي مر بعضها على أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا وأفريقيا في القرن الماضي، وفي الحالة المصرية كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي نظر إلى مفاهيم إصلاح قطاع الأمن، والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ورقابة المؤسسات المدنية على مؤسسات الجيش والشرطة، ودور المؤسسة العسكرية والأمنية في حماية الديمقراطية، باعتبارها مفاهيم راديكالية وغريبة، أو أنها تتخطى الخطوط الحمراء، وبالتالي اتجه المجلس إلى استئصالها وتجريدها من مغزاها (عاشور، 2013).

---

[1] "مصر قوات الأمن استخدمت القوة المميتة بإفراط – أسوأ حادث قتل جماعي غير مشروع في تاريخ البلاد الحديث"، هيومان رايتس ووتش، 19 اغسطس/آب 2013، متوفر على الرابط: <http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-1>، تاريخ الدخول: 10 نوفمبر/تشرين ثاني 2013.

أدارت القوى الفاعلة في مصر، الجيش وقوى التغيير وبنى النظام السابق، الصراع في الفترة الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي ثم الانقلاب العسكري، وفق القيم التي سادت النظام السابق، المستندة إلى "شرعية القوة" (بشارة، 2013) المفضية إلى السلطة، وفي خضم تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى، فضلاً عن أجواء "التفاؤل الطوباوي" الذي خلفته ثورة 25 يناير/كانون أول؛ وبدلاً من تخليق واقع جديد، يفرض صيغاً قيميه قادرة على ترسيخ "التعايش القسري" بين الفرقاء، قادت الأطراف مصر نحو صراع عالي المخاطر في المستقبل، في ظل حالة من عدم اليقين تضمنت ظهور فاعلين جدد في حضرة نخب تقليدية تعاود تشكيل تمركزها في السلطة.

**2-2-3 ليبيا:**

مقتل معمر القذافي، الذي شكّل – عملياً – بداية المرحلة الانتقالية في ليبيا، دفع البلاد نحو فراغ سلطوي كامل، وألقى بها في إطار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الذي تشكل في بداية الثورة ليكون عنواناً للفاعلين الثوريين، اللذين افتقدوا كلياً لبنى مؤسسية – مدنية أو تقليدية – قادرة على تأطير الجهد الثوري وتنظيمه لإنجاز أهدافه.

سعى القذافي، مع تسلمة السلطة عام 1969، إلى تعزيز الدولة الريعية المعتمد كلياً على العوائد النفطية، ما مكّنه من ممارسة السلطة المطلقة في إدارة البلاد، إذ أتاح له النفط ونموذج الدولة الريعية التخلص من حاجة الحكومة للضرائب، وإنشاء مجموعة مصلحية ضيقة مرتبطة به بشكل شخصي، وتمكينه من أدوات قمع معارضيه السياسيين، إضافة إلى الحفاظ على البنية الاجتماعية التقليدية دون أن تصاب بضرورات بناء نظام ديمقراطي؛ وبهذا تمكّن القذافي من فرض "قيم" من نوع خاص، تستند إلى مزيج من الفكر الاشتراكي والقومي والإسلامي والأفريقي والعالمي،

على الدولة، وبما يَحول دون استدلال مكونها الإنساني على هوية وطنية قوية وثابتة، هادفاً – بذلك – القضاء على فرص تشكل تجمعات سياسية أو فئوية، قد تكون في المستقبل مصدراً لمعارضة ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وهو ما يفسر لجوء القذافي – بشكل دوري – إلى "تطهير" اللجان الثورية، التي شكلها لتمييع أي بروز للدولة المؤسسية، خشية تشكل مراكز قوى قد تهدد نظامه (Sandbakken, 2006).

وبخلاف الوضع في مصر وتونس، اللتان لم تصبهما الثورة بالانهيار، في ليبيا لم تكن هناك بيروقراطية عاملة أصلاً، أو جيش وطني متماسك قادر على سد الفراغ الأمني الناشيء (ميلر، 2013)، وكذلك هوية وطنية راسخة وجامعة، إذ ورث المجلس الوطني الانتقالي المؤقت دولة ومجتمع تغيب عنهما أية مؤسسات قائمة من قَبل، وتتنازعهما الإقليمية والقبلية وقوى الانفصال، فضلاً عن هشاشة الوضع الأمني نتيجة الانتشار الواسع للسلاح، وقلة الخبرة السياسية والصرامة الأيديولوجية للعديد من الجهات الفاعلة في ليبيا الثورة (Ashour, 2012).

استطاع المجلس الوطني الانتقالي تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني في يوليو/أغسطس 2012، الذي يعد بمثابة السلطة التشريعية، وجرى تشكيل حكومة تنفيذية منتخبة، وأرسيت قواعد إنشاء جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد، إضافة إلى العمل على سن سلسلة من التشريعات الناظمة للحياة المدنية والسياسية، كقوانين الأحزاب والعزل السياسي، وبذل جهوداً حثيثة لبناء جهاز عسكري للدولة (أحمد، 2013).

لكن، نجاح انتخابات المؤتمر الوطني، التي أجريت بمساعدة المجتمع الدولي وبمشاركة شعبية واسعة، لم تنعكس بتقدم في المرحلة الانتقالية الليبية، حيث يسيطر الاستقطاب الحاد، ومتعدد المستويات، على مجمل العملية السياسية، ويهدد بشكل مباشر وحدة الدولة، كما هو الحال

في الدعوات الانفصالية، والانتقال إلى صيغة فيدرالية لشكل الدولة، إضافة إلى الانشقاق بين الشرقيين والغربيين، وصراع المركز مع الأطراف، والانقسامات العرقية بين البربر والعرب (Miller,2012)، ولعل تجربة إعلان "زعماء" إقليم برقة تأسيس "إقليم فدرالي اتحادي" في شرق ليبيا، ومحاولتهم إحياء "السنوسية"[1] باختيار الشيخ أحمد السنوسي رئيساً للإقليم، تؤشر على تيار واضح يدعو إلى تقسيم ليبيا بين فيدراليات عدة، وهو التيار الذي يرتكز خطابه على تجربة مريرة من توزيع الموارد وتعميم التنمية، إضافة إلى مرتكزات الخطاب القبلي والجهوي والعرقي.

ويتخذ الاستقطاب بُعداً أوسع في إطار تطبيقات "قانون العزل السياسي"، التي شملت قطاعات واسعة من العاملين مع النظام السابق، ما يخلق خصومة أساسية، لها حواضن قبلية، مع قوى التغيير، وكذلك يفرض عقبات أمام عملية التحول الديمقراطي، التي تستدعي عقد تسويات ومصالحات بين الجماعات المتقاتلة والعداوات التي فاقمها الصراع المسلح؛ ويضاف إلى ذلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، المتمثلة في احتجاز آلاف المعتقلين، من الموالين للقذافي، في مراكز احتجاز غير قانونية، يخضعون فيها لسوء المعاملة والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون (Jones, 2013).

وتخفق الحكومة الليبية المنتخبة في تنظيم السلاح "المليشيوي" ضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية، رغم نجاحها في بناء نواة لجيش نظامي، إلا أن تحدياً خطراً يعترض هذا الجهد، يتمثل في بناء قوى أمنية من الميليشيات المتباينة، التي يتجاوز عددها 150 جماعة، لكل منها هياكل قيادية ومرجعية فكرية وهوية إقليمية وطموح سياسي مختلف (Ashour, 2012)، ويحظى جزء مهم من هذه المليشيات برعاية رجال أعمال، أعداد كبيرة منهم كانوا يمارسون أعمالهم في ظل حكم القذافي وارتبط بعضهم معه ورموزه بصلات وثيقة (الصواني، 2013).

[1] "السنوسية" نسبة إلى العهد الملكي في ليبيا، بقيادة الملك محمد السنوسي.

آلية بناء المجلس الوطني الانتقالي تأثرت إلى حد بعيد بآلية بناء الفعل الثوري في ليبيا، وهي آلية متدرجة في الفعل، بدأت من مدينة بنغازي، وتطورت كجزر معزولة في مختلف مناطق الدولة، لتشكل ما يقترب من "مجموعة انتفاضات" دون أدنى اتصال بيني، تحوّل كل منها إلى "أب شرعي" للثورة، فيما لم يعيد الاحتكام إلى صناديق الاقتراع تشكيل هذا الاعتقاد على أسس وطنية تشاركية، ويعتبر قانون الأحزاب الليبي تجلياً لهذا الواقع، إذ سمح بترخيص الأحزاب على أسس دينية وقبلية وجهوية، رغم أنه حظر عليها تشكيل أذرع مسلحة أو تضمين برامجها تحريضاً على العنف أو مخالفات شرعية (أحمد، 2012).

نظام القذافي عمد إلى تفكيك أواصر البنية المجتمعية إلى وحدات أولية، قبلية وجهوية وعرقية، مشكلاً بذلك تحدياً لمحاولات بناء دولة ديمقراطية في ظل مجتمع غير مسيس، وأحزاب ناشئة "لا تعدو كونها تجمعات لأعداد محدودة من الأفراد يندر أن يتمتع أحدهم بمقومات زعامة من أي نوع" (الصواني، 2013)، وكذلك مجتمع مدني حديث العهد، يشكل الناشطون الإسلاميون عماده الأساسي، لا تزال تأثيراته، في إعادة إنتاج القيم والمعتقدات الاجتماعية، محدودة جداً.

وتعتبر استعانة المجلس الوطني الانتقالي بزعماء القبائل لحشد التأييد الجماهيري له، تكراراً لاستعانة القذافي بالقبائل لاجهاض الثورة، وهو تفعيل لدورها برعاية رسمية، ما يرشحها – في ظل غياب البنية التأسيسية اللازمة للتحول الديمقراطي – للعب دور حاسم ليس فقط في سياق الصراع السياسي، بل في مستقبل البلاد كوحدة سياسية (أحمد، 2012).

وفي مقابل البنية القبلية يعتبر الدين عنصرا أساسياً في المكون الثقافي الليبي، وفي تحديد هوية الليبيين، خاصة في ظل الروابط التي تجمع الحركات الإسلامية بالجماعات المسلحة الفاعلة، في مقابل ضعف حضور التيارات العلمانية وضآلة تأثيرها الجماهيري (الصواني، 2013)،

وباعتبار أن تاريخ التيار الإسلامي، وأجنداته وأنماطه السلوكية، متجذر ويعكس حالة من التحول والتغيير في البلدان العربية، فإن فرص تعمق تأثيره في العملية السياسية الليبية، بقيمها الحاضرة، تعتبر مرتفعة (Ashour, 2012).

التخلص من نظام القذافي في ليبيا لم يكن دون تدخل خارجي، إقليمي ودولي، فقدرات قوى الثورة ظلت محدودة في مواجهة قوات القذافي لحين التدخل الخارجي، الذي حظي بشرعيتين: الأولى من الإقليم عبر جامعة الدول العربية، والثانية من الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي(Joshi, 2011).

لكن مقتل القذافي انهى شرعية هذا التدخل، دون أن ينتهي التدخل نفسه، إذ "تتواجد أغلب القوى الأجنبية على الأراضي الليبية، الأمر الذي أثار قوى عديدة من تدخلات الأطراف الخارجية بمجريات العملية الانتقالية"، ومن الأمثلة بعثة الأمم المتحدة الخاصة بليبيا، التي تخوض في أدق التفاصيل، إضافة إلى تنامي النفوذ الفرنسي والبريطاني والأمريكي الباحث عن امتيازات استثمارية في النفط الليبي، فيما سُجلت تدخلات دولية وإقليمية في الصراع بين الأطراف لصالح طرف دون الآخر، بما يشمل ذلك تقديم العون العسكري المباشر، ما يحيل التدخل الاجنبي إلى تحد خطير للسيادة الوطنية والتوافق الوطني، ويشكل عقبة في طريق إعادة الاعتبار لهيبة الدولة الليبية (الصواني، 2013).

### 2-2-4 اليمن:

تُقدم المرحلة الانتقالية في اليمن أنموذجاً مختلفاً مقارنة بدول الربيع الأخرى، فعملية التغيير تجري ضمن مسعى يقترب إلى شكل "التسوية السياسية" أكثر من "التغيير الثوري أو الجذري"، فـ

"المبادرة الخليجية"، التي تنظم عملية التغيير، جاءت وفق "اتفاق داخل نخبة إقليمية – دولية تدعم انتقال السلطة في اليمن ضمن إطار النخبة الحالية للنظام" (Nevens, 2011)، دون أن يخل ذلك بمطالبات قوى الثورة اليمنية، التي لم تستطع حسم الصراع لصالحها، فيما أخفق النظام في إخمادها.

بدأت المرحلة الانتقالية، التي حددتها "المبادرة الخليجية" بمدة عامين، بتسلّم نائب الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي السلطة لمدة 90 يوماً، بعد أن غادرها علي عبد الله صالح مُحصّناً وعائلته من المساءلة عن فترة حكمه، وكذلك وفرت حصانة أضيق نطاقاً للمسئولين الذين عملوا في عهده.

تضمنت الآلية التنفيذية لـ "المبادرة الخليجية" عدة خطوات لنقل السلطة بشكل سلس وآمن، أهمها: نقل اختصاصات صالح الى نائبه الجنوبي عبد ربه منصور هادي؛ عقد انتخابات رئاسية خلال 90 يوماً يكون فيها هادي المرشح الوحيد؛ تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، واللقاء المشترك وحلفائه، على أن تسند رئاستها إلى قوى الثورة؛ تشكيل "لجنة عسكرية" بالتوافق لـ "إنهاء الانقسام في الجيش اليمني، ومعالجة اسبابه"، و"إنهاء جميع النزاعات المسلحة"، وصولاً إلى تحقيق "تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة"؛ الدعوة إلى مؤتمر وطني شامل يتولى: حل القضية الجنوبية، معالجة أسباب التوتر في صعدة، المهام المتصلة ببناء الدولة والنظام السياسي، إنشاء لجنة صياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها، واتخاذ خطوات للمضي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل (الفقيه، 2013)، وصولاً إلى تنظيم السلطات الانتقالية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، انتخابات نيابية ورئاسية في فبراير/شباط 2014.

شكلت "المبادرة الخليجية" أساساً إجرائياً واضحاً للمرحلة الانتقالية، ولكن ضمن القوى السياسية التقليدية في اليمن؛ وتجاهلت – في جوهرها – القوى الشبابية الصاعدة، وكذلك تجنبت إدراج قضايا أساسية بالنسبة للاستقرار والسلم الأهلي، كقضية الحوثيين، اللذين خاضوا 6 حروب مع الجيش النظامي، وكذلك "الحراك الجنوبي الانفصالي"، وهو ما جعل مكونات أساسية في الصراع الداخلي باليمن خارج مفاوضات تصميم الخطة الانتقالية (Nevens, 2011)، بيد أن هذه القوى شاركت في الحوارات، فمثلاً الحوثيون شاركوا تحت اسم "أنصار الله"، والحراك الجنوبي دون (جماعة علي سالم البيض)؛ فيما لم ترد المبادرة على ذكر قضية تنظيم قاعدة شبه الجزيرة العربية، الذي اتخذ اليمن مقراً له، وكيفية التعامل معه.

على صعيد التطبيق الفعلي، تشكلت حكومة الوفاق الوطني، برئاسة محمد سالم باسندوه وعضوية 3 نساء، وتقاسم الفرقاء حقائبها مناصفة، ما يجعلها أول حكومة ائتلافية من نوعها في تاريخ اليمن، كما صوت اليمنيون للمرشح الوحيد كرئيس انتقالي، وشُكلت "اللجنة العسكرية" وتمكنت من فض الاشتباك بين قوات الجيش المتصارعة، وتنفيذ مطالب الثورة بـ "هيكلة قوى الجيش والأمن"، بإقالة أقارب الرئيس السابق من المواقع التي يشغلونها، وإعادة تقسيم مسرح العمليات العسكرية إلى 7 مناطق عسكرية بدلاً من 5 مناطق، وتشكيل مجلس عسكري استشاري للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وإستحداث مناصب عليا في الجيش ووزارة الدفاع، كمنصب المفتش العام للقوات المسلحة ونائب لرئيس هيئة الأركان العامة، وتشكيل خمس هيئات في رئاسة هيئة الأركان العامة، والغاء "الحرس الجمهوري" و"الفرقة الأولى مدرع" و"الحرس الخاص"، وهي الأجهزة العسكرية الموالية للرئيس السابق؛ وكذلك تشكيل لجنة فنية للتحضير للحوار الوطني، ومن ثم تنظيم عضوية مؤتمر الحوار الوطني الشامل بـ 565 عضواً، وبمشاركة نسائية بنسبة 30%، وضم عناصر شبابية ومؤسسات مجتمع مدني، وبدأ اعماله في 18 مارس/آذار 2013.

الإجراءات المتخذة، رغم التباطؤ وعسر ميلاد مؤتمر الحوار الوطني، تشكل مؤشرات واضحة على عملية التغيير، إلا أنها تسير جنباً إلى جنب مع شكوك كبيرة حيال إفرازاتها النهائية، خاصة في ظل الاستقطاب الحاد في الدولة، والبنية القبلية السائدة، إضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، فضلاً عن المخاطر التي يشكلها تنامي قوة تنظيم القاعدة، والنزعة الانفصالية في جنوب البلاد؛ ورغم ذلك نجحت السلطات الانتقالية – حتى نهاية الربع الثالث من 2013 – في منع الانهيار التام، وتحول اليمن إلى دولة فاشلة (Beck, 2012).

ورغم تراجع حده الاحتجاجات إلا أن الاستقرار في اليمن ظل هشاً، مع تنامي وتيرة الحركة الانفصالية في الجنوب، وتصاعدت حدة التوتر الطائفي بين السنة والشيعة في شمال البلاد، فضلا عن تنفيذ تنظيم القاعدة لسلسلة من الاغتيالات، التي شملت شخصيات سياسية (ميلر، 2013)، الأمر الذي أربك عملية الحوار الوطني، التي تشكل محورا مهماً في إنتاج مصالحات بين الفرقاء، تمكنهم في مرحلة لاحقة من إحالة الخلافات المستجدة إلى مائدة التفاوض والحوار.

الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تضمنت الخطوات الواجب اتخاذها بين الفرقاء، في إطار من "التحول التفاوضي أو الاتفاقي" (ميلر، 2013)، لكنها لم تحل دون بروز الاستقطابات الداخلية، سواء على المستوى الديني أو القبلي أو السياسي، وكذلك لم يمنع الحوار وقوع حوادث عنف سياسي (أحمد، 2013).

تظل التحديات لعملية التحول الديمقراطي كامنة في بنية الدولة اليمنية، فرغم التجربة الحزبية الممتدة والمجتمع المسيس، إلا أن القيم والبنى التقليدية تظل لاعباً أساسياً، ومحدداً لمسار العملية الانتقالية ونتائجها وتأثيراتها على التحول الديمقراطي، إذ تختزن هذه البنى تاريخاً ممتداً من الصراع والانقسامات، التي غذّاها "النظام السابق" لتوطيد حكمه، ما يستدعي آليات عملية لتفكيك هذه

البنى، وتعويمها في إطار وطني جامع، وهو ما يفتح الباب أمام ضرورات إعادة النظر في المفاهيم السائدة وتحديثها، وكذلك إعادة إنتاج هياكل الدولة بما يفكك مراكز القوة التقليدية، وإيجاد مصلحة مجتمعية في بدائلها.

وتشترك دول "الربيع العربي"، وعموم الدول العربية، بتوفر أسس وأسباب اندلاع حالات من عدم الاستقرار، سواء اتخذت أوجُهاً من السلوك الثوري أو اقتربت من الانتفاضات والاضطرابات، وهي في غالبها تعود إلى عوامل غير محددة، تفرضها طبيعة تطور الدولة والعلاقات القائمة داخلها، بين النظام السياسي والفاعلين، ومع محيطها الإقليمي والدولي، الذي بات متشابكاً وعابراً – بقيمه ومصالحه – للحدود الوطنية.

احتضنت دول "الربيع العربي" – على الدوام – أسباب التغيير، وكذلك أسباب الصراع الداخلي، ومن بينها: القيادة وأزمة شرعية السلطة السياسية الحاكمة، غربتها سياسياً وثقافياً عن محيطها الشعبي، جهلها بالدين والتاريخ السياسي للمجتمع العرقي، عدم وضوح العلاقة التعاقدية العادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة، التكوين القسري للدولة القطرية في العالم العربي، غياب "الضابط الحضاري" عند الاختلاف، دور النخبة والأقليات في النظام السياسي، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، اضطراب الأمن الإقليمي، والتنافس بين القوى الدولية حول النفوذ في العالم العربي (الخزندار، 2004)، إلا أن التغيير جاء بشكل استثنائي وعفوي، وأنتج رحيلاً – بأشكال مختلفة – للقيادة السياسية، وأفرز مرحلة انتقالية، رأى الفاعلون فيها، في التأسيس لعهد ديمقراطي، منجاة للدولة ونجاح للثورة.

إلا أن مغذيات مغذيات الصراع أو عدم الاستقرار، قبل الثورة وبعدها، ظلت حاضرة، فالمشكلات الاقتصادية، كتوزيع عوائد التنمية – إن وجدت – بشكل عادل، والتمايز بين المركز

والأطراف، ونمط الدولة الريعي، المكتفي – لاستمرار النظام – بالعلاقة الريعية مع كيانه الديموغرافي، دون أدنى تعبيرات المواطنة القانونية، القائمة على قاعدة الحقوق والواجبات (الرزاز، 2012)، لا زال قائماً، رغم زوال القيادة السياسية.

لقد عرفت "دول الربيع العربي"، وعموم الدول العربية، قيادة سياسية لم تترك فاصلاً بين سلطتها والاستحواذ على موارد الدولة، ما أحالها إلى الاعتقاد بامتلاك الدول والشعوب، مدعمة – في هذا – بالثقافة الأبوية، التي أحاطت بنشأة الشعوب نفسها، الأمر الذي أسس لأسلوب مشترك في الحكم، يستند إلى تغييب لمفهوم ودلالات المواطن، باعتبار ذلك أداة لتنظيم وضمان توطيد سلطتها.

ولا يغيب عن جذوة الصراعات العامل الخارجي، المرتهن إلى مصالحه، وهو ما يذهب إليه عدنان السيد حسين في حديثه عن دور البيئة الدولية والإقليمية في تفاعل الصراعات الأهلية العربية، إذ يرجعها إلى جذور تاريخية تصب في دور القوى الخارجية وقدرتها على إثارة الفتن الداخلية (السيد حسين، 1997)، وهو الدور الذي لم يغب أيضاً بإسقاط النظام، سواء كان – هذا النظام – فرداً أو نخبة قيادية.

ولعل استعراضاً سريعاً لتوزيع دول "الربيع العربي" على مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012 (أنظر الجدول تالياً) يفتح الباب أمام أسئلة عديدة، سواء لجهة البحث في الأسباب المباشرة لبدء الثورة، وهو ما لا يدرك يقيناً، أو البحث في المؤشرات للتنبؤ بمستقبلها، وهو ما يتنافى مع حالات الثورة في العالم، فمثلاً "نجح التغيير في الدول التي تعاني اقتصاداً هشاً وأيضا في الدول التي تتمتع باقتصاديات قوية، ولكن ليس بذات السرعة" (ميلر، 2013).

جدول 1: توزيع دول "الربيع العربي" على مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012

| الترتيب عربيا | دول "الربيع العربي" | الترتيب عالميا | المؤشرات الاجتماعية | | | | المؤشرات الاقتصادية | | المؤشرات السياسية والعسكرية | | | | | | مجموع المؤشرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الضغط الديموغرافي | اللاجئون والمشردين | التوتر والعنف الداخلي | الهجرة | تباين التنمية الاقتصادية | الفقر والتدهور الاقتصادي | الشرعية | الخدمات العامة | حقوق الإنسان وسيادة القانون | الأجهزة الأمنية | استقلال النخب للفئات اجتماعية | التدخل الخارجي | |
| 3 | اليمن | 8 | 8.8 | 8.7 | 9.0 | 7.0 | 8.4 | 8.7 | 9.1 | 9.0 | 8.4 | 9.7 | 9.8 | 8.3 | 104.8 |
| 6 | مصر | 31 | 7.1 | 6.4 | 8.8 | 5.7 | 7.4 | 7.1 | 9.2 | 5.9 | 9.0 | 7.0 | 8.8 | 8.0 | 90.4 |
| 9 | ليبيا | 50 | 5.8 | 5.1 | 7.0 | 3.9 | 7.0 | 5.5 | 8.1 | 7.6 | 9.0 | 9.0 | 8.0 | 9.0 | 84.9 |
| 15 | تونس | 94 | 5.2 | 4.0 | 5.6 | 5.2 | 6.3 | 5.5 | 7.8 | 5.0 | 8.3 | 7.5 | 7.8 | 6.0 | 74.2 |

(المصدر: إعداد الباحث نقلا عن تقرير "Failed States Index 2012"، The Fund For Peace )

وتظل عوامل، كالتنمية البشرية والديمقراطية والديموغرافيا ومستويات التعليم وغيرها، ذات دلالة صراعية، إلا أن تأثيرها وغيرها، كـ "أسباب مباشرة" لتفسير ظاهرة الثورات عموماً، واندلاع ثورات "الربيع العربي" خصوصا، ظل غير حاسم في عموم الثورات دولياً، وفي خصوص الحالات الأربعة، فمثلاً تحتل تونس ترتيباً جيداً على مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012، مقارنة بالدول العربية، لكنها كانت فاتحة "الربيع العربي"، ورغم أن اليمن كانت الأسوأ على نفس المؤشر – مقارنة بدول "الربيع العربي" – إلا أن الثورة فيها لم تبدأ قبل مصر وتونس، وكذلك لم تُسقِط ثورتها النظام السياسي بالمفهوم الثوري الحاصل في ليبيا مثلاً.

كذلك، عامل الموارد والثروات، بحكم ندرتها في دول ووفرتها في أخرى، تشكل واحداً من العوامل المسببة للصراع أو العوامل الموجِبَة لحله خشية انتقاله إلى جواره، ولعل في الثورتين اليمنية والليبية ما يؤشر بوضوح على هذا، ففي الأولى دولة نادرة الموارد إلى جوارٍ غنيٍ بها، وفي الثانية دولة فيها وفرة، وفي كلتاهما حضر الفاعل الخارجي بقوة.

في غالبية التجارب الثورية في العالم كانت الدولة أمام خيارين، الأول: نجاح عملية التغيير والتحول الديمقراطي، والثاني: الفشل بالعودة إلى عهدة نظام استبدادي جديد أو توطن الاضطراب؛ وهي النتيجة التي ارتهنت بشكل أساسي بالقوى الفاعلة، خلال الثورة وبعدها، ومدى قدرتها على انجاز المرحلة الانتقالية ومواجهة تحديات التحول الديمقراطي، وبناء آليات جديدة لمعالجة الخلافات والاختلافات؛ وهي ذات الخيارات التي تنتظر دول "الربيع العربي".

# الفصل الثالث

## استشراف المستقبل الصراعي لدول الربيع العربي

سبق "الربيع العربي" تحقق ما يُطلق عليه "تصالح الحاجة الملحة" بين النظام السياسي والمجتمع الداخلي في الدولة العربية (الخزندار، 2004)؛ فأطاح بالنظام (القيادة السياسية) في تونس ومصر وليبيا واليمن، وخلّف بيئة ثورية، تتضمن: أولاً: انتقالية، وعدم استقرار، ومستقبل لا يقيني، وآمال شعبية عريضة؛ وثانياً: فاعلين جدد في حضرة نخب تقليدية ساعية إلى معاودة تشكيل تمركزها في السلطة؛ وثالثاً: بنى وطنية مستهلكة أو منهكة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقيمياً، وإن بدرجات متفاوتة بين الدول الأربعة.

مضامين "البيئة الثورية"، المتولدة في أعقاب انتهاء الفعل الثوري، تعتبر ذخيرة المرحلة الانتقالية، وبالتالي تُعدُ مرجعيةً لعملية التحول الديمقراطي في الدول الأربعة، فهي إما أن توظّف لصالح إنجاح عملية التحول وتحقيق الغايات الثورية، التي حددتها وطورتها مرحلة الفعل الثوري، أو أنها تتكرس في حالة إخفاق وعجز تأخذ أشكالاً متباينة بين التجارب الأربعة.

الدراسات العلمية، كما التجارب الثورية العالمية، لم تسجل وصفات محددة وواضحة لنجاح أو فشل الثورات الشعبية، إذ تشكل كل تجربة – على حده – مجرىً خاصاً بها، تحدده الديناميات السياسية المحلية (Miller, 2012)، ومدى امتلاك الفاعلين لقدرات تنظيمية وامكانيات تتفوق على القدرات التنظيمية للنظام السابق المنافسة (Beck, 2012).

غير أن هذه الدراسات والثورات قدمت أمثلة لـ "عوامل مساعدة"، تتعاظم – بتوفرها – فرص الانتقال، كالتنمية الاقتصادية، الجوار المحفز، نضوج الثقافة الديمقراطية، وفعالية مؤسسات

الدولة..؛ فيما ظل الأمر – أساساً – رهناً بالفاعلين الوطنيين في كل دولة استبدادية على حده، وبمدى قدرتهم على تنظيم المرحلة الانتقالية وبناء الخطوات الكفيلة ببلوغ الغايات الثورية، وآليات التجاوب والتعامل مع التحديات والمخاوف، ومدى القدرة على توفيق الآمال الشعبية مع واقع الدولة، وتطوير الأخير بما يلبي الأولى.

والفاعلون – هنا– ليسوا بالضرورة ممن بادر إلى الثورة، فغالباً الخارجون من الثورة كمنتصرين ليسوا المنظمين الأوائل لها، فيما يتضمن هؤلاء الفاعلون – في العهد الثوري – جماعات السلطة السياسية في النظام السابق، بحكم امتلاكهم لقدرات تنظيمية فائقة، ترسخت عبر مكوثهم في السلطة، إضافة إلى تمرسهم في الحكم، الذي يشكل عاملاً معززاً لقدرتهم على التأثير في مجريات المرحلة الانتقالية (Beck, 2012).

وفي موازاة ذلك، النماذج الجاهزة لترتيبات المرحلة الانتقالية، وقياس عملية التحول الديمقراطي عبر السير وفق خطوات محددة، كـ: حكومة جديدة من خلال انتخابات وطنية، إنشاء هيكل مؤسسي ديمقراطي، سن دستور جديد، استحداث وإصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز المجتمع المدني؛ هذه النماذج "لم تعد حاسمة في نجاح عملية التحول الديمقراطي، فالواقع لم يعد مطابقاً للنموذج" (Carothers, 2002)؛ وبالتالي حتمية تحقيق الدولة الانتقالية، حال تشبثها بالنماذج الجاهزة، اختراقاً في التحول الديمقراطي ليس حقيقياً، إذ يمكن للدولة أن تعود إلى الخلف، عبر نظام استبدادي جديد أو باستعادة النظام السابق للسلطة (Rustow, 1970).

حقق التغيير من "القاعدة الشعبية" علامة فارقة في ثورات دول "الربيع العربي"، وأسبقية على مستوى عمليات التغيير التي شهدتها الدول العربية منذ الاستقلال، ما يحيل البنية الشعبية إلى عامل مؤثر في ترتيبات المرحلة الانتقالية، وضاغط على النخب السياسية التي تقود عملية التحول.

سلك الفاعلون في تجارب دول "الربيع العربي" طرقاً متباينة لتغيير القيادة السياسية، مدفوعين في ذلك بطبيعة الدولة والنظام السياسي القائم؛ كما سَجّلت التجارب الأربعة تبايناً في إدارة العملية الانتقالية وآليات النُخب وأدواتهم في الحوار/الصراع الداخلي حيال خطوات الانتقال والتحول الديمقراطي، وهي آليات وأدوات تأثرت – إلى حد بعيد – بالموروثات الكامنة في الدولة، وبطبيعة العلاقات بين الفاعلين في عهدة النظام السابق، والاستعداد للتغيير باعتباره قضية مصيرية.

ويظل مستقبل التغيير في دول الربيع العربي رهناً بذات الآليات والأدوات، التي من شأنها تمكين قوى النظام الناشيء من تجاوز عتبة الانتقال إلى التحول الديمقراطي، أو الحيلولة دون ذلك، ما يضع المستقبل الصراعي لهذه الدول ضمن واحد من سياقين، ليس بالضرورة أن يكون أحدهما تعبيراً عن مستقبل زاهي، وكذلك الأمر للآخر ليس بالضرورة أن يكون سوداوياً، بقدر ما ستكون هذه السيناريوهات بمثابة الممكن لحالة كل دولة على حده في ظل الواقع الجديد.

### 3-1 تونس: نضوج الاستقطاب وتأثيم العنف:

حضر الضابط الدستوري في تونس مع بدء العملية الانتقالية، مشكلاً مرجعية للحظة الثورية، التي أعقبت خروج الرئيس السابق زين العابدين بن علي من السلطة، ومع بروز الخلاف الأول، حول ملأ الفراغ الناشئ، احتكم الفرقاء، قوى النظام السابق وقوى التغيير، إلى المجلس الدستوري، مؤسسين – بذلك – لنهج في إدارة الصراع الداخلي.

وحينما تصاعدت الريبة والمخاوف حيال "منجزات الثورة"، سارعت الأطراف إلى التوافق على تشكيل هيئات/مؤسسات، تضم ممثلين عن مختلف الجهات والتيارات الشعبية، تتولى وضع أسس الانتقال، لتستقر على ما عرف بـ "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال

الديمقراطي"، في تكرار لحالة الاحتكام إلى المؤسسة، التي شهدت "توافقات الحد الأدنى" بين النخب، وهي الهيئة المستندة إلى الشرعيتين الدستورية والثورية.

التوظيف النخبوي للقواعد الشعبية برز بشكل واضح خلال الأزمات، التي كانت تعترض سير العملية الانتقالية، وظهّر حالة الاستقطاب الاجتماعي، المستندة إلى الذات الفردية للتونسيين، اللذين يتوزعون بشكل أساسي بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، وبنسب 53.2% و37.2% على التوالي[1]؛ غير أن هذا الاستقطاب نضج، وبدأ ينحو باتجاه الانقسام العامودي، متأثراً بعاملين اثنين، الأول: توظيف المعارضة السياسي لعمليتي اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهيمي، وكذلك الهجمات العنفية التي تنفذها الجماعات "المتشددة"، وتأثيره على استقرار "الترويكا" الحاكمة؛ والثاني: الانقلاب العسكري في مصر ضد سلطة الإخوان المسلمين المنتخبة، الذي عزز طموحات التيار العلماني بالاستحواذ على السلطة بطريقة مشابهة، وهو ما لا يجد قبولاً في أوساط القيادة العسكرية.

في مقابل التوظيف النخبوي ونضوج الاستقطاب السياسي، برز تحديان اثنان كعوامل مؤثرة في البنية الصراعية ومهددة لاستقرار العملية الانتقالية، الأول: هشاشة الوضع الأمني ونمو أعمال العنف، سواء من قِبل السلطات الرسمية في مواجهة المحتجين، أو الجماعات "المتشددة" (جماعة أنصار الشريعة) في مسعى إلى تديين الدولة؛ والثاني: الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة وفجوة

[1] لمزيد من الاطلاع: مراجعة استطلاع الرأي، الذي أجرته شركة "سيجما كونساي" لصالح "مركز أبحاث الجزيرة"، في الفترة بين 15 إبريل/نيسان – 25 مايو/أيار 2013، بعنوان "استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي"، والمتوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/2013728132952362541.html>، تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين ثاني 2013.

التنمية وتراجع النمو، التي شكلت رافعة أساسية لاندلاع الثورة، ولا زالت تحتل مرتبة أولى في اهتمامات التونسيين[1].

تتوفر في التجربة التونسية كثير من أسباب النجاح، التي توردها أدبيات التحول الديمقراطي رغم عدم حتميتها، فلجوء القوى السياسية إلى الحوار والمفاوضة كأداة لتسوية الخلاف، وكذلك تمتع حزب النهضة بقدر عالي من "البراغماتية" مكنته من تجنب المواجهة مع خصومه السياسيين، وكفاءة مناورة النخبة وقدرتها على إدارة الصراع بطرق سلمية، وبقاء جهاز الدولة عاملاً دون توقف خلال مراحل الثورة والمرحلة الانتقالية، وترسخ بنى مؤسسات المجتمع المدني، والطبقة المتوسطة العريضة، وإجراء الانتخابات التأسيسية بتوافق القوى الفاعلة، كلها تشكل عوامل مساعدة في التجربة التونسية.

وتقدم هذه المعطيات الأساس لوضع سيناريوهين اثنين للحالة التونسية، يصوران المستقبل الصراعي:

### 3-1-1 سيناريو العبور من الاستقطاب إلى الديمقراطية:

يستند هذا السيناريو إلى نضج الاستقطاب السياسي – الاجتماعي، عبر تشكل تحالفات متماسكة وأكثر استقراراً، قادرة على تقديم خيارات واعية ومنتجة، لمعالجة التحديات الاقتصادية والسياسية، وتعكس تنوعاً مثرياً للتجربة التونسية، يصب في صالح إنجاز المرحلة الانتقالية وبدء عملية التحول الديمقراطي عبر مؤسسات منتخبة وفق دستور دائم.

[1] للمزيد مراجعة "استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي"، مصدر سابق.

يفترض هذا السيناريو أن التيار الإسلامي سيكون قادراً على تبديد مخاوف التيارات العلمانية، خاصة لجهة الإطباق على الحكم وإحداث تغييرات تنال من التوازن القائم والدفع باتجاه أسلمة الدولة، وذلك بالعمل التشاركي الهادف تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ قيم الديمقراطية، وهو اختبار سيشكل فارقاً مهماً بالنسبة لمختلف الأحزاب الدينية في تونس والمنطقة، التي تواجه بتخوفات واسعة، وفي كل الأحوال أثبت حزب النهضة (الحزب الأوسع انتشاراً في تونس) قابليته العملية، وقدرته على اتخاذ خيارات صعبة والتوصل إلى تسويات مع خصومه السياسيين (Hamid, 2011).

ويرى هذا السيناريو أن التيارات العلمانية ستتجه نحو القبول بالآخر في السلطة، والعمل على تعزيز مكانتها الانتخابية عبر: تفعيل القواعد الشعبية لرفع نسب المشاركة الانتخابية، التي ظلت متأثرة – في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي – بحالة عدم الثقة بالعملية الديمقراطية الناجمة عن التجارب الانتخابية في عهد ابن علي (نسبة المشاركين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بلغت 54.1% من إجمالي المسجلين للاقتراع)؛ كذلك قدرة التيارات العلمانية على بناء تحالفات مستقرة قادرة على استقطاب جمهور الناخبين ببرامج تلبي الحد الأدنى من تطلعات التونسيين.

وتعتبر معالجة المؤسسات الانتقالية لرواسب موجات الاحتجاج القطاعي (الاضرابات العمالية، الاعتصامات الأمنية، وتعطل مؤسسات الدولة الاحتجاجي)، وما خلفته من "انكفاء المواطن التونسي عن مؤسسات الدولة باتجاه البنى التقليدية القبلية والمناطقية" (التايب، 2012)، وإيجاد تفاهمات مع الاتحاد العام للشغل تعيد ترتيب الأوليات القطاعية بما ينسجم مع المتانة الاقتصادية للدولة، عاملاً محفزاً يصب في صالح تنامي فرص هذا السيناريو، بما يتضمن ذلك من انتعاش للقطاعات الاقتصادية، ومعالجات للفجوة التنموية بين مناطق الساحل والداخل التونسي.

وفي هذا السيناريو ستعمل المؤسسات الانتقالية على: تخفيض احتمالات السلوك العنفي عبر ضبط أداء الجهاز الأمني وآليات تعامله مع الاحتجاجات الطارئة؛ السعي إلى دمج الحركات العنفية "المتشددة" في العملية السياسية وتمكينها من ممارسة اعتقادها عبر صناديق الاقتراع وتأثيم العنف بكافة أشكاله، خاصة تلك الهادفة تحقيق مكتسبات تتجاوز شرعية الأغلبية؛ وبناء "العدالة الانتقالية" عبر معالجة رواسب الماضي، وتوفير الضمانات لعدم تكرار التجارب القاسية في المستقبل، بما يمكن الضحية من حقه بالوسائل القانونية، ويردع محاولات تكرار الانتهاك (زيادة، 2011).

ويفترض السيناريو أن المؤسسة العسكرية ستحافظ على حياديتها، ودورها الوظيفي في الدولة كحامية للديمقراطية التونسية، وخاضعة للسلطة المدنية المنتخبة، وتنفيذ إرادتها في حماية حدود الدولة من مسببات الاضطراب الداخلي (كعمليات نقل السلاح عبر الحدود، وممرات الجماعات المتشددة).

تتوفر في تونس الظروف المواتية لحضور هذا السيناريو بقوة، مع ارتهانه إلى العامل الزمني لتحقيق درجات صراعية دنيا، خاصة في ظل طبيعة وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات الانتقالية في تحقيقه.

### 3-1-2 سيناريو استعادة الاستبداد بتكريس الانتقالية:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض حدوث انقسام حاد في البنية السياسية، يؤدي إلى إخفاق الإجراءات الانتقالية المتخذة في تونس منذ رحيل ابن علي، وإعادة التأسيس لمرحلة انتقالية مجدداً، تتكرس كحالة متكررة، لفترة زمنية طويلة، نتيجة إخفاق الفرقاء السياسيين في تجاوز السلطوية،

الراسخة فكراً وسلوكاً، وعجز مؤسسات الدولة عن استيعاب عمليات التغيير، بتوليد مقاومة مضادة لها، تعيد إنتاج حالة من الاستبداد غير المستقر.

ويفترض هذا السيناريو صعود "شرعية الشارع" في المشهد الداخلي، بشكل متكرر، ومرتهن بإخفاق الفاعلين في تجاوز لحظة التحول الانتقالي إلى الديمقراطية، لحسم المرحلة القائمة والبدء بأخرى جديدة، ضمن حلقة مفرغة تتولى الشرعية الثورية عملية تجديدها، دون ضرورة أن تكون هذه الشرعية جامعة لكل أطياف ومكونات الشعب التونسي.

ويشكل الاستقطاب العميق عاملاً مهماً لتحقق هذا السيناريو، إذ يبلغ أحد الأطراف فيه حداً من التصعيد الراديكالي، فيما الآخر يعجز عن تقديم تنازل "مصيري"، فتفشل "الانتقالية التفاوضية" في تحقيق الحد الأدنى اللازم لاستمرار التقدم نحو الديمقراطية، وهنا يستعيد الجمهور دوره في امتلاك زمام المبادرة نتيجة لـ: توظيف سياسي من أحد طرفي الاستقطاب (كالتوظيف الذي رافق اغتيال المعارضين بلعيد والبراهيمي)؛ تحرك طرف ثالث (الاتحاد العام للشغل مثلاً)، أو نتيجة لاستمرار حالة التردي الاقتصادي (التظاهرات الاحتجاجية القطاعية).

تلعب الجماعات السلفية دوراً مرشحاً للتصاعد في هذا السيناريو، سواء عبر التحالف مع التيار الإسلامي، عند المواجهة مع التيار العلماني، أو عبر استغلال حالة عدم الاستقرار الناشئة في تنفيذ أعمال عنفية، قد تساهم الأوضاع في جوار تونس (ليبيا والجزائر) في رفع حدتها، عبر تمرير السلاح والعناصر "المتشددة".

الجيش التونسي سيكون مؤثراً – في هذا السيناريو – ضمن حسابات مرتبطة بتوفر الكتلة الحاسمة أو الحرجة لعملية التغيير، مكرراً دوره في "حسم الثورة"، حفاظاً على استمرارية الدولة وعدم تفككها؛ فيما سيكون للعامل الخارجي دوراً فاعلاً، سواء بالتدخل لصالح إفشال العملية الانتقالية،

واستعادة السلطة ضمن صيغة استبدادية جديدة (تكرار التدخل الخارجي في الثورة المصرية)، أو محاولة المساهمة في تجاوز مآزق المرحلة، والعمل على تأمين الانتقال الديمقراطي.

تتوفر عوامل عديد تجعل هذا السيناريو مستبعداً مرحلياً، وهي ذات العوامل التي تعزز من مكانة السيناريو الأول، وبافتراض الرشد والعقلانية في النخب السياسية، إضافة إلى مسعى التونسيين لانجاز التحول الديمقراطي بغية تحسين الأداء الاقتصادي، الذي سيتأثر عميقاً حال تحقق هذا السيناريو.

**3-2 مصر: العسكر والإخوان والتأسيس للمستقبل:**

يشكل تسليم حسني مبارك السلطة إلى المؤسسة العسكرية قضية محورية في الثورة المصرية، إذ أظهر أن السلطة المدنية كانت بمثابة "العهدة" لدى مبارك، وحين وجب رحيله أو تنحيه أو تنحيته، أعاد السلطة إلى واهبها، وهو هنا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، دون أدنى اعتبار للشعب، الذي يعتبر مصدر السلطات كلها، وكذلك دون أية حسابات لمدى دستورية الخطوة الرئاسية، التي ظلت بعيدة عن التشكيك لما حظي به الجيش – آنذاك – من تقدير مختلف القوى السياسية.

تَسلُم المؤسسة العسكرية للسلطة أعاد صياغة جوهر المرحلة الانتقالية في مصر، فبدلاً من بدء الانتقال من أسفل الهرم (Transition from Below)، عبر إرساء قوى الشارع لقواعد عملية التغيير، أو إسنادها إلى المنظومة الدستورية السائدة؛ تولى المجلس العسكري العملية برمتها، ليصير الانتقال من أعلى الهرم (Transition from Above)، وهو الانتقال الذي يُصاغ وفق هندسة يقودها جناح في النخبة الحاكمة (نخبة عهد مبارك)، وفي الحالة المصرية شكلت المؤسسة

العسكرية الجزء الظاهر منه، بينما الدولة العميقة الجزء الآخر؛ وبحكم الحالة الثورية المُنتجة لعملية التغيير، اضطرت المؤسسة العسكرية، رغم إمساكها بزمام العملية برمتها، إلى إضفاء طابع تفاوضي "محدود" على عملية الانتقال، بمشاركة منتقاه للقوى الفاعلة؛ وتظهر تجليات جوهر الانتقال عبر:

1- اتخاذ المجلس العسكري سلسلة قرارات غداة تسلمه السلطة، تضمنت: تعليق العمل بالدستور، تحديد 6 أشهر كمرحلة انتقالية؛ حل غرفتي البرلمان (الشعب والشورى)؛ تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير الأعمال؛ والوعد بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية...، دون التفاوض مع أي من القوى السياسية.

2- تشكيل لجنة تعديل مواد الدستور بإشراك ممثل لحركة جماعة الإخوان المسلمين دون غيرها من القوى السياسية، ضمن تفاهمات ثنائية، ضَمِنت للمجلس العسكري تمرير الاستفتاء الشعبي على المواد المعدلة رغماً عن معارضة كافة القوى الأخرى، وفي مرحلة لاحقة قفز المجلس عن التعديلات بإعلان دستوري تضمن 53 مادة لم يستفتى الشعب بشأنها ولم يتشاور حولها مع القوى السياسية كافة.

3- التفاهم الثنائي بين المجلس العسكري والإخوان حول الاستفتاء، ترتب عليه تفاهم آخر بشأن موعد إجراء الانتخابات، إذ استعجل المجلس والجماعة إجراءها، في مقابل دعوة القوى السياسية الأخرى كافة إلى التمهل لحين استعداد البنية المصرية، وهو ما توج بفوز حركة جماعة الإخوان المسلمين بالأغلبية في غرفتي البرلمان ومن ثم الرئاسة.

ورغم ذلك، لم تخل العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومختلف القوى من لقاءات تشاورية، دون أن يلتزم المجلس العسكري بمبدأ المشاركة أو الانتقال التفاوضي مع القوى السياسية.

تفاهمات المؤسسة العسكرية والإخوان المسلمين ارتكزت على قوة كلا الطرفين وقدراتهما التنظيمية، إضافة إلى حاجة كل منهما للسير بالعملية الانتقالية (الضغوط على العسكر لتسليم السلطة إلى مدنيين، واستعجال الإخوان الانتقال إلى السلطة وممارسة الحكم)، في مقابل ضعف البُنى والحضور الشعبي للقوى الأخرى، باستثناء الحركة السلفية، ممثلة بتحالف حزب النور، التي حققت مكاسب انتخابية لم تكن متوقعة، بعد تحول مهم في موقفها من المشاركة السياسية، وتحديداً وسط الجماعات السلفية في القاهرة والإسكندرية.

شهدت المرحلة الانتقالية نوعين من الاستقطاب الداخلي، وأيضاً شكلين لتوزيع القوة بين الفاعلين، وهما:

1- استقطاب قوامه "العسكر والإخوان" في مواجهة "القوى السياسية الأخرى"، ميزان القوة فيه محسوم بشكل كامل لصالح الطرف الأول، وتشكل مع بدء العملية الانتقالية وانتهى بفوز الإسلاميين بالأغلبية في غرفتي البرلمان، وجاءت تعبيراته عبر الحملات الإعلامية والاحتكام إلى الشارع.

2- استقطاب قوامه "العسكر والقوى العلمانية" في مواجهة حركة جماعة الإخوان المسلمين، وتشكل في الانتخابات الرئاسية المصرية، التي فاز بها مرشح الجماعة بفارق ضئيل، وميزان القوى فيه متقارب شعبياً بين الطرفين مع أفضلية لصالح الأول، لتوفر القوة العسكرية، وجاءت تعبيراته عبر انقسام شعبي حاد ظهر بحملة "تمرد"، توّج بإنقلاب عسكري على حكم مرسي، أعقبه بدء مرحلة انتقالية جديدة.

تبدل تحالفات المؤسسة العسكرية جاء كنتيجة لعدة عوامل، لعل من أهمها تنامي الخلافات السياسية مع الإسلاميين حول تحديد الدوائر الانتخابية، ودور المؤسسة العسكرية السياسي،

ومرجعتها في هيكل السلطة، إضافة إلى الموروث السابق للعلاقة بين الجانبين، الذي لم يتضمن علاقات ايجابية على مدى سنوات حظر الجماعة.

في نوعي الاستقطاب، ظلت المؤسسة العسكرية المحور الرئيس، ولمجموعة من العوامل (النفوذ الاقتصادي، القدرات التنظيمية، الدعم الإقليمي، الروابط الدولية، الامتداد الشعبي المرتبط بالتشغيل في المؤسسة وأذرعها الاقتصادية،..)، ستظل صاحبة تأثير عميق في مجريات العملية الانتقالية على المدى الزمني المتوسط، دون أن يعني ذلك عدم العودة إلى الثكنات، أو إدامة وضعية "الانقلاب العسكري"؛ وهو ما يبرر لجوءها إلى صياغة بنية الاستقطاب "التحالفي" مع القوى العلمانية، وتوفر البيئة الرافعة لاستقطاب "حليف" إسلامي، يتمثل في القوى السلفية، دون أن يعني ذلك الالتزام بوجهتها، بقدر ما يحقق التعويض عن فقدان حركة جماعة الإخوان المسلمين، التي باتت في خصومة عميقة مع المؤسسة العسكرية.

في موازاة ذلك، حركة جماعة الإخوان المسلمين تشكل قطباً رئيسياً في الاستقطاب، ومكوّناً مهماً في البنية المصرية، وهي مؤهلة للعب دور مؤثر في مجريات العملية الانتقالية، بيد أنه سيكون متأثراً إلى حدٍ بعيد بعاملين:

1- مدى قدرة المراتب التنظيمية في الجماعة على معالجة الفراغ القيادي في الهرم الإخواني، الناجم عن الملاحقات الأمنية ما بعد الانقلاب العسكري، وطريقة معالجة هذا الفراغ، سواء بـ "دمقرطة" الهيكل التنظيمي بما يمكنه من تجاوز تأثيرات الضربات الأمنية وتسوية الصراع الداخلي بين الأجيال الإخوانية، أو عبر إدامة الآليات التقليدية المتبعة في اختيار القيادة.

2- كيفية استيعاب الحركة للضربة التي تلقتها، وقدرتها على إكمال سلمية النهج السياسي أو التحول إلى العنف، خاصة مع تأثر هذا بالغياب القسري للقيادة، التي تشكل الموجه لسلوك القواعد التنظيمية.

تفاعل القوى المصرية يدور ضمن بيئة تحكمها اعتبارات عدة، بعضها يشكل رافعة للاستقرار، كمتانة الوطنية المصرية، التي تشكل هوية 61.6% من الشباب[1]، وتماسك المؤسسة العسكرية (رغم تأثرها السلبي في إعادة المرحلة الانتقالية إلى بدايتها)، وترسخ مؤسسات المجتمع المدني؛ وأخرى تشكل تحدياً للاستقرار، كالمشكلات الاقتصادية، وسوء التوزيع التنموي، والإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي، وفقدان الضوابط اللازمة لإقامة العدالة الانتقالية، والهشاشة المؤسسة للدولة وفراغها من المضمون القادر على إدامتها في الأزمات، فضلاً عن العامل الخارجي وتأثيره المباشر في الاستقرار؛ وهو ما يؤسس لسيناريوهين اثنين للمستقبل الصراعي في مصر:

### 3-2-1 سيناريو جمهورية العسكر الخامسة:

يستند هذا السيناريو إلى اعتبار أن "المرحلة الانتقالية الثانية" (ما بعد الانقلاب) ستقود إلى نشأة جمهورية العسكر الخامسة[2] في مصر، بفوز شخصية عسكرية في أول انتخابات تنافسية ستشهدها البلاد بعد الانقلاب العسكري على حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وفي ظل بقاء المؤسسة العسكرية قيمياً على ذات العقيدة، ومتماسكة على مختلف المستويات مؤسسياً (اختل هذا

[1] للمزيد مراجعة "استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي"، مصدر سابق.

[2] شهدت مصر، منذ سقوط الملكية على أيدي حركة الضباط الأحرار عام 1952، أربعة جمهوريات عسكرية، تراس الأولى محمد نجيب، والثانية جمال عبد الناصر، والثالثة أنور السادات، والرابعة حسني مبارك، والرؤساء الأربعة ينتسبون إلى القوات المسلحة المصرية.

التماسك في ثورة يناير، إذ أعلنت مجموعة "ضباط 20 نوفمبر" وقوفها مع الثورة دون العودة إلى قيادتها، في تمرد صريح، أثار قلق كبار الضباط، وكان واضحاً للنخبة العسكرية أن مرؤوسيها لا يمكن توظيفهم ضد الشعب المصري (Bou Nassif, 2012)).

ويفترض هذا السيناريو نجاح المرحلة الانتقالية في الوصول إلى الانتخابات العامة، البرلمانية والرئاسية، بالتزامن مع استمرار الانقسام السياسي في مصر، كما هو عند الانقلاب العسكري، الذي يقف على أحد طرفيه المؤسسة العسكرية والتيارات العلمانية، وفي مقابله حركة جماعة الإخوان المسلمين.

ويتوقع السيناريو تكرار المؤسسة العسكرية لتجربة خوض أحد قادتها غمار الانتخابات (كتجربة ترشيح الفريق أحمد شفيق في انتخابات 2012) بترشيح شخصية عسكرية لموقع الرئيس(على الأرجح قائد القوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي)، يكون قادراً على حسمها لصالحه، وهو التوقع الممكن في ظل غياب شخصيات سياسية وازنة وقادرة على حشد الجمهور انتخابياً لصالحها، خاصة مع الغياب المتوقع للإخوان، اللذين لا يعترفون بنتائج الانقلاب.

دور القوى العلمانية – في هذا السيناريو – يتوقع أن يكون تجميلياً، بحكم تعددها وعوامل افتراقها الكثيرة، وغياب فرص توحدها لطبيعة الزعامة في أوساطها القيادية، وضعف بناها التنظيمية، وكذلك عدم قدرتها على التواصل مع القاعدة الشعبية، وهو ما ينعكس – سلباً – على قدرتها خوض غمار المنافسة الانتخابية بشكل مؤثر.

أما القوى السلفية، بقيادة حزب النور، فهي مرشحة لتحقيق مزيد من النفوذ، دون أن يخل ذلك بميزان القوة، وستعتبر مفضلة لدى المؤسسة العسكرية، لحاجة الأخيرة إلى وجوه إسلامية تعوض غياب "الإخوان" القسري عن المشهد الانتخابي.

ويفترض هذا السيناريو عدم تحقيق أي خطوات باتجاه بناء "العدالة الانتقالية"، وتؤشر على ذلك الخطوات الأولى المتخذة حيال مسؤولي نظام حسني مبارك، واستمرار الحالة الإقصائية لحركة الإخوان المسلمين رسمياً عبر الأدوات والمعالجات الأمنية؛ ما يعني أن الخصومة مع النظام السياسي ستظل قائمة، ومرشحة للتفاقم، مع تنامي فرص الأعمال الاحتجاجية أو العنفية، خاصة في ظل صدور أحكام إدانة بحق الرئيس المعزول محمد مرسي.

ويشكل البعد الاقتصادي عاملاً مهماً في الحالة الصراعية، وفق هذا السيناريو، خاصة وأنه لا يزال يشكل رأس اهتمامات المصريين، فيما لا تمتلك أي من الأطراف رؤية واضحة وبرنامج متكامل لحل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، كما أن تسلم العسكر للسلطة يعني استمرار الامتيازات الاستثنائية التي تحظى بها المؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش، والتي تشكل معيقاً أساسياً لتطور القطاع الخاص؛ بينما تتزايد مخاطر أزمة "الركود التضخمي"، الناجمة عن مزيج من التضخم وانعدام النمو، ففي عام 2012 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2%، وهي نسبة بالكاد تتجاوز النمو السكاني في البلاد (Sharp, 2013)، هذا بالإضافة إلى احتمالية استمرار حجب المعونات الخارجية في المرحلة الانتقالية الثانية.

ويُستبعد وفق هذا السيناريو نشأة مؤسسات لإرساء الديمقراطية، وكذلك من غير المرجح أن تكرار تجربة نظام حسني مبارك؛ إلا أنه سيقترب منها بـ "ديمقراطية شكلية"، وهو ما سيعيد حسابات القطاع الأوسع من المصريين، سواء المشاركين في ثورة يناير أو في حركة "تمرد" أو أولئك من "حزب الكنبة"، وفق التسمية الدارجة لـ "ملتزمي الصمت".

تتوفر في مصر الظروف المواتية لحضور هذا السيناريو بقوة، رغم ما قد يشكله العامل الخارجي من ضغوط، لكنها ستظل في إطار الحفاظ على مصالحه الإستراتيجية في مصر والإقليم،

وتظل قدرة النظام الحفاظ على الاستقرار رهن التحديات، ومدى قدرة العسكر على إقناع الجمهور بأن تغييراً حدث، وهو منجز ثورة يناير، لذا تظل جذوة الصراع مشتعلة.

**3-2-2 سيناريو "تمدين" العسكرة والتحول الديمقراطي البطيء:**

يستند هذا السيناريو إلى افتراض عقلانية القادة العسكريين، وإدراكهم أن "مصر الثورة" مغايرة لتلك التي كانت في عهد حسني مبارك، وكذلك تقديرهم لحجم التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكامنة في الدولة، التي تتراجع – أمامها – فرص تقديم ما يقنع المصريين بجدوى حكم المؤسسة العسكرية للبلاد.

الافتراض الأساسي في هذا السيناريو، أن المؤسسة العسكرية ستدير المرحلة الانتقالية الثانية وصولاً إلى الانتخابات بشقيها البرلماني والرئاسي، دون أن تخوض الانتخابات الرئاسية بمرشح من المؤسسة العسكرية، والدفع باتجاه مرشح من التيار العلماني، يحظى بقبول محلي وخارجي، مع احتفاظها – المطلق – بإحكام قبضتها على مفاصل الدولة، وإبقاء المؤسسة العسكرية بمعزل عن تدخل السلطة السياسية.

تنسحب المؤسسة العسكرية، في هذا السيناريو، من ظاهر المشهد السياسي، مع بقائها متأهبة للتدخل في أي لحظة تشكل تهديداً لمصالحها، وفي نفس الوقت يحقق المطالبات بتشكيل سلطة مدنية، شرعيتها مستمدة من صناديق الاقتراع، وينهي الضغط والانتقادات المتواصلة لبقاء العسكر في الحكم، إضافة إلى استجابته الشكلية للضغوط الخارجية، وبالتالي عودة المعونات التي عُلّقت في إثر الانقلاب العسكري.

يديم هذا السيناريو الصراع المدني – العسكري، بشقه الناعم، لفترة زمنية طويلة نسبياً، تترسخ خلالها تدريجياً، وعلى فترة زمنية طويلة، البنية الديمقراطية، قيمياً ومؤسسياً، ما يهيئ لبدء بناء نظام ديمقراطي حقيقي، وهو ما سيكون رهناً بنجاعة السياسات الحكومية في مختلف الأبعاد.

يقترب شكل الحكم الناشئ، فيما يتصل بالعلاقة مع المؤسسة العسكرية، من النموذج التركي في بناء الديمقراطية، مع وجود فارقين أساسيين:

1- المؤسسة العسكرية المصرية لا تدافع عن قيم العلمانية كما هي نظيرتها التركية، بل عن نفوذها ومصالحها.

2- وجود التيار العلماني بديلاً عن الإسلاميين في المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي، ومهادنته للمؤسسة العسكرية.

وتظهر التجارب العالمية أن العمل الدؤوب على ترسيخ قيم الديمقراطية ومؤسساتها، إلى جانب تحقيق نجاحات على مستوى إعادة هيكلة المؤسسات السياسية، ونمو اقتصادي مناسب، من شأنها تعزيز فرص إخضاع المؤسسة العسكرية للدولة المدنية (Miller, 2012)، خاصة إذا استطاعت السلطة الجديدة إعادة توليد اللحظة التاريخية لِلُحمَة الشعبية، التي تحققت خلال ثورة يناير، وهو ما يستدعي شكلاً من صيغ "العدالة الانتقالية" لا يثير العسكر، خاصة وأن رموز المؤسسة العسكرية مهددة بالملاحقة القضائية لارتباطها باتخاذ قرارات أدت إلى مقتل المئات في ميدان رابعة العدوية وغيره من أحداث عنف، وتعتبر تجربة التحول الديمقراطي في تشيلي نموذجاً ممكن التطبيق في مصر، إذ ستواجه السلطة الناشئة قيوداً لحماية مصالح الجيش، التي لزم – لإزالتها تماما في تشيلي – 25 عاماً بعد بدء التحول.

لكن فرص تحقق هذا السيناريو تظل محدودة في مقابل السيناريو الأول، خاصة أن المؤسسة العسكرية المصرية، وعلى نحو 61 عاماً، ظلت مصنعاً للقيادات على مختلف المستويات، ومغادرتها لإستراتيجيتها يعني أن تحولاً جذرياً حدث في أوساط النخبة العسكرية، وهو ما لم تظهره مجريات الأداء، باستثناء تعقل النخبة لأثر ثورة يناير الشعبية.

وينطوي هذا السيناريو على خطورة كبيرة، خاصة انه يستند إلى عملية تحول طويلة نسبيا وغير متناسقة، وجزء مهم منها رهن بتمريره بموافقة المؤسسة العسكرية، ما سيقود نحو نتائج مفتوحة، لكنه يظل المفضل في بيئة صراعية قابلة للانفجار، ومقارنة بالسيناريو الأول فان منتج هذا السيناريو النهائي لن يتجاز صيغة من التحالف بين النخب الاستبدادية القديمة والجديدة.

### 3-3 ليبيا: حضور الفدرالي وهشاشة الأمني والسياسي:

تداهم ليبيا أسئلة عميقة، مغايرة لنظيرتها التي طرقت أبواب التونسيين والمصريين في أعقاب تغيير القيادة السياسية؛ إذ كشفت الثورة حجم ما أفناه نظام العقيد معمر القذافي، في دولة بالكاد تحتفظ ببعض الملامح الدولاتية، التي يمارسها المؤتمر الوطني العام في ظل تعقيدات كبرى، تتجاوز تعقيدات المراحل الانتقالية التقليدية.

بعد نحو عامين على مقتل القذافي لا يزال الحديث عن دولة ليبية موحدة، ونظام سياسي مكتمل، بعيد المنال، وفي ذات الوقت يعجز المؤتمر الوطني العام عن بناء الهوية الوطنية والدولة، خاصة في ظل ورثته الثقيلة، التي خلفها له المجلس الانتقالي؛ فتطور المرحلة الانتقالية، عبر إجراء الانتخابات، لم يكن أكثر من تقدم شكلي لحالة الانتقال، إذ لا زالت أسئلة الكيانية تطرح بقوة، ما ينسحب على شكل النظام السياسي المقبل ووحدة الدولة؛ فيما المليشيات المسلحة لا تزال

المعيار الأساس للغلبة السياسية، خاصة في ظل جنينية المؤسسة العسكرية والأمنية وعجزها عن توفير الأمن، فضلاً عن غياب الرؤية القيمية لبُناها، وكذلك تجذّر المفهوم "المليشيوي" في الوجدان الشعبي المستمد من عهد القذافي؛ وفي ظل غياب المجتمع المسيس ومؤسساته الحزبية والمدنية تظل القبلية والجهوية عوامل حاسمة في الحراك الاجتماعي – السياسي الليبي، وتطل في مختلف عمليات وإجراءات المؤتمر الوطني.

مكونات المؤتمر الوطني العام تعتبر – أيضاً – واحداً من التحديات، ففي حين ضم قوى الثورة إلى جانب مسؤولين من النظام السابق، بما يشمل مقربين من القذافي وأعضاء في الأجهزة الأمنية، إلا أنه منقسم على نفسه، قبلياً ومناطقياً، وهو ما يجد تعبيراته في التزام أعضاءه، بما في ذلك النخبة التكنوقراطية، بالهياكل القبلية والمناطقية، بينما يشكل قوامه الحالي عقبة حقيقية أمام خطوة كإقامة "العدالة الانتقالية"، التي يعوّل عليها كثيراً، ليس في محاسبة مجرمي النظام السابق فحسب، بل في تشكيل رادع أمام الساعين إلى السلطة عبر الوسائل العنفية.

ويشكل تنامي أعمال العنف الداخلي، سواء عنف المليشيات أو عنف الجماعات المتشددة، تهديداً حقيقياً لمجريات المرحلة الانتقالية، خاصة في ظل القصور المعلوماتي لدى الجهاز الرسمي حول طبيعة الجماعات المسلحة ونوعية تسليحها وتمويلها وأهدافها، فضلا عن طبيعة علاقاتها البينية وبأطر تنظيمية إقليمية أو دولية؛ هذا فضلاً عن مدى تأثيرها على قرارات المؤسسة السياسية، إذ لجأت مراراً إلى محاصرة المؤتمر الوطني لانتزاع قرارات سياسية أو تشريعية لصالحها، وفي إحداها لم تسمح لأعضاءه بمغادرة مبناه إلا بعد الموافقة على سن قانون العزل السياسي، الذي شكل عامل تأزيم في بنية النخبة الليبية، وكذلك اختطاف رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان (10 أكتوبر/تشرين أول 2013).

واحدة من التحديات الأساسية في الدولة الليبية غياب الجهاز البيروقراطي تماماً، وبالتالي عجز نويّات الجهاز الإداري الناشئ عن تقديم رؤى تساهم في بناء بيروقراطية مستقرة ورافعة للحظة العبور نحو الديمقراطية؛ إضافة إلى عدم وجود إرث مؤسسي، من عهد القذافي، يمكن الارتكان إليه في عملية استمرار البناء القائم أو المستحدث.

تشهد ليبيا نوعين من الاستقطاب – غير الناضج – ظهرت مع بدء المرحلة الانتقالية، يمكن تصنيفها – رغم تداخلها – وفق الآتي:

1- استقطاب ديني – علماني، تميل فيه الكفة لصالح الديني (الإسلاميين) بحكم تأثير مفاهيم "الدين الشعبوي"، وبدائية البنية الاجتماعية، والجذور الممتدة للحركة الإسلامية (رغم كل ما تعرضت له خلال عهد القذافي)، وهو ما يمكن تلمسه عبر الصيغة التي يعبر فيها الوسط الشبابي عن انتماءه الهوياتي (72.7% مسلم، 22.8% ليبي، 2.8% عربي)[1].

2- استقطاب مناطقي برعاية قبلية، شرقي (إقليم برقة) وغربي (إقليم طرابلس) وجنوبي (إقليم فزان)، يستند إلى التهميش الطويل، رغم وفرة الموارد في الإقليمين الشرقي والجنوبي، لصالح الغربي، وهو ما دفع العديد من القوى للبحث عن صيغ فدرالية لشكل ليبيا المستقبل، وتتنامى الدعوات الفيدرالية بشكل متسارع.

وتقع الحالة الليبية ضمن فئة نماذج الانتقال عبر التدخل العسكري الخارجي، وفي غالب التجارب يرتبط هذا النمط بـ: رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي حقيقي داخل النظام، وعجز قوى المعارضة عن تحديه والإطاحته به لضعفها وهشاشتها، وهو ما توفر في الحالة الليبية؛ ويلاحظ في جميع التجارب أن إقامة نظام ديمقراطي لا تكون هدفاً رئيسياً للتدخل الخارجي،

[1] للمزيد مراجعة "استطلاع رأي الشباب في ثورات الربيع العربي"، مصدر سابق.

بقدر ما هو غطاء لأهداف أخرى (Beetham, 2009)، وهو ما يفتح المجال واسعاً للتساؤل حول أثر التدخل الخارجي على مستقبل التحول الديمقراطي في ليبيا، الذي لا يشي – حتى الآن – بتحقيقه تقدماً، حاله حال العديد من تجارب التدخل الخارجي التي أخفقت في بناء الديمقراطية في الدول المستهدفة (Merkel, 2008).

ويشكل النفط، وهو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي عاد إلى العمل بكامل طاقته (وفق ما كان معمولاً به في عهد القذافي)، عاملاً مهماً في مستقبل ليبيا، فالعديد من النظريات اعتبرت أن عامل الثروات الطبيعية شكّل – على الدوام – واحداً من الأسباب المعيقة لتقدم المنطقة العربية نحو الديمقراطية، إذ تعود إيرادات النفط إلى الدولة، بما يمكن النظام السياسي – عبر إقامة اقتصاد ريعي وتوزيع المساعدات والرِشا على معارضيه المحتملين وبناء جهاز أمني قمعي – من تعزيز تسلطه، فضلاً عن الدور السلبي للعامل الخارجي حيال الحكم الاستبدادي المتمتع بالنفط.

السياقات الليبية تؤشر على مستقبل صراعي مفتوح على كافة الخيارات، رغم أن الفوز بترسيخ الديمقراطية ليس محتملاً، ويمكن اجمالها من سيناريوهين اثنين:

### 3-3-1 سيناريو النظام الهجين (المستقر أو المضطرب):

يستند هذا السيناريو إلى 3 افتراضات أساسية، الأول: ديمومة الحالة المليشيوية وتعزيز توظيف النخب السياسية لها في إطار صراعها مع منافسيها السياسيين؛ والثاني: النظر الى الثروات الطبيعية (النفط)، والسيطرة على العوائد المتأتية منها، كعامل محفز لصراع النخب، وليس رافعة للتنمية على المستوى الوطني؛ والثالث: استمرار جمود المرحلة الانتقالية لفترة زمنية طويلة، تظهر عجز البنية الانتقالية عن تحقيق أي تقدم للبدء في عملية التحول الديمقراطي الحقيقي.

يفترض هذا السيناريو أن الأطراف السياسية ستفشل في عبور المرحلة الانتقالية إلى التحول الديمقراطي، لعوامل عديدة، من بينها الغياب الكامل للثقافة الديمقراطية، وفقدان الحاجة المصلحية لإدارة الاختلاف بأدوات سلمية، فضلا عن تأثير النزعة السلطوية على طريقة تحرك الفاعلين؛ هذا الفشل سيقود الأطراف نحو السعي للسيطرة على الثروات الطبيعية (النفط)، باعتبارها عنصراً حاسماً في قدرتها على بناء نظام سلطوي مستقر، خاصة لما تشكله عوائدها من أهمية لإدامة سلطتها في دولة بحاجة إلى عمليات بناء واسعة.

ويتوقع السيناريو أن يؤدي صراع الفرقاء، السياسيين والمليشيويين، إلى موجة اضطراب وعنف، تسفر عن أحد أمرين:

1- حسم أحد الأطراف للصراع لصالحه بشكل نهائي، مدعوماً بتدخل خارجي، يقود إلى بناء نظام هجين مستقر (استبدادي مع انتخابات شكلية)، أقرب إلى النظام الذي كان سائداً في عهد القذافي، مع بعض الإجراءات الديمقراطية الشكلية لإضفاء الشرعية الشعبية عليه، ويتضمن توظيفاً للثروة في تثبيت النظام الناشئ، سواء عبر عمليات تنموية للمناطق المهمشة، أو عبر إحياء النظام الأمني الريعي، المستند إلى مرجعية قيمية مستمد جزء منها من النظام السابق.

2- توصل الأطراف المتصارعة إلى نتيجة مفادها استحالة حسم الصراع لصالح أي منها، واضطرارها إلى التوصل لتفاهم قسري على تقاسم السلطة والثروة معاً، وفي إطار نظام استبدادي تشاركي غير مستقر، يعتمد استمراره على مدى قبول أطرافه بقواعد تقاسم السلطة و/أو الثروة، ومدى حفاظها على توازن القوة فيما بينها.

ويفترض هذا السيناريو أن العامل الخارجي، بتدخله أو التزامه الحياد، سيكون عاملاً أساسياً لحسم الصراع بين الفرقاء؛ واستنادا لمعطيات الواقع فإن التدخل الخارجي سيكون الحاسم في الصراع السلطوي بين الفرقاء الليبيين.

ويستبعد السيناريو أن يتوصل الفرقاء الليبيين إلى تفاهم، ضمن أية جهود دولية تبذل لتنظيم اتفاق فيما بينها وفق النموذج اللبناني (اتفاق الطائف)، لتجاوز المرحلة الانتقالية، استنادا إلى الثقافة السياسية السائدة، المتأثرة إلى حد بعيد بالمرجعيات القيمية للاستبداد، وكذلك الأهداف المتباينة والمصالح المتضاربة بين الفرقاء.

ويحضر هذا السيناريو بقوة في ظل الجمود الذي يكتنف المرحلة الانتقالية في ليبيا، وعجز الحكومة، المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام المنتخب، من إحداث أية تغييرات في الوضع القائم، سواء لجهة توحيد السلاح، أو إعادة بناء الوطنية الليبية، أو إرساء المؤسسات الانتقالية اللازمة، أو إعادة تشكيل المنظومة الاجتماعية بما يمكن السلطات من أداء دورها، فضلاً عما تشكله قوى الشد العكسي من ضغوط هائلة على مجريات العملية السياسية في البلاد.

### 3-3-2 سيناريو التفكيك – الفيدرالية:

تعتبر العودة عن ليبيا الموحدة، لصالح كيانات فيدرالية ثلاث، أو أكثر، واحداً من الخيارات المطروقة على مستويات نخبوية وشعبية واسعة النطاق، وهي تستند إلى سلوك احتجاجي، أكثر منه إلى رؤية ناضجة، ينظر إلى التفكيك باعتباره مقدمة تأسيسية لنظام ديمقراطي يستجيب لاحتياجات مكونه الإنساني.

يستند هذا السيناريو إلى ثلاث نقاط محورية في المشهد السياسي الليبي، الأولى: إخفاق السلطة الانتقالية في تحقيق أي تقدم في المرحلة الانتقالية، وعجزها أمام طبيعة الانقسامات والتباينات عن استعادة "هيبة الدولة"، وبما يقنع الجمهور بأن ثمة ما يؤسس لانتقال ديمقراطي يستجيب لاشتراطات الغد، آمالاً وتحديات؛ والثانية: رسوخ التفكيك في الوجدان الشعبي بدلالاته المستمدة من مرحلة الاستقلال وما قبلها، وهو ما عجز النظامين السنوسي والقذافي عن معالجته بإرساء هوية وطنية جامعة لليبيين، وظهر بعد مقتل القذافي بإعلان نخب إقليم برقة (الشرقي) إقليماً مستقلاً في إطار دولة فيدرالية، والبدء بتأسيس جيش وقوات أمنية له، وتنامي دعوات مشابهة في إقليم فزان (الجنوبي)؛ والثالثة: التجربة المريرة من التهميش الاقتصادي والسياسي والتنموي، الذي مارسه – كحالة عقابية – نظام القذافي، وترتب عليه احساس عميق بالمظلومية التاريخية، إذ يسهم إقليم برقة بنحو ثلثي إنتاج النفط في ليبيا، فيما لا ينعكس ذلك على الإقليم، وكذلك الأمر في إقليم فرزان.

السلوك الاحتجاجي لنخب الفيدرالية يعكس نضجاً ناقصاً لرؤيتها؛ ففي ليبيا دولة تنتقل من الوحدة إلى الفيدرالية، وبالتالي تسير في سياق تفكيكي، يندفع نحو مزيد من التفكيك الانفصالي (كونفدرالي مثلاً أو دويلات مستقلة)، وهو على غير الانتقال من كيانات مستقلة إلى صيغ وحدوية (كونفدرالية أو فيدرالية أو دولة موحدة)؛ وبالتالي يظهر هذا السلوك في سياقه الاحتجاجي، والمتأثر بالواقع الانتقالي للدولة والماضي السلبي، إلا أنه يقدم حلولاً لمشكلات الفوضى والعجز الانتقالي، ويسجل تنامي شعبي لصالحه، وإذا قدّر لإقليم برقة بالسير قدماً، وسجل نجاحا في فيدراليته، فإنه سيكون تجربة تحتدا في مناطق ليبية أخرى.

ورغم التطمينات، التي تقدمها النخب الفيدرالية لدعاة الدولة الديمقراطية الموحدة، والمتمثلة في رضوخ الأقاليم الفدرالية لحكومة مركزية قوية، إلا أنها تجد رفضا شديداً من إقليم طرابلس

(الغربي) الفقير بموارده والغني بحصة الأسد من العوائد النفطية، والذي يضم نحو 50% من إجمالي عدد السكان، إضافة إلى رفض العديد من سكان الاقاليم الساعية إلى الفيدرالية أنفسهم.

ويظل هذا السيناريو حاضراً بقوة أيضاً في الحالة الليبية، جنباً إلى جنب مع السيناريو الأول، وتستشعر ذلك نخب المرحلة الانتقالية، التي سارع – أخيراً – إلى إعلان بنغازي (عاصمة برقة) عاصمة اقتصادية لليبيا، وفي المحصلة سيظل تحقق أي من هاذين السيناريوهين رهن بالأحداث الجارية.

**3-4 اليمن: تطبيقات المبادرة وتجذير التنافس في مواجهة الصراع:**

تظهر الثورة اليمنية وكأنها قُدّت من سياقات مغرقة في الخصوصية، فهي ثورة لم تكتمل، وتغيير من طبيعة خاصة، بدأ من القاعدة الشعبية باتجاه أعلى الهرم، وبإرادة وطنية، وعند تشكل التوازن النسبي لقوة طرفي الصراع وعجز أي منهما على الحسم، انقلب اتجاه التغيير ليصير من أعلى إلى القاعدة، وكأنه تغيير نخبوي، وتبدلت الإرادة الوطنية بتدخل خارجي ناعم وحاكم – في الوقت ذاته – لمجريات التغيير.

الإطار التفاوضي، الذي شكلته "المبادرة الخليجية" على مرحلتي، ما قبل التوقيع وبعده، يقدم مرحلة انتقالية نموذجية، وفق المعايير الدولية، فهو بمثابة إصلاح النظام لذاته، وفق خطوات تنصها أدبيات الديمقراطية ضمن باب تقاليد ونماذج التحول والخطوات المفضية إلى العبور الآمن من المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.

الجانب الإجرائي، وفق المبادرة، يظل عنواناً عريضاً تتفاعل فيه جملة من التحديات الخطيرة، التي تكشف مأزق التحول الديمقراطي في دولة تتعدد أطرافها الصراعية القادرة على

الاحتكام إلى القوة، وتملك الأدوات الكفيلة بإخضاع المجريات التأسيسية والانتقالية لأجندتها الخاصة، وكذلك تضم في جنباتها عوامل ضعفها وانقسامها، التي تحول – حال احتدام خلافها الداخلي – دون القدرة على التأثير العميق.

ويزيد الأمر تعقيداً التشابك بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في اليمن، فالمؤسسة العسكرية والأمنية، التي خضعت للهيكلة في المرحلة الانتقالية، لا زالت تعاني من المشكلات ذاتها، فرغم تنحية عدد من قادتها وتشكيل ما يرقى إلى مجلس عسكري لإدارتها، إلا أنها لا زالت تحتكم إلى القبلية والمناطقية والمذهبية، وبالتالي فإن الضمانة الحقيقية تكمن في إعادة تعريف العلاقات المدنية – العسكرية وترسيخ مفهومها في البنية الاجتماعية، الأمر الذي يحتاج وقتاً أطول بكثير مما يتيحه الواقع الانتقالي في اليمن؛ وحال تجاوز هذه البنى الحاكمة فإن المؤسسة العسكرية ليست الجهة الوحيدة القادرة على استخدام القوة العسكرية في اليمن، إذ تقابلها مجموعات مسلحة (الحوثيين، تنظيم القاعدة، التسليح الشعبي، اللجان الشعبية المسلحة، الجماعات السلفية، الجنوبيين...) بذات الكفاءة القتالية والتسليحية، يضاف إليها الجانب الأيديولوجي؛ كما أن تأطير العسكر، وإخضاعهم لوزارتي الدفاع والداخلية، لا يشكل بديلاً عن الإدماج في إطار نظام مدني ديمقراطي.

يشكل الاستقرار السياسي، وتوطيد حرفية العمل الأمني والعسكري، تهديداً حقيقياً للجماعات المسلحة، وبشكل خاص تنظيم القاعدة، حيث تشكل الفوضى عاملاً مهماً لنمو أنشطته، وتشي هجمات التنظيم الأخيرة بتكتيكات جديدة، غايتها الحد من أي تقدم في المرحلة الانتقالية، وهو تحد خطير، يتجاوز الأنماط التقليدية للصراع مع المؤسسة الرسمية في اليمن، وتتضح غايته بإرباك العملية الانتقالية.

وفي مقابل التحدي الأمني والعسكري، تبرز القبلية والمناطقية كمؤسسات رديفة ووازنة في مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية، التي تعاني هشاشة مرتفعة، وكذلك في مواجهة التحديات الأمنية التي تفرضها الجماعات المسلحة، وهو ما يبرز الصراع الهوياتي والاجتماعي، فاتفاق غالبية القوى الاجتماعية والسياسية اليمنية حول الديمقراطية، لا يعني الاتفاق بشأنها وفق المعيار السائد، إذ تأتي بالنسبة لهذه القوى ضمن مفهوم "مواطنة الجماعة، وليس مواطنة الفرد"، وبالتالي فإن مطلب الفيدرالية يأتي في سياق "الديمقراطية بين الأقاليم، وليس داخلها" (الفقيه، 2013).

وتعتبر قضية اليمن الجنوبي (سابقاً) من القضايا الملحة على المرحلة التأسيسية، ورغم أهميتها، لكنها لا تصدر من طرف موحد، فهي تعكس انقساماً عميقاً على أساس مناطقي داخل مناطق الجنوبيين ذاتها، والمطالبة بالفيدرالية، ضمن محاصصة مع الشمال، تشكل عقبة أساسية على أجندة الحوار الوطني في اليمن.

كما تبرز تحديات التدخل الخارجي، والاقتصاد المنهار، والثقافة الاجتماعية التقليدية، ونمو تحالفات جديدة يغذيها المتضررون من المرحلة الانتقالية، كعناوين تحد من أفق المبادرة الخليجية ما لم تجد حلولاً تجعل من التمسك بالدولة والاستقرار مصلحة فردية وفئوية.

ورثة ثقيلة تلك التي بدأت بها مرحلة الانتقال، وستثقل – أيضاً – مرحلة التأسيس، وهو ما يضع اليمن أمام مستقبل صراعي معقد، يمكن استعراضه ضمن سيناريوهين:

### 3-4-1 سيناريو الانقاذ الإقليمي في ظل "الفيدرالية" أو "الحكم المحلي":

يستند هذا السيناريو إلى افتراضين أساسيين، الأول: وجود مصلحة إقليمية – دولية بتجاوز اليمن لحالة عدم الاستقرار، وإنجاز عملية التغيير، دون الانزلاق نحو العنف والتفكك؛ والثاني:

توافق الفرقاء السياسيين على شكل الحكم، عبر معالجة دوافع الانفصاليين، ومخاوف الوحدويين من الفيدرالية.

ويفترض هذا السيناريو أن التزام الفرقاء السياسيين بـ "المبادرة الخليجية" سيستمر، استناداً إلى توافقها حول الفيدرالية والحكومة المركزية القوية في مؤتمر الحوار الوطني، واتفاقها – المتوقع – بشأن عدد أقاليم الفيدرالية، بما يجنب اليمن نشأت نظام فيدرالي شمالي – جنوبي، يكون عامل دفع لانفصال الجنوب؛ أو الاتفاق على "حكومة مركزية" و"نظام حكم محلي موسع وقوي" وقادر على الاستجابة للاحتياجات التنموية المناطقية، بما يسقط الفيدرالية، ولكن ضمن اتفاق محاصصة، بما يسمع بتحول ديمقراطي على مدى زمني طويل.

ويرى هذا السيناريو أن المنظومة الخليجية، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، معنية بجوار مستقر وموحد، لتجنب انتقال الاضطراب عبر الحدود إلى دولها (الحوثيون والسعودية)؛ وكذلك وجود توافق دولي على ضرورة الحفاظ على اليمن كدولة موحدة، لاعتبارات ذات صلة بأمن المعابر المائية وحركة الملاحة البحرية؛ وهو ما يتطلب – إضافة إلى توافق الفرقاء السياسيين – مشروعاً إنقاذياً لليمن، يتضمن مساعدات اقتصادية مبرمجة وموجهة، تعالج الانهيار الاقتصادي، وتوظف في تعزيز عمليات بناء السلم والاستقرار الداخلي، وبما يعيد حسابات الفرقاء حيال مصلحتهم في التمسك بالحكومة المركزية، التي يفترض أن تكون قوية في كلتا الحالتين (الفيدرالية أو الحكم المحلي الموسع).

ويمكن أن يساهم الاتفاق الأمريكي – الإيراني الأخير (حول الملف النووي الإيراني) في الحد من التنافس الخليجي – الأمريكي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، على النفوذ في اليمن عبر الحوثيين وجزء من الحراك الجنوبي الانفصالي، وبالتالي تركيز جهود الحكومة اليمنية على معالجة

تحدي تنظيم القاعدة؛ وهو ما سيتعزز في إطار بناء "عدالة انتقالية" لمعالجة تركة سنوات من العنف والقتال والتهميش.

برنامج الإنقاذ الإقليمي – الدولي، وتوفر بيئة داخلية توافقية، سيتيح للحكومة اليمنية البدء ببناء مؤسسات، مدنية وعسكرية، وفق معيار وطني، وتحديث المنظومة التشريعية، استناداً إلى عملية حثيثة وبطيئة قادرة على امتصاص الردات المناهضة لها، وتعمل على تفكيك البنى المصلحية المعيقة بتروي، بما يساهم في التأثيث لإحلال متدرج لقيم الديمقراطية بدلاً من القيم التقليدية السائدة.

العامل الخارجي، وبرنامج الإنقاذ، وتوافق الفرقاء على أقاليم فيدرالية متعددة أو حكم محلي قوي، ونجاح عمليات هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، الرهان على جدول زمني طويل نسبياً، تشكل عوامل معززة لمكانة هذا السيناريو في المستقبل الصراعي لليمن.

### 3-4-2 سيناريو عدم الاستقرار المستدام:

يستند هذا السيناريو إلى إخفاق المرحلة الانتقالية في تحقيق توافقات الحد الأدنى بين الفرقاء السياسيين، سواء لجهة تمسك الأطراف بمطالبها ورؤاها حول شكل الدولة، أو لجهة تغير أجندة القوى الإقليمية ومصالحها في اليمن، وبالتالي فشل "المبادرة الخليجية" في تحقيق غاياتها.

وفي ظل انهيار الاقتصاد اليمني، وغياب مفترض لإمكانية إنقاذ الاقتصاد، وعجز مؤسسات الدولة عن القيام بالأدوار التقليدية المناطة بها، تتعزز فرص انحدار اليمن نحو الفشل، وتتعاظم أدوار القوى الانفصالية والعنفية في الدولة، بما يقود إلى موجات عنف واسعة، البيئة اليمنية

حاضنة لأسبابها، سواء بطبيعة العلاقات الصراعية على المستوى الاجتماعي، أو نتيجة الانقسام القبلي والجهوي مع وضد المجموعات المسلحة.

ويتخذ الحراك الجنوبي الانفصالي، في هذا السيناريو، سلسلة خطوات من شأنها تحقيق الانفصال، إلا أن الانقسامات العديدة بين مكوناته وتياراته المختلفة يتوقع أن تبرز في شكل صراعي يودي إلى انقسام الجنوب بين الفرقاء الجنوبيين.

لا يستبعد هذا السيناريو أن تقود موجة العنف اليمن نحو تكرار النموذج الصومالي، خاصة مع توفر عوامل مساعدة، كالإرث الطويل من التجارب العنفية، وانتشار السلاح بمختلف أنواعه، وتوطن السلاح كجزء من البنية الثقافية لليمنيين، مع فرص وافرة لبناء تنظيم القاعدة الدولة التي يسعى إليها، لتكون منطلقاً لتحركه باتجاه الخليج.

تتيح الجيوب الأمنية، التي تخلت الحكومة المركزية عن السيطرة عليها في أوقات سابقة، فرصاً لهذا السيناريو، خاصة مع وجود إرث من التمايز بين المركز والهامش، وتوظيفات النظام السابق للتوترات والصراعات المحلية في تخطي مآزق العجز الحكومي عن تأمين الحد الأدنى من الخدمات المؤسسية.

وينطوي هذا السيناريو على خطورة كبيرة، سواء لجهة تحول اليمن إلى حاكميات لأمراء حرب، أو لجهة تأثيره على محيطه الإقليمي، الذي يشكل رافداً أساسياً لخامات النفط إلى أوروبا وأمريكا، فضلاً عن خطورة التدهور الأمني في التأسيس لملاذات آمنة للقوى الدينية المتشددة، وفي منطقة تتحكم بمعبر مائي مهم لحركة التجارة بين شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية.

وفي عمومها، تقف دول "الربيع العربي" على خط فاصل بين نجاتها بعبور المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، أو العودة مجدداً – في أحسن الأحوال – إلى عهدة استبدادية جديدة، قد تمكث

فيها عقوداً لحين تحقق لحظة ثورية قادرة على إنجاز كتلة تاريخية حاسمة لعملية الانتقال الديمقراطي.

ويؤسس تأجيل اللحظة الملحة، نتيجة إخفاق انتقالي أو نكوص على الغايات الثورية، لمغامرة خطرة، تتضمن ولوج الدول الأربعة صراعات تتهدد كيانيتها، دون أن يعني هذا توفر اشتراطات نجاز الانتقال، غير أن ذات الأسباب، التي حرّكت الكتلة الشعبية الحاسمة نحو التغيير، لا تزال قائمة وتشكل داعماً للعبور نحو الديمقراطية.

لم يكن تشكل الحالة الثورية، ومن ثم بدء الفعل الثوري، وليد اشتراطات موضوعية توفرت له، كالرؤية الواضحة للتحرك وآلياته وأهدافه النهائية، والأمر كذلك فيما يتعلق بولوج عهدة الديمقراطية، فالاستثناء قاعدة حكمت البدايات الثورية، وهو كذلك لإنجاز التحول دون تردد سياسي أو اجتماعي.

وتكشف السيناريوهات الصراعية أن الارتداد عن عملية التحول الديمقراطي يعني انحراف مسار الدولة نحو دوامة من الاخفاق والفشل والصراع، وهو ما يشكل حافزاً ودافعاً للاستمرار وتجاوز عقبات الانتقال، بتوظيف الممكن زمنياً في اللحظة المناسبة لنجازه، دون تجاهل أن ترسيخ الديمقراطية يختلف تماماً عن العبور إليها، ولعل الأنظمة الهجينة، التي تشكلت في أعقاب الموجة الثالثة للديمقراطية، تعطي مؤشراً على المستقبل، الذي ينتظر الدول الأربعة، فترسيخ الديمقراطية عملية معقدة ومتسلسلة لتطوير وتعزيز النظام ليتخذ بعداً مؤسسياً مستقراً وقادراً على الاستمرار بتجسيد قيم الديمقراطية وآلياتها، باعتبارها قيماً مجتمعية قبل أن تكون قيماً لنظام سياسي.

ولعله من المبكر الحديث عن تحول ديمقراطي في الدول الأربعة، إذ لا تزال تعيش مخاضات الانتقال، وإجراء تجربة انتخابية واحدة، والقبول بنتائجها، لا يعني ترسخ الانتخاب كآلية بديلة للصراع، والكفيل بهذا الأمر تكرار التجربة والقبول بنتائجها مراراً.

**الاستنتاجات والخلاصة:**

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف السيناريوهات الصراعية لدول "الربيع العربي"، التي شهدت تغييراً ثورياً/شعبياً لقيادتها السياسية، عبر دراسة الواقع الثوري والانتقالي لهذه الدول، وتقديم تصور استشرافي للمقبل، استناداً إلى أداء الفاعلين وآليات عملهم خلال تأسيسية المرحلة الانتقالية، التي يفترض أن تشكل قاعدة عملية التحول الديمقراطي.

لا شك أن "الربيع العربي" لحظة تاريخية مهمة في مسيرة الدول الأربعة، ستؤثر في مسارات العملية السياسية، فشعوب هذه الدول باتت الجهة الوازنة والحاسمة لمصائر العمليات الانتقالية واستعدادات التحول الديمقراطي، دون أن يغفل هذا حجم التحديات التي تعترض الدولة، وتهدد الأنظمة الجنينية الآخذة في التكوّن، ولكنّ هيبة النظام الاستبدادي تهاوت بشكل نهائي، وفُضحت هشاشته ووهنه أمام تحرك الشعوب لاستعادت إرادتها الوطنية.

المسارات الانتقالية في دول "الربيع العربي" تعكس اتجاهات مستقبلية متحركة، تتأثر بسلسلة من العوامل الداخلية والخارجية، لكن الفصل يظل رهناً بـ "الممكن الوطني" لكل دولة على حده، وهو الممكن الذي تعزز إرادة الشعب فرصه "الإيجابية"، دون ان تعني "الإيجابية" المستقبل الزاهي بقدر ما تؤشر على الحد الصراعي الأدنى والأقل خطورة على عملية التحول الديمقراطي.

يستدعي إرساء الديمقراطية، كنظام حكم في الدول الأربعة، عمليات تأسيسية طويلة الأمد، لتفكيك تعقيدات واقع الدولة ورواسب المراحل السابقة، وإعادة تشكيل البنى الثقافية والمؤسسية الرافعة، ويعتبر تكرار الانتخاب كآلية لاختيار نخب الحكم مقدمة تأسيسية أكثر منه منجزاً للمرحلة الانتقالية.

وتحتاج الدول الأربعة إلى تفكيك البنيتين الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة بنائهما وفق معايير تضمن التوازن والعدالة، المستندة إلى المواطنة بدلالتها القانونية، وهو ما لا يكون دون إستراتيجية وطنية شاملة، لا سبق فيها للاقتصادي على الإنساني، ولا السياسي على غيره، بما يرقى إلى مشروع نهوض وطني مستند إلى توافقات حول المستقبل.

وعلى صعيد كل دولة على حده، تشق تونس طريقها نحو التحول الديمقراطي بخطى أكثر ثباتاً من دول "الربيع العربي" الأخرى، رغم أنها لا تزال في مرحلة تتضمن عاملي خطورة، المشكلة الاقتصادية بأبعادها التنموية، والجماعات المتشددة العنيفة، وهما عاملان قد يقوضان جهود الانتقال الديمقراطي.

وفي مصر، تشكل المؤسسة العسكرية عاملاً محورياً في تقويض فرص التحول الديمقراطي، خاصة مع تمسك نخبها بالسلطة، ما يحيلها إلى طرف صراعي، وليس طرفاً ضامناً لاستقرار العملية السياسية، وهو الدور الذي ظهر طوال المرحلة الانتقالية الأولى ومرحلة الانقلاب العسكري، ما يستدعي فترة زمنية طويلة من الانتقال الديمقراطي، تتضمن تفكيكاً تدريجياً لاشتباكها مع السياسي والاقتصادي، ويفضي إلى استعادتها لدورها الطبيعي؛ وكذلك تظل مشكلة التخلص من قيم النظام السابق مسألة محورية في انتقال مصر الديمقراطي، وهي القيم التي سادت المرحلة التي أعقبت تنحي حسني مبارك، ويشكل حظر حركة جماعة الإخوان المسلمين واحداً من تجليات هذه القيم الإقصائية.

أما الحالة الليبية، لا تظهر مؤشرات رافعة لعملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل دولة تفتقر إلى بيروقراطية عاملة وهوية راسخة، ما يستدعي عمليات بناء شاملة للدولة، على المستويات كافة، بينما تلقي المليشيات المسلحة والبنى القبلية والجهوية والمنظومة القيمية السائدة بظلال ثقيلة

على المرحلة الانتقالية، التي لا زالت – رغم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة انتقالية – في طور تأسيسي، لا يشي بمعطيات رافعة لعملية التحول في إطار دولة موحدة، دون أن يعني هذا إسقاط خيار عبر ليبيا للمأزق باتجاه التحول، لكنه تحول طويل الأمد وفرصه قليلة مقارنة بفرص لخيارات الأخرى.

ورغم التقدم الذي تبديه تطبيقات المبادرة الخليجية في اليمن إلا أن دولة الوحدة ستظل أمام اختبار قاسي، يهدد استمرارها في ظل قيم القوى الفاعلة السائدة، وهي قيم تستند إلى عوامل التأزيم بدلاً من عوامل تسوية الصراع، وتأتي في ظل بنية اجتماعية وثقافية واقتصادية معززة، وهذا يجعل من مستقبل البلاد حبيساً لتسوية انقاذية خارجية، تدفع الأطراف الفاعلة إلى إعادة النظر في قيم الانفصال والمحاصصة، وقد يشكل الحكم المحلي القوي رافعة تعالج المظلومية التنموية التبريرية للانفصال.

مجريات الدول الأربعة تميل بها – مستقبلياً – نحو واحدة من فئتين، الأولى: ترجح فيها كفة الدولة الموحدة، وتشمل تونس ومصر، مع فارق في فرص التحول الديمقراطي لصالح الأولى والحكم العسكري للثانية؛ والثانية: ترجح فيه كفة الأقاليم الفيدرالية أو أقاليم الحكم المحلي واسع الصلاحيات، ويشمل ليبيا واليمن، مع تعاظم فرص الفيدرالية للأولى أكثر من الثانية، لاعتبارات داخلية وخارجية.

وعلى صعيد إمكانية التحول الديمقراطي، يمكن ترتيب دول "الربيع العربي" من الأعلى فرصة كالآتي: تونس، مصر، اليمن، وليبيا، مع وجود فوارق كبيرة بين الدول الأربعة.

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع العربية:


- أحمد، أحمد ومسعد، نيفين (محررين)، "**حال الأمة العربية 2010-2011 – رياح التغيير**"، ط:1، مايو/ أيار 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أحمد، أحمد ومسعد، نيفين (محررين)، "**حال الأمة العربية 2011-2012 – معضلات التغيير وآفاقه**"، ط:1، مايو/ أيار 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أحمد، أحمد، ومسعد، نيفين (محررين)، "**حال الأمة العربية 2012-2013 – مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة**"، ط:1، مايو/ أيار 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الأنصاري، محمد جابر، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة؟"، في: "**النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**"، السيد حسين، عدنان (محرر)، ط:1، 1997، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 15-46.
- إبراهيم، سعد الدين، "**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، ط:1، 2000، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ألكسندر، آن، "**دور الانترنت في احتجاجات مصر**"، هيئة الإذاعة البريطانية: BBC عربي، لندن، 9 فبراير/شباط 2011، متوفر على الرابط: < http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110209_internet_role_egypt_demos.shtml>، دخول بتاريخ: 4 مايو/أيار 2013.

- باروت، جمال، "التنمية التسلطية: نهاية نموذج"، **المركز العربي للأبحاث والسياسات: ندوة الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ابريل/نيسان 2011، الدوحة.
- بلقزيز، عبد الإله (محرر)، "**رياح التغيير في الوطن العربي**"، ط:1، نوفمبر/تشرين ثاني 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بشارة، عزمي، "**الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسلة دراسات، أغسطس/آب 2013، الدوحة.
- بكري، مصطفى، "**الجيش والإخوان – أسرار خلف الستار**"، ط: 1، 2013، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- بورويس، عمران، "ثورات الربيع العربي – من الجذور إلى جني الثمرات"، **المواطنة**، العدد: 1-2، 97-107 (2011).
- البوعزيزي، علي وآخرون، "شهادات نشطاء ثورتي تونس ومصر عن مسيرة التغيير"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي – من خلال الثورة التونسية**، نيسان/أبريل 2011، الدوحة.
- التايب، عائشة، "**قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، المركز العربي للأبحاث والدراسات: تقييم حالة، يناير/كانون ثاني 2012، الدوحة.
- جاويش، محمود، "**القوى السياسية تضع خريطة تحركات يوم الغضب غداً**"، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، ٢٤ يناير/كانون ثاني 2011، عدد: ٢٤١٦، متوفر على الرابط: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=285803>، تاريخ الدخول: 6 مارس/آذار 2013.

- الجنابي، ميثم، "فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة الربيع العربي"، **مجلة الكوفة**، العدد:2، 71-108 (ربيع/2013).

- حطيط، أمين، "المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)". في: **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**، بلقزيز، عبد الإله والصواني، يوسف (محرران)، ط:1، يوليو/تموز 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 219-241.

- الخزندار، سامي، "الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع"، **مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 1(20)، 131-165 (مارس/آذار 2004).

- الخلف، حسن، "آفاق التحول نحو الديمقراطيّة في بلدان الربيع العربي"، **مجلة الآداب**، (خريف/2012).

- ديلو، فضيل، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديموقراطية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 17، 171-184 (شتاء/2008).

- الرزاز، عمر، "**الطريق الصعب – نحو عقد اجتماعي عربي جديد: من دولة الريع إلى دولة الإنتاج**"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

- زيادة، رضوان، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية – العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 30، 147-172(ربيع/2011).

- سالمين، مبارك، "العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير – الثورة اليمنية نموذجاً"، **جامعة فيلادلفيا الدولي السابع عشر: مؤتمر ثقافة التغيير**، نوفمبر/تشرين ثاني 2012، عمّان،

متوفر على: <http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/index.php>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2013.

- بني سلامة، محمد، "**الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي – دراسة ميدانية ونوعية**"، مركز البديل للدراسات والأبحاث، 2013، عمان.

- السيد حسين، عدنان، "البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة"، في: **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، السيد حسين، عدنان (محرر)، ط:1، 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 47–93.

- الشوبكي، عمرو، "المقدمة"، في: **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)**، الشوبكي، عمرو (محرر)، ط:1، يناير/كانون ثاني 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 29–34.

- الصاوي، علي، "**النخبة السياسية في العالم العربي**". ط:1، 1996، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

- الصواني، يوسف، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، **جامعة اكسفورد – غرفة برينارد سنلي: اللقاء السنوي الحادي والعشرون –محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، 31 أغسطس/آب 2013، ، لندن.

- عاشور، عمر، "**مصر: عودة لجمهورية العسكر؟**"، مركز بروكنجز الدوحة: آراء، أغسطس/آب 2013، الدوحة.

- عبد الحي، وليد، "**الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**". ط:1، 2002، المركز العلمي للدراسات السياسية عمّان.

- عبد الحي، وليد، "**مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**"، ط:1، 2007، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عبد القادر، سليمان (المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين الليبية)، "لقاء خاص"، قناة الجزيرة العربية، مقابلة تلفزيونية أجراها سامي كليب، 30 مايو/أيار 2009، متوفر على الرابط: <http://aljazeera.net/programs/pages/5c82a1c5-1a54-4ee8-bcfa-d2963251cccf> ، تاريخ الدخول: 20 أكتوبر/تشرين أول 2013.
- عبد ربه، أحمد، "**الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2012/2011**"، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات: مقالات وتعليقات، نوفمبر/تشرين ثاني 2011، الدوحة.
- عبد المولى، عز الدين، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، في: "**الانتقال الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية**"، تحرير: عبد العاطي، محمد، 2013، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، متوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124824421454 50.htm>، تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين أول 2013.
- العيسوي، إبراهيم، "زيارة جديدة للمشروع النهضوي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، 383، 83-99 (يناير/ كانون الثاني 2011).
- الفقيه، عبد الله، " التحركات الشعبية من أجل الديمقراطية في اليمن: الدواعي – المقدمات – المسارات – المحصلات – الفرص – التحديات"، **جامعة اكسفورد – غرفة برينارد**

**سنلي: اللقاء السنوي الحادي والعشرون –محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية**، 31 أغسطس/آب 2013، ، لندن.

- قرني، بهجت، "**الشرق الأوسط المتغير – نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية**"، ط:1، أكتوبر/تشرين أول 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- لبيب، الطاهر، "لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا"، في: **الربيع العربي إلى اين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بلقزيز، عبد الإله (محرر)، ط:2، يناير/كانون ثاني 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 167–172.
- لبيب، الطاهر، "**المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**"، ط: 1، 1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمود، علي صلاح، "**نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية**"، ط: 1، 2004، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة.
- المديني، توفيق، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، في: **الربيع العربي إلى أين؟ – أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بلقزيز، عبد الإله (محرر)، ط:2، يناير/كانون ثاني 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 53–80.
- معوض، جلال، "**علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**"، رسالة دكتوراة، 1985، جامعة القاهرة، القاهرة.
- المنصر، عدنان، "جدلية السياسي والاجتماعي في اتحاد الشغل". **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي – من خلال الثورة التونسية**، نيسان/ أبريل 2011، الدوحة.

- ميلر، لوريل ومارتيني، جيفري، "**التحول الديمقراطي في العالم العربي – توقعات ودروس مستفادة من حول العالم**"، ط:1، 2013، راند: معهد أبحاث الدفاع الوطني، سانتا مونيكا.
- هياجنة، عدنان، "قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي: دراسة نقدية"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 26 (1)، 196-211 (فبراير/شباط 1999).

**المصادر والمراجع الأجنبية:**


- Aissa, El Hassane, **"The Arab Spring: Causes, Consequences, and Implications"**, Master Thesis, 2012, United States Army War College: Strategy Research Project, Philadelphia.
- Ajami, Fouad, "The Arab spring at one a year of living dangerously", **Foreign Affairs**, 91(2), 56-65 (Mar – April/2012).
- Al-Anani, Khalil, "Islamist parties post-arab spring", **Mediterranean Politics**, 17(3), 466-472 (October/2012).
- Alsayyad, Nezar, "Religious fundamentalism in the city: reflections on the arab spring", **Journal Of International Affairs**, 65(2), 31-42 (Spring –Summer/2012).
- Anderson, Lisa, "Demystifying the arab spring - parsing the differences between tunisia, egypt, and libya", **Foreign Affairs**, 90(3), 2-7 (May/June 2011).
- Ashour, Omar, "**Libyan islamists unpacked: rise, transformation, and future**", Brookings Doha Center: Policy Briefing, May 2012.
- Bayat, Asef, **"Life as politics: how ordinary people change the middle east"**, ed: 1, 2010, ISIM Series On Contemporary Muslim Societies: Amsterdam University Press, Amsterdam.
- Bâli, Aslı, "a Turkish model for the arab spring?", **Middle East Law And Governance**, 3(1-2), 24–42 (March/2011).
- Beck, Martin & Hüser, Simone, "**Political change in the middle east: an attempt to analyze the arab spring**", GIGA Research Unit: Institute of Middle East Studies, 203, 1-34 ( August/2012).

- Beetham, David, "The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq", **Democratization**, 16(3), 443-454 (June/2009).
- Blondel, Jean, **"Political leadership"**, ed: 1, 1987, Sage, London.
- Bou Nassif, Hicham, "Why the Egyptian Army Didn't Shoot", Middle East Report, No: 265, 1-18 (Winter/2012).
- Boussiosab, Emanuel. "The Partisan Mentality and Regime Change: An Analysis of Partisanship in the Korean, Vietnam, Iraq, and Afghanistan Wars", **Journal of Applied Security Research**, 7(1), 1-10 (January/2012).
- Buehler, Matt, "Safety-Valve elections and the arab spring: the weakening (and resurgence) of morocco's islamist opposition party", **Terrorism and Political Violence**, 25(1), 137-156 (January/2013).
- Bulliet, Richard, "Neo-Mamluk legitimacy and the arab spring", **Governance Journal**, 3, 60-67 (2011).
- Byman, Daniel L, "The Implications of leadership change in the arab world", **Political Science Quarterly**, 120(1), 59-83 (Spring/2005).
- Campante, Filipe & Davin, Chor, "Why was the arab world poised for revolution? schooling, economic opportunities, and the arab spring", **Journal Of Economic Perspectives**, 26(2), 167-188 (Spring/2012).
- Carothers, Thomas, "The end of the transition paradigm", **Journal of Democracy**, 13(1), 5-21 (2002).
- Clark, James, "Anti-imperialism, the arab spring and the occupy movement: occupy everywhere", **Against The Current**, 27(2), 11-14 (May/June 2012).

- Clark, Phil, "An Arab spring south of the sahara?", **Public Policy Research**, 19(1), 72-74 (April/2012).
- Comunello, Francesca & Anzera, Giuseppe, "Will the revolution be tweeted? a conceptual framework for understanding the social media and the arab spring", **Islam and Christian – Muslim Relations**, 23(4), 453–470 (October/2012).
- Cordesman, Anthony & Burke, Arleigh & Yarosh, Nicholas, **"Key Underlying Causes of Instability in the MENA Region: Executive Summary"**, January/2012, CSIS: Center for Strategic and International Studies, Washington.
- Cordesman, Anthony & Shelala, Robert & Mohamed, Omar, **"The Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula"**, ed: 3, September/2013, CSIS: Center for Strategic and International Studies, Washington.
- Dadush, Uri & Dunne, Michele, "American and european responses to the arab spring: what's the big idea?", **Washington Quarterly**, 34(4), 131-145 (Autumn/2011).
- Dahlgren, Susanne, "What is a revolution? and other anthropological questions on the arab spring", **Journal Of The Finnish Atithropological Society**, 36(4), 73-76 (December/2011).
- Davenport, Christian & Moore, Will H, "The Arab spring, winter, and back again? (re)introducing the dissent-repression nexus with a twist", **International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations**, 38(5), 704-713 (November/2012).

- Doran, Michael Scott, "The Heirs of Nasser - Who Will Benefit From the Second Arab Revolution?", **Foreign Affairs**, 90(3), 17-25 (May/June 2011).
- Freyburga, Tina, "Transgovernmental networks as catalysts for democratic change? EU functional cooperation with Arab authoritarian regimes and socialization of involved state officials into democratic governance", **Democratization Journal**, 18(4), 1001-1025 (April/2011).
- Gause III, Gregory, " Why middle east studies missed the arab spring - the myth of authoritarian stability", **Foreign Affairs**, 90(4), 81-90 (July/August 2011).
- Gledhill, John, "Competing for change: regime transition, intrastate competition, and violence", **Security Studies**, 21(1), 43-82 (February/2012).
- Greenstein, Fred, "Plumbing the presidential psyche: building on neustadt and barber", In: "**The Art of political leadership: essays in honor of fred**", Ed: Berman, Larry, ed: 1, 2006, Rowman & Littlefield, New York, 17–26.
- Grint, Keith, **"The Arts of leadership"**, ed: 1, 2000, Oxford University Press, New York.
- Hamid, Shadi, "the rise of the islamists - how islamists will change politics, and vice versa", **Foreign Affairs**, 90(3), 40-47 (May/June 2011).
- Hayajneh, Adnan, "Arab middle east governments: security concerns, priorities and policies", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, 5(4), 77-92 (Winter/2006).

- Hegel, G.W.F., "**Reading hegel: the introductions**", ED: Singh, Aakash & Mohapatra, Rimina, ed: 1, 2008, re.press, Melbourne.
- Heibach, Jens, "The beginning of the end of the Yemen by ali abdullah salih? (Der anfang vom ende? der jemen nach ali abdullah salih)", In**: "Protests, revolutions and transformations - the Arab World in a Period of Upheaval"**, Several authors, Working Paper No.: 1, July/2011, Free University Berlin: Center for Middle Eastern and North African Studies, Berlin, 130-146.
- Heydemann, Steven & Leenders, Reinoud, "Authoritarian learning and authoritarian resilience: regime responses to the arab awakening", **Globalizations**, 8(5), 647-653 (2011).
- Hoffmann, Bert, "Transitions from charismatic rule: theories of leadership change and cuba's post-fidel succession", **GIGA Research Programme: Legitimacy And Efficiency Of Political Systems**, 56, 1-28 (August/2007).
- Jackson, R.H, & Rosberg, C.G, "Personal rule: theory and practice in africa", **Comparative Politics**, 16(4), 421-442 (Summer/1984).
- Jones, Seth, "The mirage of the arab spring: deal with the region you have, not the region you want", **Foreign Affairs**, 92(1), 55-63 (January/February 2013).
- Joshi, Shashank, "Six lessons from Libya", In: **"The Arab Spring Implications for British Policy**", Ed: Abdel-Haq, Mohammed, ed:1, October/2011, Conservative Middle East Council, London, 16-19.
- Kavakci, Merve, "Turkey's test with its deep state", **Mediterranean Quarterly**, 20(4), 83-97 (Fall/2009).

- Kienle, Eberhard, "Egypt without mubarak, tunisia after bin ali: theory, history and the arab spring", **Economy and Society**, 41(4), 532-557 (December/2012).
- King, Stephen J., "**The new authoritarianism in the middle east and north africa**", ed: 1, 2009, Indiana University Press, Indiana.
- Lynch, Brian, "Arab Spring: Origins, Implications, Outlook", **New Zealand International Review**, 36(6), 9-12 (August/2011).
- McCorley, Ciara, "Structure, agency and regime change: a comparative analysis of social actors and regime change in South Africa, Zambia and Zimbabwe", **Journal of Contemporary African Studies**, 31(2), 265-282 (May/2013).
- Mckeon, Richard, **"Introduction to aristotle"**, ed:1, 1947, The Modern Library, New York.
- Merkel, Wolfgang, "Democracy through War", **Democratization**, 15(3), 478-508 (June/2008).
- Miller, Laurel & other, **"Democratization in the arab world - prospects and lessons from around the globe"**, ed: 1, May/2012, National Defense Research Institute (RAND), Santa Monica.
- Montesquieu, Baron De, **"The spirit of the laws**", Ed: Nugent, Thomas, ed: 1, 2001, Batoche Books, Ontario.
- Nevens, Kate, "Yemen's youth revolution", In: **"the Arab Spring Implications for British Policy"**, Ed: Abdel-Haq, Mohammed, ed:1, October/2011, Conservative Middle East Council, London, 24-27.
- Nye, Joseph Jr, "**The Powers to Lead**", ed:1, 2010, Oxford university Press, New york.

- Owen, Roger, "**The Rise and fall of arab presidents for life**", ed: 1, 2012, Harvard University Press, Cambridge.
- Oğuzlu, Tarık, "The 'Arab Spring' and the changing regional dynamics", **Turkmen Cooperation & Cultural**, 3(30), 33-40 (June/2011).
- Ratnikas, Algis, "Timeline Tunisia", In: **Timelines Of History**, (Jun/2013), Available At: <http://timelines.ws/countries/TUNISIA.HTML>, Access: 27/8/2013.
- Pavlovic, Dusan, "Regime change in the yugoslav successor states: divergent paths toward a new europe" (Book Review), **East European Politics**, 28(1), 101-103 (January/2012).
- Peele, Gillian, "Leadership and politics: a case for a closer relationship?", **Journal of Leadership**, 1(2), 187-204 (June/2005).
- Powell, Jonathan, "A Lasting glow: seizing the optimism of the arab spring", **Public Policy Research**, 18(4), 207-212 (February/2012).
- Ray, Tapas, "The Story of digital excess in revolutions of the arab spring", **Journal Of Media Practice**, 12(2), 189-196 (September/2011).
- Ross, Daveed Gartenstein & Vassefi, Tara, "Perceptions of the arab spring within the salafi-jihadi movement", **Studies in Conflict & Terrorism**, 35(12), 831-848 (November/2012).
- Rustow, Dankwart, "Transitions to democracy: toward a dynamic model", **Comparative Politics**, 2(3), 337-363 (April/1970).

- Sağsen, İlhan, "The Arab spring, turkish foreign policy, and the foreign perception", **Turkish Foreign Policy**, 3(31932), 57-64 (August/2011).
- Sandbakken, Camilla, "The limits to democracy posed by oil rentier states: The cases of algeria, nigeria and Libya", **Democratization**, 13(1), 135-152 (2006).
- Schafer, Joseph A. (Ed.), **"Policing 2020: exploring the future of crime, communities, and policing**", ed: 1, March/2007, The Futures Working Group (FWG), Washington.
- Sharp, Gene, "**From Dictatorship to democracy - a conceptual framework for liberation"**, ed: 4, 2010, The Albert Einstein Institution, Boston.
- Sharp, Jeremy M., **"Egypt: Background and U.S. Relations"**, CRS Report for Congress: Congressional Research Service, RL33003, 1-29 (June/2013).
- Taheri, Amir, "The Future of the arab spring: best-case scenario, worst-case scenario", **The Journal of the National Committee on American Foreign Policy**, 34(6), 302-308 (December/2012).
- Taubman, William & Taubman, Jane, **"Moscow Spring**", ed: 1, 1989, Summit Books, New York.
- Totten, Michael, "Arab Spring or islamist winter?", **World Affairs Journal**, --, 23-42 (January/February 2012).
- Tudoroiu, Theodor, "The Arab spring: last episode of the cold war", **Contemporary Politics**, 19(3), 304-320 (March/2013).

- Western, Jon & Goldstein, Joshua, "Humanitarian intervention comes of age - lessons from somalia to libya", **Foreign Affairs**, 90(6), 48-59 (November/December 2011).
- Wheelwright, Verne, "The power of the long-term perspective", **World Future Society**, 185-196 (2011).
- Wiarda, Howard J, "Arab fall or arab winter?", **American Foreign Policy Interests**, 34(3), 134-137 (May/Jun 2012).
- Zgurić, Borna, "Challenges for democracy in countries affected by the arab spring", **Islam and Christian - Muslim Relations**, 23(4), 417-434 (2012).
- Zubaida, Sami, "The ‘Arab Spring’ in the historical perspectives of middle east politics", **Economy and Society**, 41(4), 568-579 (December/2012).
- Zuckerman, Ethan, "a Small world after all?", **Wilson Quarterly**, 36(2), 44-47 (Spring/2012).

## Abstract

# The Impact of Political Leadership Change of the Arab Spring states and the Future of Arab Conflicts

**By:**

**Adnan Mahmoud Abd-Allah Bariah**

**supervisor:**

**Dr. Sami Ibrahim Al-Khazendar**

**Associate Prof.**

The study investigated the impact of political leadership change in the countries of the "Arab Spring", in which protesters could oust their presidents (Tunisia, Egypt, Libya and Yemen), on the future of conflict in these countries. Leadership change in despotic states leads, due to the authoritarian influence vested in the despotic ruler, to changes in management mechanisms of the political system and process. This change leads to several results, whether in the rise of new leadership having contrary traits or in the way of new actors in managing and practicing authority, as well as the expected changes in the type of governance leaving despotism square to a transitional phase which may lead to building a democratic system.

The study involved a framework (Chapter 1) which dealt with the theoretical part of the research, including approaches and mechanisms used, the definitions needed for conceptualizing and localizing the study and reviewing some previous studies which investigated the two variables of the study. Chapter 2 discussed the countries of "Arab Spring" during two phases. The first phase was situation development and revolutionary action, which discussed the direct causes for the event, the mechanisms of revolutionary actors, the forms of official confrontation, and finally overthrowing leadership and resolving the conflict, within the time sequence of the event. The second phase was the transitional phase and the challenges encountered by the four countries in democratization. This phase also dealt with the transitional procedures, institutional building and reform processes and the environment in which the actors are working, for each single country. Chapter 3 investigated the future conflict scenarios of the four countries, based on the behavior of the transitional actors, how to

settle internal conflict, the processes of building transitional institutions and the challenges of founding and enhancing democracy. Two scenarios were decided for each country: the expected one based on the total processes and events and how they develop during the phases of revolution and transition, and the worst one based on supposing the failure of transition and democratization.

The study showed that the revolutionary experiences were different in the four countries despite the fact that revolutionary action in each of them was affected reasonably by the preceding one, which is reflected in the expected transitional results. Except for Tunisia, whose chances seems good in completing transition towards democracy, the environment of the other three countries remains having many factors of transitional failure. Egypt may have had the best chances following Tunisia in completing the democratic transition, but the military coup, in best circumstances, provided factors to delay and sustain the transitional phase, and in worst circumstances, to abandon the purposes of the popular revolution . On the other hand, the transitional phase in Libya and Yemen does not seem moving confidently towards democracy, as the environment of both countries includes strong factors for inhibiting and spoiling which the transitional actors are still unable to overcome.

The conclusions of the study are made in forward-looking context which shows the extent of complexity the environment of the four countries suffers from. Time is the standard for verifying the transitional process and democracy building as repeating the election experience is deemed one aspect to prove the enhancement of electoral action as a society value of political change. This requires years after completing the term of election process, in addition to the deep traditional-social concepts which struggle to keep in existence instead of the democratic concepts, and resisting these concepts generate the opportunities for violence.